

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد مالي

العنوان:

دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية

دراسة حالة الجزائر 2000-2014.

تحت إشراف:

الأستاذ الدكتور: صالح إلياس

من إعداد الطالب:

محادي محمد اللطيف

### لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ تعليم عالي	أ.د لبيق محمد بشير
مشرفاً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ تعليم عالي	أ.د صالح إلياس
ممتحناً	جامعة تلمسان	أستاذ تعليم عالي	أ.د بوتلجة عبدالناصر
ممتحناً	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ تعليم عالي	أ.د بن سعيد محمد
ممتحناً	جامعة بشار	أستاذ محاضر "أ"	د. بوسهمين أحمد
ممتحناً	جامعة بشار	أستاذ محاضر "أ"	د. بلحاج فراحي

الموسم الجامعي: 2017/2016

## الإهداء

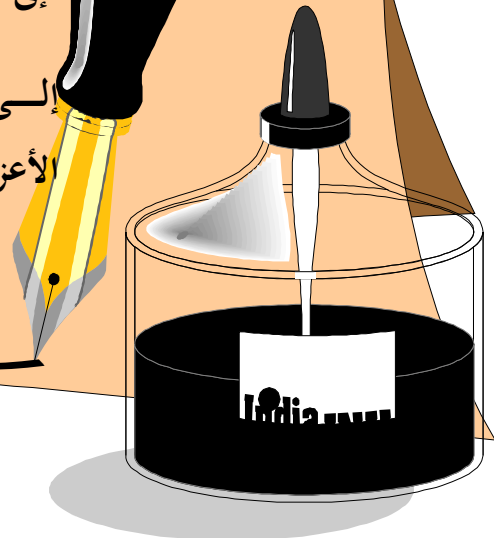
الحمد لله الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لهذا لولا أن هداني الله  
ووقفني لما فيه الخير والسداد وأعاني على إتمام هذه الأطروحة على هذا النحو  
إلى من كلله الله بالهيبه والوقار.. إلى من عمل بكدي في سبيلي وعلمني  
معنى العطاء.. إلى من كانت أنامله شموعا أنارت لي الطريق لبلوغ  
ما نحن عليه.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن  
يبارك في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار  
وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى  
الأبد.. (والدي العزيز).

إلى من ربتي وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات..  
إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني.. إلى بسمه  
الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها  
بلسم جراحي إلى أعلى إنسان في الوجود (أمي الحبيبة)  
إلى التي قاسمتني هموم إنجاز هذا العمل نصف حياتي  
-زوجتي الكريمة - .

إلى شعبة المستقبل إبنتي العزيزة "جنى"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إخوتي  
الأعزاء وأختي الكريمة.

أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم.



## كلمة شكر وتقدير

يقول الرسول صلى الله عليه و سلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"  
من منطلق هذا الحديث الشريف أتوجه إلى الله تبارك وتعالى بالحمد والثناء  
والشكر كما يحبه ويرضاه على أن وفقني في انجاز هذا العمل.

وأقدم بأسمى معالي الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ  
الدكتور صالح إلياس الذي لم يخل عليا بالنصائح  
والإرشادات ومساندته لي في جميع مراحل هذه الأطروحة  
كما أتقدم بخالص الشكر إلى كل من ساعدني في انجاز هذا  
العمل وخاصة البروفيسور شوشة عبد الغني، وصاحب  
الكلمة الطيبة والابتسامة الصادقة الدكتور بن عبدالعزيز سفيان  
كما أتقدم بأسمى معالي الشكر للأستاذ معطالله محمد.

والشكر الخالص إلى من ساعداني في كتابة فصول هذه  
الأطروحة أخي حسن.  
وزوجتي الكريمة التي كان لها الفضل في الترجمة  
والتصحيح اللغوي.



الصفحة	فهرس المحتويات
	الإهداء.
	كلمة شكر وتقدير.
	فهرس المحتويات.
	فهرس الجداول.
	فهرس الأشكال.
	قائمة الملاحق.
أ - ك	المقدمة العامة.
	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
02	تمهيد الفصل الأول.
03	المبحث الأول: مفهوم وأنواع السياسة النقدية.
03	1. مفهوم السياسة النقدية.
07	2. أنواع السياسة النقدية.
08	1.2 السياسة النقدية التوسعية.
10	2.2 السياسة النقدية الانكماشية.
12	المبحث الثاني: السياسة النقدية في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة.
12	1. المدرسة الكلاسيكية.
13	2. المدرسة الكينزية.
15	3. المدرسة النقدية.
18	المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية.
18	1. استقرار المستوى العام للأسعار.
19	02. استقرار أسعار الصرف.
20	3. التوظيف الكامل.
21	04. تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية.
23	05. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

24	06.الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية.
24	07.إستقرار الأسواق المالية.
25	08.استيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية.
27	09.تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمار.
28	10. تحقيق الاستقلال النقدي.
29	المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية.
29	1. الأدوات الكمية.
29	1.1.سعر الخصم.
35	2.1.عمليات السوق المفتوحة.
37	3.1.معدل الاحتياطي القانوني.
40	4.1.سعر أو معدل الفائدة.
40	2. الأدوات الكيفية(النوعية).
41	1.2.تأطير القروض.
41	2.2.النسبة الدنيا للسيولة.
41	3.2.الودائع المشروطة من أجل الاستيراد.
42	4.2.قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.
42	1.4.2.التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة.
43	2.4.2.الرقابة.
43	3.4.2.التأثير والإقناع الأدبي.
44	4.4.2.الجزاءات.
45	خلاصة الفصل.
	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية.
47	تمهيد.
48	المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية.
48	1.تعريف السياسة المالية.

52	2.تطور السياسة المالية.
55	1.2.المرحلة الأولى:السياسة المالية في المجتمعات القديمة.
57	2.2.المرحلة الثانية:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي.
59	3.2.المرحلة الثالثة: السياسة المالية في الفكر الكينزي.
62	4.2.المرحلة الرابعة: السياسة المالية في التحليل النقودي.
63	المبحث الثاني: السياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات.
63	1.السياسة المالية في النظم الرأسمالية المتقدمة.
64	2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي.
66	3.السياسة المالية في البلدان النامية.
71	المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة المالية.
71	1.أدوات السياسة المالية.
71	1.1.الضرائب.
72	2.1. الإنفاق الحكومي.
72	3.1.الدين العام.
73	4.1. الإعانات
74	2.أهداف السياسة المالية.
74	1.2 دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية.
75	2.2.دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني.
77	3.2.دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
80	المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية.
80	1. السياسة المالية ومستوى الأثمان العام.
81	2. السياسة المالية ومستوى الاستهلاك.
84	3.السياسة المالية ومستوى العمالة.
84	4.السياسة المالية وتوزيع الدخل.
87	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: الإطار العام للتضخم	

89	تمهيد.
90	المبحث الأول: نظرة مفاهيمية للتضخم.
90	1. مفهوم التضخم.
90	1.1. تعرف التضخم.
93	2. فروع التضخم.
93	1.2. التضخم في الدخل.
94	2.2. التضخم في الأسعار.
94	3.2. التضخم في التكاليف.
94	4.2. التضخم في العملة.
95	3. خصائص التضخم.
96	4. أنواع التضخم.
96	1.4. من حيث إشراف الدولة على الأسعار.
96	1.1.4. التضخم الظاهر (المفتوح).
97	2.1.4. التضخم المكبوت.
97	2.4. من حيث القطاعات الاقتصادية.
97	1.2.4. التضخم السلعي.
98	2.2.4. التضخم الرأسمالي.
98	3.4. من حيث حدة التضخم.
98	1.3.4. التضخم الجامح أو السريع.
99	2.3.4. التضخم الزاحف.
100	4.4. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية.
100	1.4.4. التضخم المستورد.
100	2.4.4. التضخم المصدر.
100	5.4. من حيث أسباب النشوء.
100	1.5.4. التضخم من جانب الطلب.
100	2.5.4. التضخم من جانب التكلفة (تضخم دفع النفقة).

101	3.5.4. تضخم حاصل جراء تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي.
101	4.5.4. تضخم حاصل عن ممارسة الحصار من قبل دول خارجية.
101	5.5.4. زيادة الفوائد النقدية.
101	6.4. أنواع أخرى للتضخم.
101	1.6.4. التضخم العنيف.
101	2.6.4. التضخم البطيء.
102	3.6.4. التضخم الركودي.
102	4. أسباب التضخم.
102	1.4. التضخم الناشئ عن الطلب.
103	1.1.4. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
103	2.1.4. التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف.
103	3.1.4. العجز في الميزانية.
104	4.1.4. تمويل العمليات الحربية.
104	5.1.4. التوقعات والأوضاع النفسية.
104	2.4. التضخم الناشئ عن العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض.
105	3.4. التضخم الناشئ عن زيادة النفقات.
106	1.3.4. ارتفاع في أسعار الواردات.
106	2.3.4. ارتفاع هوامش الأرباح.
106	3.3.4. زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج.
107	4.3.4. زيادة الأجور.
107	4.4. التضخم البنائي أو الهيكلي.
108	5. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.
108	1.5. الآثار الاقتصادية الناجمة عن حدوث ظاهرة التضخم.
110	2.5. الآثار الاجتماعية للتضخم.
112	المبحث الثاني: الأرقام القياسية للأسعار لقياس التضخم.



112	1.تعريف الأرقام القياسية للأسعار.
113	2.أنواع الأرقام القياسية لقياس التضخم.
113	1.2المخفض الضمني للناتج القومي.
115	2.2.الرقم القياسي لأسعار الجملة.
115	3.2.الرقم القياسي لأسعار التجزئة.
117	المبحث الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها.
117	1.تعريف الفجوة التضخمية.
119	2.المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية.
119	1.2.معيار فائض الطلب الكلي.
121	2.2.معيار فائض المعروض النقدي.
122	3.2.معيار معامل الاستقرار النقدي.
124	المبحث الرابع:تفسير التضخم.
124	1.تفسير التضخم وفق النظرية النقدية الكلاسيكية.
131	2.تفسير التضخم وفق النظرية النقدية الحديثة.
139	3.تفسير التضخم وفق النظرية المعاصرة.
139	1.3. النظرية الكلاسيكية الحديثة لكمية النقود.
145	2.3..المدرسة السويدية الحديثة.
147	خلاصة الفصل.
الفصل الرابع: أثر السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم-دراسة حالة الجزائر 2014-2000	
149	تمهيد.
150	المبحث الأول:السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال برامج التصحيح الهيكلي.
150	1. السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي.
152	2.السياسة المالية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي.
152	1.2.تطور مؤشرات السياسة المالية خلال فترة التصحيح الهيكلي.
154	2.2.تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة التصحيح الهيكلي.

156	3.2. هيكلة وتدبير الإنفاق الحكومي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.
162	4.2. النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترة التصحيح الهيكلي.
164	5.2. نتائج برامج التعديل الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي.
168	المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم خلال الفترة 2000-2014.
168	1. السياسة النقدية الحديثة في الجزائر وإدارتها.
168	1.1. طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال العشرية الأخيرة.
168	2.1. الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية.
169	1.2.1. أهم تعديلات وإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة.
172	3.1. التطورات النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2014.
173	1.3.1. الوضعية النقدية للجزائر خلال 2000-2014.
181	2.3.1. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2000-2014).
182	1.2.3.1. تطور معدل إعادة الخصم.
184	2.2.3.1. الاحتياطي الإجباري.
187	3.2.3.1. عمليات السوق المفتوحة.
188	4.1. تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الأخيرة.
190	2. واقع و تطور السياسة المالية خلال الفترة 2000-2014.
191	1.2. سياسة الإنفاق العام خلال 2000-2014.
192	2.2. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.
194	خلاصة الفصل.
196	الخاتمة العامة.
202	قائمة المراجع والمصادر.
212	الملاحق.
	الملخص.

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
111	معدل التضخم وفق المخفض الضمني للنتاج المحلي الإجمالي في سوريا (2005-2004)	(01-03)
151	نتائج برامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية خلال الفترة من 1993 إلى 1998	(01-04)
153	نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة (نسبة إلى النتاج المحلي الإجمالي)	(02-04)
155	تطور معدل النمو في النفقات الحقيقية والاسمية في الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي	(03-04)
157	تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام	(04-04)
162	انعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات	(05-04)
163	الميزان التجاري خلال فترة التصحيح الهيكلي	(06-04)
164	تطور المالية العامة خلال الفترة (1998-1993)	(07-04)
165	تطور معدلات التضخم خلال فترة التعديل الهيكلي (1998-1993)	(08-04)
167	معدل النمو حسب القطاعات خلال فترة التعديل الهيكلي (1998-1993)	(09-04)
173	الوضعية النقدية للجزائر خلال 2000-2014	(10-04)
175	معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2014)	(11-04)
179	الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري بالتفصيل خلال الفترة 2009-2013	(12-04)
183	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال (2000-2014)	(13-04)
185	تطور معدل الاحتياطي الإلزامي لبنك الجزائر خلال (2000-2014)	(14-04)
190	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (2000-2015)	(15-04)
191	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال 2000-2014	(16-04)
192	تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال 2000-2014	(17-04)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
09	آلية عمل السياسة النقدية التوسعية	(01-01)
26	الدورة الاقتصادية حسب جوقلار	(02-01)
33	العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان	(03-01)
118	الفجوة التضخمية في الاقتصاد	(01-03)
125	التضخم في النظرية الكلاسيكية	(02-03)
132	التضخم في النظرية الكينزية	(03-03)
137	التضخم وفقاً لتحليل الكنزيبين الجدد	(04-03)
143	التضخم وفقاً لفكر النقديين	(05-03)
160	تطور نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الكلي.	(01-04)
161	تطور نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي.	(02-04)
174	تطور حجم الكتلة النقدية M2 خلال الفترة (2000-2014)	(03-04)
186	تطور معدل مكافأة الاحتياطات الإلبارية لبنك الجزائر خلال (2000-2014)	(04-04)
188	تطور متوسط التضخم السنوي بالنسبة المئوية.	(05-04)

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2003	
02	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2004	
03	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2005	
04	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2006	
05	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2007	
06	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2008	
07	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2009	
08	النتائج السنوية حسب الوكالات للمديرية الجهوية saa وحدة بشار 2010	
09	انتاج التأمين البنكي SAA/BADR للمديرية الجهوية بشار 2010	

## تمهيد:

إذا كان الفكر الاقتصادي مصدر الإلهام للباحث الاقتصادي، فإن تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية هو المخبر الذي يتم فيه فحص وتجريب النظريات والسياسات الاقتصادية، فالوقوع في الأزمات والاختلالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ظاهرة - مشكلة - التضخم أكبر دليل على سوء ابتكار وتفعيل واختبار فرضيات ونظريات وأدوات السياسات النقدية والسياسة المالية.

حيث أنه من وجهة نظر النقديون أنه إذا كان العمل بمثابة القلب النابض في الجسم الاقتصادي، فإن النقد يعتبر بمثابة الدم الذي يسري في هذا الجسم، ومن ثم فلا بد من توازن طبيعي وفيزيولوجي بين كمية الدم وقوة ذلك القلب وإلا حدث اختلال على الصعيد الاقتصادي، تترجم نتائجه وأعراضه في تفاقم أعظم مشكلة في اقتصاد أي دولة، وهذا ما يعرف بأزمة ومشكلة التضخم.

نظراً لأن ظروف التضخم تتميز بارتفاع المستوى العام للأسعار واتجاه الأجور أيضاً إلى الزيادة باضطراد تبعاً لنقص قيمتها الحقيقية ومن ثم زيادة النفقات بشكل عام عن الناتج المحلي، وبفرض وجود توظيف كامل في الاقتصاد المحلي فإن استخدام وتفعيل كل من أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية يؤدي ليس فقط إلى الخروج من الأزمة بل تحقيق توازن اقتصادي أيضاً عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والانفاق القومي.

والجدير بالذكر أن اعتقاد النقديين والماليين بشأن طبيعة وكيفية محاربة التضخم، أولاً يؤمن النقديون ويعتقدون بأن التضخم ظاهرة نقدية وأسباب نشوبها اختلالات نقدية، ولا تعالج سوى بأدوات وآليات السياسات النقدية وخاصة ضبط المعروض النقدي (الكتلة النقدية)، ثانياً يرى أنصار السياسة المالية بمختلف مدارسها أهمية تغيير

كل من الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على مستوى الإنفاق الكلي أو حجم الطلب الإجمالي الذي هو أحد أسباب التضخم عندهم بالإضافة إلى التضخم بسبب زيادة التكاليف الناشئة عن ارتفاع كل من الأسعار والأجور وهو ما يرفضه النقديون.

بالرغم من اختلاف وجهات النظر بين أنصار السياستين إلا أن التجارب التي حدثت ولا زالت تحدث في اقتصاديات الدول النامية وخاصة في السنوات الأخيرة أوضحت أن السبيل لبلوغ الغايات ليست بتلك البساطة.

وتجدر الإشارة إلى أن التضخم مشكلة ومعضلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ويزداد تأثير التضخم على الاقتصادات القومية كلما توفرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع وتعتبر اقتصاديات الدول النامية من بين الاقتصاديات ذات البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية، وما ساعد على ذلك هشاشة أنظمتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل منذ الاستقلال شهد فيها عدة تقلبات وصددمات عنيفة مست جميع القطاعات الاقتصادية ومن أخطرها أزمة 1986، والتي أجبرت على السلطات النقدية إعادة النظر في السياسة النقدية وفي إدارة أدواتها، ولقد شهدت كل من السياسة النقدية والمالية في الجزائر عدة إصلاحات هيكلية من خلال قانون 10-90 والأمر رقم 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض واللذان جاء من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، حيث نصا على إنشاء توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

كما انتهجت الجزائر عدة خطط تنموية من أجل خلق توازنات بين السياستين والوصول إلى اقتصاد قوي وممتين، واتجاه الحكومة نحو اقتصاد السوق الذي فرضه التطور الهائل والتقدم في تكنولوجيا المعلومات واستعمالها على نطاق واسع وكذا ما يعرف بالتححرر المالي الذي فرض نفسه في الآونة الأخيرة وكان ذلك منذ سنة 1990 وما ساعدها على ذلك الارتفاع في أسعار النفط باعتبار أن الجزائر بلد يعتمد على ريع البترول مما ساعد على الإنعاش الاقتصادي وتحسين أداء وإنتاجية القطاعات الاقتصادية.

وقد سعت الجزائر ولازالت من أجل خلق تدابير كفيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وللحد من تنامي الضغوط التضخمية وذلك من خلال التعديلات الهيكلية وبرامج الإنعاش الاقتصادي، كتوسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها التخلي عن دعم المواد الأساسية وذلك بإتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية لدعم ميزانية الحكومة وخاصة في الآونة الأخيرة، وسعت أيضاً لتمويل وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك وكذا تطهيرها، مع التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية خلال فترة التصحيح الهيكلي الذي اعتمده الحكومة الجزائرية، كما عملت على الفصل بين الدائرتين النقدية والمالية.

### إشكالية الدراسة:

مع مطلع التسعينات عرفت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها معالجة ومواجهة الأزمات والصدمات التي تولدت عن النظام الاشتراكي المنتهج الذي يرتكز على التخطيط المركزي حيث أن الدولة انتهجت السبيل الذي يمكنها من تجاوز عقبات الضغوط التضخمية، والارتفاع غير المرغوب في معدلات التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار متبعة في ذلك برامج هادفة تتماشى مع التوجه الاقتصادي



الجديد، حيث عرف الجهاز المصرفي، النقدي والمالي عدة إصلاحات و تطورات منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، خاصة بعد دخول الجزائر في ما يسمى باقتصاد السوق فقد تم إتباع طرق وأساليب جديدة في التسيير من شأنها تسمح لـ- السياسة النقدية والسياسة المالية- بأداء دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وبالدرجة الأولى مكافحة التضخم.

وبناءً على ما سبق، يمكن أن تبرز معالم الإشكالية، من خلال الانطلاق من تساؤل جوهرى يأتي على النحو التالي:

- ما هو واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر و ما مدى فعاليتها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم؟

و حتى نستوفي الإجابة عن هذا التساؤل الجوهرى، علينا أولاً الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية والسياسة المالية؟
- ما التضخم وكيف؟
- فيما تتمثل مقومات السياسة النقدية والمالية لمكافحة التضخم؟
- ما مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؟
- ما هو واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر؟ وما هي أهم الإصلاحات التي شهدتها كل من السياستين؟
- ما هي نتائج إصلاحات السياسة النقدية والمالية في الجزائر؟ وأيها أصلح وأجدر لمكافحة التضخم على ضوء النتائج والإصلاحات؟

## فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية بحثنا وكشف الغموض حول هذه التساؤلات، قمنا بصياغة جملة من الفرضيات التي نعتبرها أكثر الإجابات احتمالاً للأسئلة المطروحة، والتي تبقى دائماً قابلة للاختبار والمناقشة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

**الفرضية الأولى:** التضخم ظاهرة نقدية تنشأ عن اختلالات نقدية ومالية ولا يمكن معالجتها إلا باعتماد مزيج بين السياستين النقدية والمالية مبنيتان على قواعد صلبة تتماشى مع الظروف الاقتصادية بطريقة مرنة؛

**الفرضية الثانية:** للسياسة النقدية والمالية دور فعّال في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر؛

**الفرضية الثالثة:** أسهمت الإصلاحات التي شهدتها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر في الحد من تفاقم معدلات التضخم وإحداث الاستقرار في المستوى العام للأسعار منذ فترة الإصلاح الهيكلي حتى سنة 2014؛

**الفرضية الرابعة:** السياسة النقدية أجدر وأصلح من السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛

## حدود وإطار الدراسة:

لكي يكون تحليل الموضوع دقيقاً غير متشعب لا بد من حدود لدراسة الموضوع، وهي متمثلة في أربعة فصول، الأول كان نظري ويعني بكل ما يخص السياسة النقدية من الناحية النظرية، أما الثاني خصص للسياسة المالية وإطارها النظري، والثالث احتوى على العنصر المستقل التضخم وشمل إطار مفاهيمي للظاهرة، أما الفصل الأخير قمنا بدراسة شاملة للسياسة النقدية والمالية وأهم الإصلاحات التي شاهدها

خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2014 وأثر كل من السياستين على المستوى العام للأسعار.

### أسباب اختيار الموضوع:

- رغبة الباحث بالاهتمام بالاقتصاد المالي وللتخصص مستقبلاً في هذا المجال،
- رغبة من الباحث في التعمق في البحث في السياسات النقدية والمالية في الجزائر ومعرفة أين يكمن السبب في عدم الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- محاولة تسليط الضوء وكشف حقيقة وواقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر وتقريب الحقائق إلى ذهن القارئ؛

### أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في كون السياسة النقدية والمالية تعتبران مجموعة من الأدوات والآليات تنتهج لبلوغ غايات مرجوة باعتبارهما من بين أهم السياسات الاقتصادية، وعليه فهما وسيلتان تعتبران عمود كافة القطاعات الاقتصادية في أي بلد، ودليل الأهمية يتجلى من كون أن السياستين شهدتا جدالاً من طرف جميع المدارس الاقتصادية وكذلك من طرف المهتمين والمتخصصين في هذا المجال على مر العصور والأزمنة.

### أهداف الدراسة:

كان اختيارنا لموضوع السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم في الجزائر كمحاولة للوصول إلى الأهداف التالية:

- عرض الإطار النظري والتطبيقي للسياسة النقدية والسياسة المالية وأيضاً التضخم؛
- إعطاء صورة واضحة عن واقع السياسة النقدية والمالية في الجزائر؛

- إبراز الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية في الحد من تفاقم معدلات التضخم والسبل الكفيلة للحد من آثار الظاهرة على الاقتصاد الوطني ؛
- تحديد أي من بين السياستين الأجدر والأصلح للاعتماد عليها في الحد من ظاهرة التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

### أدوات الدراسة المستخدمة و المنهج المتبع:

#### أدوات الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذه الأطروحة في جملة من الوثائق والإحصائيات الواردة عن المؤسسات المتخصصة في هذا المجال، والاستعانة بمجموعة كبيرة من المراجع منها الكتب، العديد من المقابلات، الأبحاث، الأطروحات، الرسائل العلمية، الملتقيات والدوريات والتقارير والمجلات المتخصصة في الموضوع، بالإضافة إلى بعض القوانين والمسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت وكذلك الجرائد الرسمية وغير ذلك، بما له صلة بالموضوع.

#### المنهج المتبع:

اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق مع طبيعة الموضوع و يتعلق الأمر بـ:

- **المنهج التاريخي:** يتعلق بتتبع مسار نشأة تطور السياسة النقدية والسياسة المالية وتطور معدلات التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري؛
- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للبحث المتمثل في إظهار الإطار العام للسياسة النقدية، السياسة المالية والتضخم، مع العلم أن دراسة الحالة أسلوب من أساليب المنهج الوصفي؛

- **المنهج التحليلي:** أما بالنسبة للجانب التطبيقي من البحث فتم الاعتماد على المنهج التحليلي الذي يمكن من تحليل إصلاحات وواقع السياسات النقدية والمالية وكذا تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال استعمال مؤشرات كمية وسياسات نوعية.

### محتويات وتقسيمات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، و اختبار فرضيات موضوع الدراسة، تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول، تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تتضمن ملخصاً للبحث، نتائج اختبار الفرضيات، النتائج العامة، فأهم التوصيات والاقتراحات.

أما بالنسبة للفصول فخصصنا الثلاثة فصول الأولى للجانب النظري، بينما الفصل الأخير تناولنا من خلاله دراسة حالة وذلك على النحو التالي:

**الفصل الأول:** خصصناه لدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال أربعة مباحث.

قمنا بعرض تمهيد للفصل و بعدها تسلسل أربع مباحث كما يلي:

**المبحث الأول:** يتناول المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية بإبراز مفهومها من خلال تعريفها، نشأتها وتطورها بالإضافة أهم تصنيفاتها وأنواعها.

**المبحث الثاني:** يحتوي على دراسة عامة للسياسة النقدية في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة تناولنا من خلالها أهم المدارس كل من المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النقدية مع الإحاطة بجميع آراء المفكرين ووجهات نظرهم.

**المبحث الثالث:** تعرض من خلاله الباحث إلى جميع أهداف السياسة النقدية بما فيها الاقتصادية والاجتماعية.



**المبحث الرابع:** تناول موضوع أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية وفي آخر الفصل تم وضع خلاصة للفصل.

أما **الفصل الثاني:** خصصناه لدراسة الإطار النظري للسياسة المالية من خلال مقدمة و خاتمة للفصل تتخللهما أربع مباحث:

**المبحث الأول:** استعرض فيه الباحث مفهوم وتطور السياسة المالية عبر أربعة مراحل تاريخية.

**المبحث الثاني:** يحتوي على دراسة شاملة للسياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات (الرأسمالية المتقدمة، النظم الاشتراكية، والدول النامية).

**المبحث الثالث:** تم التطرق من خلاله إلى أدوات وأهداف السياسة المالية.

**المبحث الرابع:** استعرضنا فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الآثار السياسية للسياسة المالية وخلصنا في الأخير إلى خلاصة موجزة حول السياسة المالية.

**الفصل الثالث:** خصصناه لدراسة الإطار العام للتضخم من خلال أربعة مباحث:

**المبحث الأول:** تم من خلاله تقديم نظرة مفاهيمية للتضخم بالإحاطة بالمفهوم وأهم الفروع، جملة الخصائص والأنواع وأخيراً الآثار الاقتصادية الناجمة عن حدوث ظاهرة التضخم جملتها وتفصيلاً.

**المبحث الثاني:** يستعرض فيه الباحث تحليلاً للأرقام القياسية للأسعار لقياس التضخم.

**المبحث الثالث:** خصصناه لدراسة الفجوة التضخمية وأهم المعايير المستخدمة في قياسها. أما **المبحث الأخير** في الفصل الثالث أسقطنا الضوء على تفسير الظاهرة قيد الدراسة وفق النظريات النقدية.

أما بالنسبة **للفصل الرابع** كان دراسة حالة للسياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم بالنسبة للجزائر خلال الفترة (2000-2014) من خلال مبحثين:

**المبحث الأول:** جاء حول السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال برامج التصحيح الهيكلي

وبالنسبة **للمبحث الثاني** استعرضنا من خلاله أهم الإصلاحات والتعديلات التي شهدتها السياسة النقدية والمالية في الآونة الأخيرة بالإضافة إلى الوضعية النقدية والمالية وأثرها على التضخم خلال فترة الدراسة.

# الفصل الأول: النظري للسياسة النقدية

المبحث الأول: مفهوم وأنواع السياسة النقدية

المبحث الثاني: السياسة النقدية في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة

المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية

المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية



## تمهيد:

تعد السياسة النقدية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية للتحكم في سير النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، الناتج والدخل... الخ.

حيث تساهم السياسة النقدية من خلال إدارة وتفعيل أدواتها من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي) وباعتبارها أداة فعّالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، حيث يسعى من خلالها إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار.

فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى الإطار النظري للسياسة النقدية من خلال أربع مباحث، حيث أن المبحث الأول يتناول مفهومها وأهم أنواعها، أما من خلال المبحث الثاني نسعى إلى التطرق إلى التطور التاريخي وأهم النظريات التي اهتمت بالسياسة النقدية ونظرتهم إلى النقود باعتبارها العمود الفقري للسياسة النقدية والاقتصاد ككل، بداية بالنظرية الكلاسيكية مروراً بالنظرية الكينزية وفي الأخير المدرسة النقدية وأهم الانتقادات الموجهة لكل منهم، أما المبحث الثالث نسلط الضوء على أهم أهداف السياسة النقدية بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً بالنسبة للمبحث الرابع نتناول أدوات السياسة النقدية.

## المبحث الأول: مفهوم وأنواع السياسة النقدية

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على مفهوم السياسة النقدية، بداية بالتطور التاريخي لظهورها في الجزء الأول بعدها نتطرق في الجزء الثاني إلى أهم أنواعها (السياسة التوسعية، السياسة الانكماشية).

## 1. مفهوم السياسة النقدية

يرجع ظهور السياسة النقدية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أن فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيك لم تترك مجالاً للتداول في فكرة إيجاد آليات للتأثير على حركة النشاط الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه بالسياسة النقدية وما كان يدور حوله الحديث هو النظرية الكمية للنقود ومعادلة التبادل والتي تقضي إلى أن زيادة الحجم في الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات حجم الإنتاج يؤدي هذا إلى التضخم.

ثم جاءت مرحلة خمسينيات القرن الماضي، حيث أخذت السياسة النقدية مكانها في الريادة من بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان زعيم المدرسة النقدية<sup>1</sup> الذي ركز جل اهتمامه عليها مما دفع إلى ظهور دعوات للمزج بين السياسة النقدية والمالية على يد الاقتصادي الأمريكي والترهيلر ولجنة رادكليف البريطانية كي يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي بفعالية حيث أن هذا الصراع الفكري أحدث ثراءً أدبياً في أدوات السياسة النقدية وآليات عملها وآليات انتقالها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015، ص 175.

## تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية.<sup>1</sup>

وبعبارة أخرى يمكن القول أن: السياسة النقدية هي كلما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومنتزعة.<sup>2</sup> كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشك عام.<sup>3</sup>

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير في حجم كمية النقود في المجتمع بالزيادة والنقصان وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.<sup>4</sup>

حيث عرفها خبايا عبد الله على أنها "كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، 2013، ص18.  
<sup>2</sup> رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، عمان الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص177.

<sup>3</sup> حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص162.

<sup>4</sup> عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998، ص 290.

عملة أو ودائع أو سندات حكومية، كما تعتبر أداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية<sup>1</sup>.

وتعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالمتغيرات المكونة له، وقد عرفت السياسة النقدية عدة تعاريف من قبل العديد من الاقتصاديين نذكر منها ما يلي:<sup>2</sup>

01- عرفها **Bach G.L** بأنها (ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله أو ودائع أو سندات حكومية)؛

02- عرفها **Einzig** بأنها (تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك هي جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي)<sup>3</sup>؛

03- عرفها **Kent** بأنها "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل". ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة<sup>4</sup>؛

04- وعرفها **Johnson** بأنها: "السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتحكم بعرض النقد كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة"؛

<sup>1</sup> خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية-السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013 ص 295.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 176-178.

<sup>3</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 185.

<sup>4</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 183.

05- وعرفها **Ritter** بأنها "الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي"؛

06- كما عرفها **Cas K.E** بأنها: "سلوك البنك المركزي (الاحتياطي الفدرالي) تجاه عرض النقد"؛

07- كما عرفها **Mc Connell** بأنها: "النشاط والعمل الذي يشرع بأدائه البنك المركزي للتأثير في المعروض النقدي أو معدلات الفائدة وكذلك على المستوى الكلي للإنفاق في الاقتصاد"؛

08- وعرفها **Hyman** بأنها: "النشاط والعمل الذي يشرع بأدائه البنك المركزي للتأثير في المعروض النقدي ومعدلات الفائدة لمحاولة وضع الاقتصاد في حالة استقرار"؛

09- كما عرفها **Hanson** بأنها: "كل ما يتعلق بشكل رئيسي بتغيرات عرض النقد"؛

10- وعرفها **Blinder** بأنها: "النشاط أو الفعل الذي يتخذه أو يشرع بأدائه نظام الاحتياطي الفدرالي (والذي يناظر البنك المركزي) من أجل تغيير التوازن في السوق النقدي والذي يأتي من تغيير المعروض النقدي أو تحريك معدلات الفائدة أو كليهما"؛

11- ويعرفها **George Pariente** على أنها "مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"؛<sup>1</sup>

12- كما عرفها الاقتصادي (**Shaw**) بأنها "أي عمل واعٍ تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه"؛<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 53.

<sup>2</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ص 183.

13- بينما يرى Marquis (1996) "أن مصطلح السياسة النقدية يستخدم بمعنى محدود للغاية فهو يشير إلى السلوكيات الدالة على التفاعل والتلاعب بالعرض النقدي بما في ذلك الائتمان البنكي حيث أن السياسة النقدية هي الموجّهة لعرض النقود، باستخدام الأدوات المتاحة لها، قصد الوصول إلى الأهداف المحددة للاقتصاد، ويستدعي ذلك أن يكون ذلك تحت وصاية البنك المركزي".<sup>1</sup>

وانطلاقاً مما تقدم نستخلص تعريفاً للسياسة النقدية على أنها مجموع الإجراءات والتدابير والسلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم، والتأثير وضبط المعروض النقدي من أجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار واتزان.

## 2. أنواع السياسة النقدية:

يتفق علماء المالية العامة وأصحاب الاختصاص والباحثين الاقتصاديين على أن السياسة النقدية تنقسم إلى قسمين أي نوعين نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، حيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة<sup>2</sup>، حيث أنصار السياسة النقدية (النقديون) يرجعون الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من دول العالم هو علاج مشكلة التضخم، أو مشكلة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد القومي لأي بلد<sup>3</sup>، ويمكن القول أن علماء المالية قسموا السياسة النقدية بناءً على الهدف المرجو من الاستخدام وتنقسم إلى نوعين:

<sup>1</sup> محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البدرابي البرعي، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار النشر المكتبة العصرية، 2010، ص257.

<sup>2</sup> أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص180.

<sup>3</sup> عبدالمطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص30.

## 1.2 السياسة النقدية التوسعية:

حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة<sup>1</sup>، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وبالتالي تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية (البنك المركزي) إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات<sup>2</sup>. ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي<sup>3</sup>:

- تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي؛
- تخفيض سعر إعادة الخصم؛
- دخول البنك المركزي مشترياً وبائعاً للأوراق المتداولة في السوق المالي.

حيث تسهل أحد أو كل هذه الإجراءات السابقة الذكر والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار إضافتاً إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويتضح ذلك من خلال المنحنى البياني (01-01) الذي يبين انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين من  $LM_1$  إلى  $LM_2$ ، وهذا ما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة في مستوى الدخل<sup>4</sup>، كما هو موضح من خلال المنحنى البياني التالي:

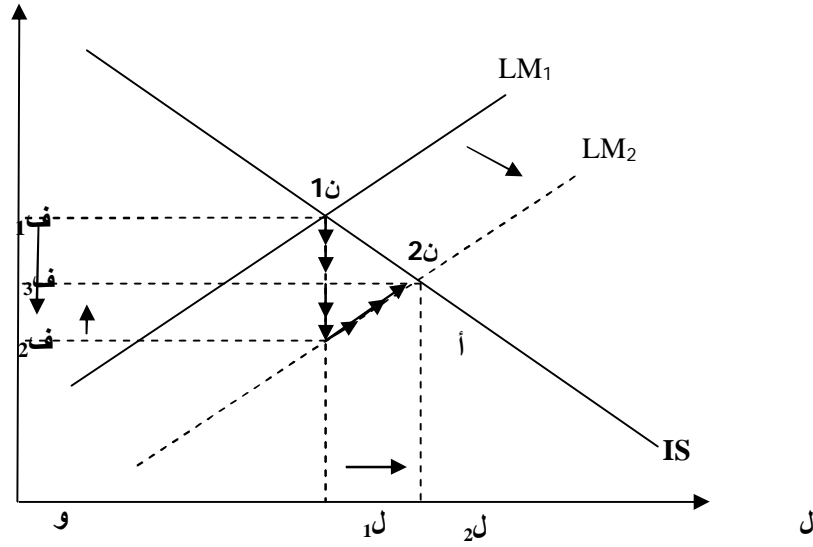
<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبيد شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 295.

<sup>2</sup> حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 162.

<sup>3</sup> أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 181.

<sup>4</sup> علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبيد شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 295.

الشكل البياني رقم (01-01): آلية عمل السياسة النقدية التوسعية



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 297.

من خلال الشكل أنه قد انجر عن إتباع سياسة نقدية توسعية الانتقال من نقطة التوازن (ن1) إلى نقطة التوازن (ن2)، والتي على أساسها انتقل مستوى الدخل من النقطة (ل2)، وانخفاض سعر الفائدة إلى النقطة (ف3)، ونتج هذا بناءً على التفاعلات المترتبة على زيادة كمية النقود وكيفية الوصول من وضع التوازن الأصلي (ن1) إلى وضع التوازن الجديد (ن2)، فالزيادة في عرض النقود عند نقطة التوازن الأصلية (ن1) أدت إلى وجود فائض عرض نقدي والذي أدى إلى انخفاض سعر الفائدة عند مستوى الدخل (ل1)، وهذا يعرف بالآثر النقدي للسياسة النقدية.

وفيما يخص انخفاض سعر الفائدة الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار مما يؤدي كذلك إلى زيادة الطلب الكلي، بالإضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بالآثر المالي للسياسة النقدية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 298.



حيث أنه بهذه الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي - زيادة المعروض النقدي بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع- يهدف إلى زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة وعجلة النشاط الاقتصادي، حتى لو كلف ذلك الارتفاع إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>.

والجدير بالذكر هو أن إتباع هذه السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة وقوية.<sup>2</sup>

## 2.2. السياسة النقدية الانكماشية:

الهدف من إتباع هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية -البنك المركزي- الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.<sup>3</sup>

وباتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى اتخاذ التدابير التالية:<sup>4</sup>

أ. رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وهذا ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه تقوم البنوك التجارية

<sup>1</sup>حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 153.

<sup>2</sup>عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص32.

<sup>3</sup>حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص162.

<sup>4</sup>أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 180-181.

برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، ما ينجر عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق؛

ب. دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة، ما ينجر عليه أن يقوم البنك المركزي بضخ حجم كبير للأوراق التجارية مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق؛

ج. كذلك من خلال انتهاج هذه السياسة يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض.

وما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبيد شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 296.

## المبحث الثاني: السياسة النقدية في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة

لقد تطورت السياسة النقدية ومرت بعدة مراحل كما أُولى لها إهتماماً كبيراً من قبل علماء المالية ورواد النظريات الاقتصادية والباحثين، المتخصصين، والمهتمين بعلوم المالية والسياسات الاقتصادية العامة، نظراً للدور الذي تلعبه في المجتمعات والاقتصاديات القومية، فلقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، فمن خلال ما يلي سنتعرف على أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة.

حيث أنه من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المدارس التي انشغلت وسخرت الغالي والنفيس للاهتمام بكافة جوانبها ومن بينها المدرسة الكلاسيكية والكينزية والنقدوية.

## 1. المدرسة الكلاسيكية:

يرى رواد النظرية الكلاسيكية أن النقود مجرد وسيط في عملية النقود متجاهلين في ذلك الوظائف الاقتصادية الأخرى، واعتبارها مجرد ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد القومي، واعتبروها كذلك مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق، زعماً منهم أن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، باعتبار أن الفكر الكلاسيكي قائم على الفصل بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية.<sup>1</sup>

ولقد اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار ولقد ظهرت نظريتان في تفسير قيمة النقود، والمتمثلتان الأولى **نظرية**

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 25-26.

كمية النقود والتي اهتمت ب عرض النقود والثانية نظرية الدخل، والتي بدورها اهتمت بالطلب على النقود سواءً عند اكتسابها أو عند إنفاقها.<sup>1</sup>

ولقد دار جدلاً كبيراً بين رواد المدرسة الكلاسيكية الذين كان يمثلهم فيشر (Fisher) وألفريد مارشال (Afred Marshall) وبيجو (Pigon) وغيرهم على أن هناك أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين المستوى العام للأسعار وأكدوا أن زيادة كمية المعروض النقدي بمقدار 5% على سبيل المثال تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة، مما يؤدي إلى تغير في القيمة الاسمية وليس في القيمة الحقيقية للنتاج القومي الاسمي، زعماً منهم أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج، وهذا ما خلصت إليه النظرية الكمية للنقود عند الكلاسيك.<sup>2</sup>

ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية في وجهة نظر الكلاسيك تعتبر سياسة محايدة يتمثل دورها فقط في خلق النقود لا أكثر ولا أقل بقصد تنفيذ المعاملات والمبادلات التجارية فقط.

## 2. المدرسة الكينزية:

مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي شهد العالم أزمة الكساد العظيم 1929-1932 والتي أثبتت فشل أفكار ورواد المدرسة الكلاسيكية (النظرية النقدية الكلاسيكية)، حيث ظهرت النظرية الكينزية ممثلة في رائدها كينز حيث قدم حلاً مقترحاً لحل تلك الأزمة والذي بدأ تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك فلقد كان لظهور كتاب النظريات العامة في التشغيل والفائدة

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص40.

<sup>2</sup> عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-29 (بتصرف).

والنقود (The General Theory of Employment , Interest Rate and Money) عام 1936، ففي الوقت الذي يعتقد فيه رواد النظرية الكلاسيكية بحيادة النقود، تؤكد النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي، بمعنى أن التغيير في كمية النقود يصحبه تغيير في المتغيرات الأخرى في كل من العمالة، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والاستثمار وعليه يحدث تغيير في الوضع الاقتصادي ككل.<sup>1</sup>

حيث أن أفكار كينز كانت أكثر استقطاباً<sup>2</sup> في تلك الظروف، وبالفعل فقد استطاعت المدرسة الكينزية أن تنسف نهائياً مبدأ حيادية النقود لتحول النقاش إلى البحث عن آليات التزاوج بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي بدلاً من الفصل بينهما والذي ساد حتى اندلاع أزمة الكساد العظيم 1929.

حيث تميز الفكر النقدي الكينزي عن سابقه بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>3</sup>

أ. اعترض كينز على فرض النظرية الكلاسيكية القائل بالتشغيل الكامل للاقتصاد؛

ب. لم يفصل كينز في تحليله بين الاقتصاد العيني والنقدي؛

ج. وجه كينز اهتمامه إلى التفضيل النقدي؛

د. افترض كينز أن كثيراً من الأثمان تخضع لجمود كبير على عكس التقليديين الذين

افتترضوا مرونة الأثمان سواء من حيث الارتفاع أو الانخفاض أو من الناحيتين؛

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.  
<sup>2</sup> رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 128-129.  
<sup>3</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص ص 45-46.

و. يرى كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بعرض النقود والطلب عليها؛

ز. أولى اهتمامه كينز إلى التحليل الكلي للمعطيات الاقتصادية بدل الاهتمام بالجزئيات.

### 3. المدرسة النقدية:

لقد انتقد أنصار المدرسة النقدية -والتي يزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتن فريدمان **Miltan Friedman** (مدرسة شكاغو) - التحليل الكينزي، حيث يبني أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالتنسيق مع مدرسة أخرى تسمى بـ مدرسة المنفعة ( **The Utility School**) والتي تزعم أن النقود تمنح حاملها المنفعة مثلها مثل الحائز على السلع، وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيماً للإنفاق فهو بمثابة مقياس للحجم (**Scale Variable**) يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفاً عريضاً للنقود.<sup>1</sup>

كما يرى زعماء الفكر النقدي بأن عرض النقود هو المحدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، كما تختلف آراء فريدمان عما هو عليه من الاقتصاديين رواد المدارس الأخرى حول الطلب على النقود فهو يختار الفترة الطويلة في تحليله للطلب على النقد، مؤسساً بذلك المنهج النقدي وما يعرف بالنظرية الكمية الجديدة للنقود، فحسب رأيه هناك عوامل يتوقف عليها الطلب على النقود لدى فريدمان نذكر منها ما يلي:

### تكلفة الفرصة البديلة للنقود:

تعني أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تقاس بما يفقده المحتفظون بها من جملة العوائد مضحى بها في شكل عائد على الأسهم وما يحدث للمحتفظون بالنقود من فقدان في

<sup>1</sup>عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 38.

القيمة طيلة فترة الاحتفاظ في حالة الانخفاض في القيمة نتيجة الارتفاع في معدلات التضخم.<sup>1</sup>

### الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية:

يرى فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية باعتبارها أصل نقدي هي المحدد الأول للطلب على النقود إلى جانب الثروة البشرية وعليه يعتبر هذا المؤشر أحد القيود المتعلقة بميزانية هذه الوحدات الاقتصادية والتي تقيد أو تحدد من طلبها على النقود أي أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية هي الأساس والمحرك الأساسي للطلب على النقد.<sup>2</sup>

### العوامل التي تؤثر في الأذواق وترتيب الأفضليات لدى المالكين للثروة:

يرى فريدمان أن المتعاملين الاقتصاديين المالكين للثروة يقومون بتوظيف أموالهم بناءً على أذواق المستهلكين أي أن لأذواق المستهلكين وترتيب الأفضليات أثر في الطلب على النقود.<sup>3</sup>

ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقاً للتحليل الفريدماني بالشكل

التالي:

حيث أن :

$$M^d: \text{دالة الطلب على النقود لفريدمان}$$

<sup>1</sup> سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1988، ص 85.  
<sup>2</sup> أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 192.  
<sup>3</sup> أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 193.

P : المستوى العام للأسعار

Rb : عائدات السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي

re : عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية

$\left(\frac{\Delta p}{\Delta t} \cdot \frac{1}{p}\right)$  : معدل التضخم المتوقع

$\frac{y_p}{p}$  : يمثل الثروة ويوصفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة

W : يمثل رأس المال البشري

U : يمثل الأنواق وترتيبات الأفضلية

وفي الأخير نخلص إلى أنه رغم اختلاف الآراء بين مختلف رواد المدارس الاقتصادية (المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكينزية، المدرسة النقدية)، وبالرغم من تضارب الأفكار والمبادئ لكل منهم، إلا أننا نرى أن تحليل وحلول كل منهم قد ساد وبشكل ناجح خلال فترة زمنية معينة، وفي الأخير يصح القول أن كل من المدارس السالفة الذكر سعى إلى وجود سياسة نقدية رشيدة تمكن من دفع عجلة التنمية الاقتصادية لاقتصاديات البلدان ومعالجة الأزمات والاختلالات الاقتصادية.



## المبحث الثالث: أهداف السياسة النقدية

إن للسياسة النقدية أهداف على المستوى الاقتصادي لحكومات البلدان بمختلف أنظمتها السياسية (جمهورية، ملكية)، ويتجسد ذلك من خلال الدور الذي تلعبه من خلال إحداث الاستقرار الاقتصادي، وتختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى بل قد تختلف في نفس البلد الواحد من مرحلة إلى أخرى تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة في تلك المرحلة.

والجدير بالذكر هو أنه لا يسع السياسة النقدية بمفردها أن تحقق كل الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ما لم يكن هناك انسجام وتناسق مع بقية السياسات الحكومية الأخرى (الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، الثقافية...)، ويمكن إجمال أهداف السياسة النقدية الاقتصادية والاجتماعية من خلال هذا المبحث:

## 1. استقرار المستوى العام للأسعار:

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.<sup>1</sup>

إن أغلب المدارس الاقتصادية (الكينزية، الكلاسيكية، مدرسة التوقعات الرشيدة) تؤكد وتتفق على فعالية السياسة النقدية في التأثير على مستويات الأسعار وعلى مدى استقرارها،<sup>2</sup> فعدم الاستقرار يعرض اقتصاد البلد إلى هزات نقدية عنيفة وأزمات تضخمية بسبب تقلبات الرواج والكساد ففي حالة التضخم تنهار قيمة العملة المحلية وتتدهور بالإضافة إلى زيادة القدرة الشرائية، كما أنه في حالة الكساد تعم البطالة تزداد وتتفاقم معادلاتها.

<sup>1</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 187.  
<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 178.

فالمتبع للتاريخ يجد أن معالجة استقرار الأسعار لا يتم إلا عن طريق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق سن القوانين وإصدار المراسيم والتشريعات القانونية والمالية والسياسية والاقتصادية التي بفضلها تكونت وأحدثت سياسات عديدة منعا للسياسة النقدية، كما ثبت أن التضخم ظاهرة نقدية، فالنقدون يرون أن العلاقة بين الأسعار وعرض النقود هي علاقة خطية وطرديّة تماماً، ذلك أن زيادة كمية النقود تظهر في ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، بينما شبه كينز عمل السياسة النقدية خلال خمسينيات القرن الماضي بعمل الخيط إذ يمكن للسياسة النقدية أن تشد الاقتصاد (تقيده) ومن تم تسيطر على التضخم.<sup>1</sup>

إن استهداف السياسة النقدية لعلاج التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار لأن وجهات نظر النقدون والكينزيين<sup>2\*</sup> لعملية التضخم واستقرار الأسعار ليست مختلفة كثيراً إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي<sup>\*</sup> مرتفعاً ومن هنا يبرز أثر النقود على مستويات الأسعار بدليل أن التضخم لم يظهر في اقتصاد المقايضة.<sup>3</sup>

## 02. استقرار أسعار الصرف:<sup>4</sup>

يرتبط هذا الهدف ارتباطاً وطيداً بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية لأنه إن افترضنا انخفاض الأسعار الداخلية (المحلية) في دولة ما فهذا سيؤدي

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص92.  
<sup>\*</sup> يقصد بالكينزيين الاقتصاديين الذين طوروا الفكر الكينزي وحاولوا الحفاظ عليه خاصة بعد أن تعرض التحليل الكينزي إلى العديد من الانتقادات ومن هؤلاء (جيمس توين ويومول وهانسن وهيكس وهارد ودومار وهاري ماركووتيس...الخ)  
<sup>\*</sup> هناك عدة مفاهيم للعرض النقدي عادة ما يتم استخدامها لقياس عرض النقد وتتمثل في المفاهيم التالية:  
النقود بالمفهوم الضيق M1 = العملة في التداول + الودائع تحت الطلب.  
النقود بالمفهوم الموسع M2 = النقود بالمعنى الضيق M1 + شبه النقود.  
وللمزيد أنظر بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر 1970\_2011- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد جامعة تلمسان، موسم 2012-2013، ص ص 40-38.

<sup>3</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص93.  
<sup>4</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 188.

إلى زيادة في الصادرات وبالتالي يزيد الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار وزيادة الطلب على العملة سوف يؤدي الى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى، أما في حالة ما إن ارتفعت الأسعار في دولة ما فإن هذا يعني أن صادراتها سوف تنخفض وسوف ينخفض بالتالي الطلب على عملة تلك الدولة ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأخرى.

### 3. التوظيف الكامل:

هناك إجماع بين أغلب الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.<sup>1</sup>

ولقد أغفل الكلاسيكيون وتجاهلوا وجود البطالة لأن آلية الأجور والأسعار في تحليلهم كانت كفيلة بضمان التوظيف الكامل الذي كان جزء لا يتجزأ من التوازن الاقتصادي الكلاسيكي حيث أن المدرسة الكينزية أنشدت هذا التوازن حتى تحت مستوى "التوظيف الكامل"<sup>\*</sup> هذا بناءً أن النظرية الكينزية ترى المحافظة على ارتفاع مستوى الأجور النقدية لأن تلك الزيادة تمثل دخولاً تدفع بالطلب الكلي إلى الزيادة، وهذا يؤدي إلى زيادة التشغيل وتناقص البطالة، حيث أن السياسة النقدية تعمل على تنشيط الطلب الفعال وزيادة الاستثمار للاقترب من مرحلة التوظيف الكامل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 189.

<sup>\*</sup> مصطلح التوظيف الكامل يكتنفه الغموض، حيث هناك نقاش حاد حول تعريف من هو العاطل عن العمل، لأنه في الواقع ليس كل من لا يعمل يعد عاطلاً عن العمل، لأن هناك فرق بين القعود عن العمل والبطالة، فقد لا يعمل الفرد في وقت ما لسبب ما مثل المرض أو الإحالة على التقاعد أو في فترة التكوين أو عدم القدرة على العمل إلى غير ذلك، فهؤلاء الأشخاص يكونون خارج قوة العمل ولكن ليسوا بالضرورة ضمن قائمة العاطلين عن العمل (البطالة) ولكن البطالة تحدث عندما لا يجد كل قادر عن العمل وراغب فيه فرصة عمل، ويعرف الاقتصاديون التوظيف الكامل بأنه مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل، ويتحقق التوظيف الكامل عندما يكون لكل شخص لديه مهارة ويرغب في العمل منصب عمل، وتظهر أهمية التوظيف الكامل في أنها وسيلة وليست غاية لأن العمل والوصول إلى تحقيق العمالة هو الوصول إنتاج سلع وخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها ولذلك يبقى التوظيف الكامل لبلوغه هدفاً طويلاً المدى تسعى الحكومات جاهدة إلى تحقيقه.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 180.

أما النقديون لم يتفقوا مع الكلاسيك في التشغيل الكامل بل أنهم يؤمنون بوجود البطالة زعماً منهم أن البطالة لا تعالج دائماً بالسياسة النقدية التوسعية حيث أنها تفشل في تحقيق ذلك على المدى البعيد بل أنها تكون سبباً في إحداث التضخم لكنها أحياناً قد تصيب في الأجل القريب (القصير).

أما بالنسبة أنصار التوقعات الرشيدة يرون النقيض مما تراه الكينزية التي تؤمن بالمقايضة بين البطالة والتضخم إذ أنهم ينكرون هذه المقايضة تماماً وحجتهم في ذلك بأن السياسة النقدية التوسعية تؤكد للعمال و المؤسسات (حسب فكرة التوقع الرشيد) التوجه نحو ارتفاع معدل التضخم لذا فإن الأجور النقدية والأسعار لا بد وأن تتغير في الحال وبافتراض العمالة الكاملة فإن الأجور النقدية والأسعار تزداد نسبياً تاركة الأجر الحقيقي وبالتالي معدل البطالة بدون تغيير على الرغم من تزايد معدل التضخم وفي نهاية المطاف تنتهي عملية التبادل بين التضخم والبطالة.<sup>1</sup>

نستنتج مما سبق أن للسياسة النقدية دور فعال في القضاء على البطالة و تحقيق التوظيف الكامل عن طريق تقوية وزيادة الطلب الفعال، فعندما تسعى السلطات النقدية إلى زيادة العروض النقدية تنخفض أسعار الفائدة وبالتالي يلجأ رجال الأعمال إلى الإقبال على الاستثمار فتتخفض معدلات البطالة.

#### 04. تشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية:

تسعى كل من الدول الصناعية والنامية على حد سواء إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، بهدف تحقيق معدلات نمو مستمرة للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 180.

الحقيقي لبلدانها والرفع من مستوى متوسط الدخل الفردي الحقيقي، حيث تسعى الدول إلى بلوغ هذا كل بحسب قدرتها و مؤهلاتها الاقتصادية ومواردها المتاحة.<sup>1</sup>

وبعد الحرب العالمية الثانية اهتم المفكرين الاقتصاديين بقضية النمو الاقتصادي، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية في النمو الاقتصادي ومالها من تأثير على التنمية الاقتصادية ويتضح ذلك بداية من خمسينيات القرن الماضي من خلال الاهتمام الذي حظيت به السياسة النقدية من خلال سن القوانين والتعديلات على مستوى قرارات الحكومات.

بينما يرى فريدمان أن وضع معدل مرتفع للنمو الاقتصادي كهدف محدد أو مرغوب فيه ليس أمراً محققاً، وذلك في قوله: "ليست هناك طريقة في المجتمعات الحرة للقول مقدماً أن هناك معدلاً محددًا للنمو ترغبه أو تحتاج إليه، أو القول أن هناك معدل عالٍ وآخر منخفض، ولكن معدل النمو هو الناتج الكلي لكل مجهودات الأفراد الذين نجحوا في تحقيق طموحاتهم بالمعدل السليم"<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر هو أنه إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية نجد أنه لها الفضل الكبير في إحداث وخلق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية خاصة إذا ما تفاعلت مع العوامل الأخرى كتوافر الموارد الطبيعية والقوة العاملة المؤهلة وتوافر الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي، حيث أنه لا يمكن أن تقوم قائمة لنجاعة للسياسة النقدية ما لم يكن هناك تنسيق بينها وبين العوامل الاقتصادية الأخرى مع أنه لا

<sup>1</sup>عدنان حسين يونس وعلي اسماعيل عبدالمجيد، الهيمنة المالية للدول الريفية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 78.

<sup>2</sup>عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص 98.

يمكن إغفال امتزاج السياسة النقدية بالسياسة المالية لإحداث نمو اقتصادي ناجح في الدول الصناعية وكذلك إحداث تنمية اقتصادية في الدول النامية\*<sup>1</sup>.

## 05. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

إن تحقيق التوازن في موازين مدفوعات\*\*<sup>2</sup> الدول ليس بالأمر السهل حيث أننا نجد جميع حكومات دول العالم تسعى جاهدة من أجل إحداث توازن في موازين مدفوعاتها حتى يتساوى طرف الدائنية مع طرف المديونية، لكن هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها من بين السياسات الاقتصادية من أجل تحقيق التوازن إلا أن أغلبهم يرى أن السياسة الأنجع لذلك هي تفعيل و حوكمة أدوات السياسة النقدية، ويرى البعض أن السياسة المالية تتجح في تحقيق التوازن الداخلي بينما السياسة النقدية لها الفضل في تحقيق التوازن الخارجي.<sup>3</sup>

وان ميزان المدفوعات يعتبر في المقام الأول ظاهرة نقدية، وليس ظاهرة حقيقية، وأن مشكلة اختلال ميزان المدفوعات، إنما هي محصلة لعدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي<sup>4</sup>

يرى الاقتصاديين انه يجب على السلطات النقدية إتباع إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان مدفوعاتها كلما كانت الدولة تمتلك احتياطات نقدية صغيرة، وليست لها القدرة الكافية للحصول على قروض من الخارج بشروط ميسرة، وبالتالي فإن نظام التعويم

\* يجب التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: فالتنمية تعني تغير في السنوات الأخيرة ليحقق ثلاثة أهداف أساسية متمثلة في (القضاء على الفقر وعلاج أسبابه، تحسين نوعية الحياة، دعم القدرة على النمو) وأما النمو فيعني تغيير الناتج الكلي الحقيقي، حيث أن الاقتصاديين عمدوا استعمال مصطلح النمو للتعبير عن التطور الاقتصادي في البلدان المتقدمة أم مصطلح التنمية فخصوا استعماله للحديث عن التطورات الاقتصادية في الدول النامية أ ما يسمى بالدول السائرة في طريق النمو.

\*\* يعرف ميزان المدفوعات بأنه: "السجل المحاسبي الذي يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد والمقيمين خارج البلد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".  
<sup>3</sup> عبدالمطلب عبدالحمد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص 100.  
<sup>4</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدورة وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص 86.

في هذه الحالة أكثر ملائمة، وكلما كانت الدولة تملك احتياطات نقدية كبيرة، انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية.

فالسبيل من أجل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات على الحكومات تفعيل أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في رفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وبالتالي ينخفض الإقبال والطلب على الائتمان وهو ما يجعل الأسعار تنخفض وعند انخفاض أسعار السلع والخدمات على المستوى المحلي هذا ما يجعل المستثمرين يبحثون على تصدير منتجاتهم إلى الخارج، وكذلك يصحبه انخفاض في الطلب على المنتجات المستوردة طالما أسعار السلع المحلية منخفضة، كما أن الارتفاع في أسعار الفائدة محليا يغري المستثمرين والأفراد الأجانب على إيداع أموالهم في البنوك التجارية المحلية وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

## 06. الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية:<sup>1</sup>

إن كل اقتصاد يتكون من دائرتين: الأولى عينية والثانية نقدية وللحفاظ على الإدارة والسير السليم مرهون على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية. و من خلال هذا فإن السياسة النقدية تقوم بتوفير القروض اللازمة خاصة في ظل الرواج الاقتصادي عندما يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان.

## 07. إستقرار الأسواق المالية:

إن استقرار الأسواق المالية مرهونا بالاستقرار في أسعار الفائدة لأن حالة عدم التأكد بالنسبة للظروف المستقبلية تحدثها التقلبات في أسعار الفائدة، فنجد جميع السلطات النقدية لحكومات دول العالم تسعى من أجل خلق نظام مالي مستقر وقادر على تجنب الأزمات النقدية والمالية، حيث أفرزت العديد من الدراسات الاقتصادية إلى

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

أن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار الأسهم، وبالتالي يمكن للبنوك المركزية التأثير بطريق غير مباشر على أسعار الأوراق المالية من خلال تحكمه في أسعار الفائدة.<sup>1</sup>

فعندما تُرْفَع السلطات النقدية من أسعار الفائدة يلجأ المستثمرون إلى الاستثمار في السندات بدل الاستثمار في الأسهم وتحويل حوافز الأسهم إلى حوافز السندات، لأنها تحقق من وجهة نظرهم عائداً ثابتاً ومرتفعاً مضموناً بدل الاستثمار في الأسهم المحفوف بالمخاطر.

فبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك العديد من القنوات التي يمكن أن تستخدمها السلطة النقدية بغية التأثير في السوق المالية، وأهم هذه القنوات هي: سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي.<sup>2</sup>

### 08. استيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية:<sup>3</sup>

إن الاقتصاديات عموماً تتميز بتقلبات ذات طابع دوري. قسمها جوقلار إلى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة إلى الانطلاق.

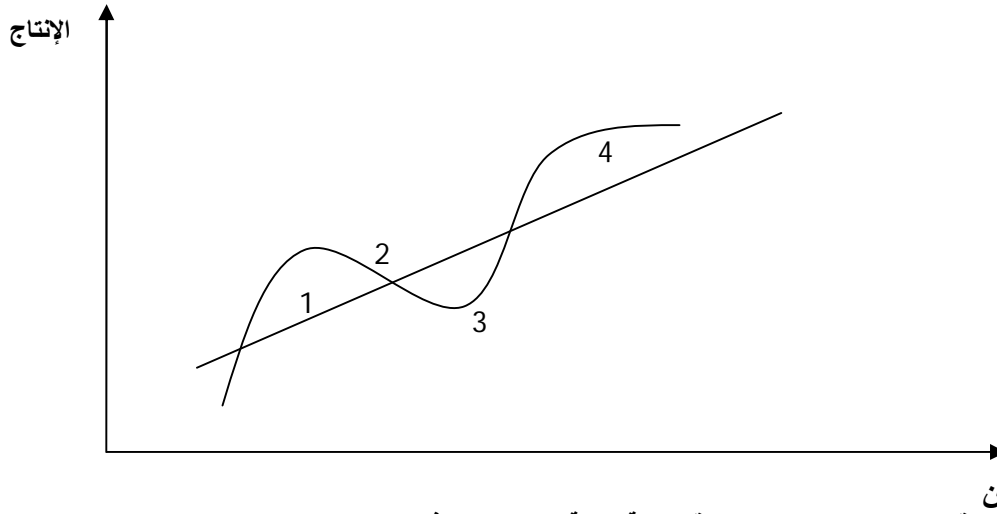
<sup>1</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 88-89.

<sup>2</sup> عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص 104.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ص ص(59-61).



## الشكل (01-02): الدورة الاقتصادية حسب جوقلار



المصدر: عبد المجيد قدي. مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. مرجع سبق ذكره ص 60.

**المرحلة الأولى (مرحلة التوسع):** وتتمثل في مرحلة التوسع وتعتبر فترة ملائمة للأعمال حيث توفر منافذ واسعة مع توفر القروض للمستثمرين وتتميز المرحلة بالأرباح المرضية، لكن سرعان ما تؤدي إلى توتر إنمائي يترجم بالمضاربة البورصية وارتفاع الأسعار وما يصحبه من زيادة في الأجور نظرا للندرة في اليد العاملة مع زيادة وارتفاع معدلات الفائدة.

**المرحلة الثانية (مرحلة الانكماش):**

وهي ناتج عن الاختلال المفتعل في المرحلة الأولى وذلك من خلال تقليص مردودية المؤسسات جراء ارتفاع الأجور و النقص في اليد العاملة من جهة والزيادة في الأسعار وفوائد القروض من جهة أخرى حيث يبدأ الانكماش في العادة بظهور بعض الافلاسات ويؤدي إلى انهيار بعض البنوك.

**المرحلة الثالثة (مرحلة التطهير):**

ففي هذه المرحلة المؤسسات الضعيفة والهشة التي أعلنت إفلاسها في المرحلة السابقة يكون قد تم شراؤها من قبل المؤسسات العظمية والقوية، وهذه المرحلة تسمى مرحلة التطهير والذي يعتبر نتيجة ايجابية للمرحلة السابقة وهذا ما يسمح للاقتصاد بالعودة إلى الإقلاع على قواعد متينة، صلبة، وسليمة.

### المرحلة الرابعة(مرحلة العودة إلى الإقلاع):

تشهد هذه المرحلة إعادة تكوين المخزونات ويصبح من الممكن تحقيق مردودية المؤسسات مع ضآلة كلفة القروض وبالتالي تتطلق الاستثمارات ويتسارع الطلب على العمل و ما يصحبه من تزايد في الدخل.

ويمكن القول مما سبق أن السياسة النقدية تستطيع أداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش، وسياسة ائتمانية تقييدية في دورة الرواج والتي عادة ما ينجر عنها معدلات تضخم مرتفعة.

### 09. تعبئة المدخرات وتوجيه الاستثمار:<sup>1</sup>

تسعى السياسة النقدية من خلال إدارة أدواتها إلى جمع وتعبئة المدخرات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية القائمة في البلد، بالإضافة إلى رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي، أما فيما يخص جانب الاستثمار فان السياسة النقدية تعمل جاهدة على توجيه الاستثمار نحو القطاعات التي تكون محل اهتمام الدولة من اجل تطويرها والاعتماد عليها والتي من شأنها تساهم بشكل نسبي أعلى من القطاعات الأخرى، وغالبا ما نجد الدول تهتم بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي أكثر من باقي القطاعات الأخرى.

<sup>1</sup>ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص 430.

**10. تحقيق الاستقلال النقدي:**

من المعلوم أن العديد من دول العالم قد فقدت معالم سيادتها النقدية، وأصبحت تعاني من ازدواجية السوق النقدية والمالية، فنجد أنها تنشط فيها سوقين منها الرسمية التي تغطي معاملاتها النقود القانونية الوطنية (العملة الوطنية)، وتوجد كذلك السوق الموازية التي يتم التبادل والتعامل فيها أي في تسوية صفقاتها بالعملات الأجنبية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ابراهيم عبدالحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الموسوم بـ الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل، جامعة غرداية، ص06.

## المبحث الرابع: أدوات السياسة النقدية

يعد البنك المركزي المسؤول الأول والمباشر عن إدارة ورسم السياسة النقدية، حيث أن أدوات السياسة النقدية تعتبر نقطة البداية داخل آلية انتقال السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية، كما أنها تستهدف الحفاظ على أوضاع نقدية وائتمانية ملائمة وصلبة في ظل اقتصاد سليم وقوي والتي يمكن للبنك المركزي استخدامها للتأثير الإيجابي على الأهداف.

كما سنحاول الوقوف على أهم أدوات السياسة النقدية من خلال هذا المبحث ويمكن تصنيف الأدوات إلى مجموعتين الأولى كمية والثانية كيفية.

## 1. الأدوات الكمية:

يتمثل عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، ومما لا شك فيه أن البنك المركزي يستطيع التأثير على ذلك خاصة من الناحية الكمية (حجم الكتلة النقدية المتداولة)، بالإضافة إلى نسبة السيولة على إجمالي الودائع، باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية باعتباره المسؤول الأول والمباشر لإدارة جميع أدوات السياسة النقدية وتتمثل الأدوات الكمية في: سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني، وسنتناول كل أداة على حدى في ما يلي:

## 1.1. سعر الخصم:

سعر الخصم والذي يعرف أحيانا بسعر إعادة الخصم<sup>1</sup> يعرف سعر إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية، نظير ما يقدمه

<sup>1</sup> زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 193.

إليها من قروض وسلفيات مضمونة بأوراق مالية معينة يحددها البنك المركزي، أو لقاء عادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأوراق مالية أو أدونات حكومية، لذلك يطلق عليه أحياناً (سعر البنك - Bank Rate)<sup>1</sup> حيث تطلق عليه هذه التسمية لأنه يشكل حجر الأساس الذي يضعه البنك المركزي، ويبنى عليه هيكل أسعار الفائدة في الاقتصاد. وغالباً ما تطلق عليه "سعر الخصم" في الأدبيات الاقتصادية اختصاراً للمصطلح<sup>2</sup>، وأيضاً تسمى سياسة سعر الفائدة بناءً على أنه يعتمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو الخفض من سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتتبع هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل.<sup>3</sup> إذ أن التغيير في سعر إعادة الخصم لا يقتصر أثره في سعر الخصم وحجم الائتمان بل يؤثر حتى على الكمية الإجمالية للنقود المتداولة<sup>4</sup>.

وتعدّ أداة سعر إعادة الخصم أقدم الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، حيث كانت هي الأداة الأساسية استخدمتها السلطات النقدية-البنك المركزي- بهدف التأثير على حجم الائتمان في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وكان بنك إنجلترا **Bank of England** أول من طور سعر إعادة الخصم، كوسيلة للسيطرة على الائتمان بداية من عام 1847م. ثم تبعته السلطات النقدية في كل من فرنسا عام 1857م، وفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1913م، لكن بدأت هذه الأداة تفقد أهميتها عاماً تلو الآخر وسببه ظهور عمليات السوق المفتوحة في ثلاثينيات القرن العشرين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية، مرجع سبق، ص 69.

<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>3</sup> رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

<sup>4</sup> عدنان حسين يونس وعلي اسماعيل عبدالمجيد، الهيمنة المالية للدول الربعية، مرجع سبق ذكره، ص 80.

<sup>5</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية، مرجع سبق، ص 69.

والجدير بالذكر هو أن سياسة إعادة الخصم تؤثر في حجم الائتمان المصرفي وبالتالي في عرض النقد وفق الآتي:<sup>1</sup>

أ- عندما يرى البنك المركزي أن هناك زيادة مفرطة وارتفاع كبير في مستوى المعروض النقدي نتيجة التوسع المفرط في منح الائتمان، وأنه أخذ يهدد يستقرار المستوى العام للأسعار، فلا بد من أن يسارع إلى انتهاج سياسة نقدية انكماشية يهدف بها إلى تقليص الكمية الإجمالية للنقود المتداولة، وذلك عن طريق رفع سعر إعادة الخصم، أي رفع كلفة القروض أو السيولة التي يمنحها للبنوك التجارية، مما يؤدي بها إلى قلة الاقتراض من البنك المركزي، وهذا ما يجعل البنوك التجارية تسارع إلى رفع أسعار الفائدة التي تتقاضاها على القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات.

وكذلك الأمر على خصم الأوراق التجارية، وهذا ما يعني أن البنوك تعتبر القناة التي تقوم بنقل تكلفة الإقراض من البنك المركزي إلى الأفراد والمؤسسات والمشروعات عن طريق رفع سعر الفائدة على الائتمان الممنوح بنفس الزيادة والارتفاع في نسبة سعر إعادة الخصم المفروض عليها من قبل البنك المركزي؛

ب- وعلى العكس إذا رغب البنك المركزي في زيادة عرض النقد والزيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة (سياسة توسعية) لإنعاش الفعالية الاقتصادية فإنه يلجأ إلى خفض سعر إعادة الخصم وهذا ما يجعل البنوك التجارية تطلب على المزيد من السيولة والإقراض وخصم الأوراق المالية والتجارية من طرف البنك المركزي عن طريق تحويل جزء من أصولها المالية إلى نقود قانونية طالما أن تكلفة الحصول عليها أصبح أمر لا يكلف الكثير وأمر منخفض التكلفة وبهذا تزداد

<sup>1</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2014 ص ص 225-227.

قدرتها على خلق الائتمان، مما يجعل أصحاب القطاع غير المصرفي يقبلون على الزيادة في الطلب على الائتمان بسبب انخفاض أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية اعتقاداً منهم أن العائد المتوقع من الاستثمار سيكون أعلى من التكلفة التي سيؤدونها إلى البنوك التجارية، حيث يزداد حجم الودائع الجديدة المخلوقة، مما يفضي إلى زيادة عرض النقد وما يصحبه من زيادة في الإنتاج والاستخدام والاستثمار والاستهلاك مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ككل.

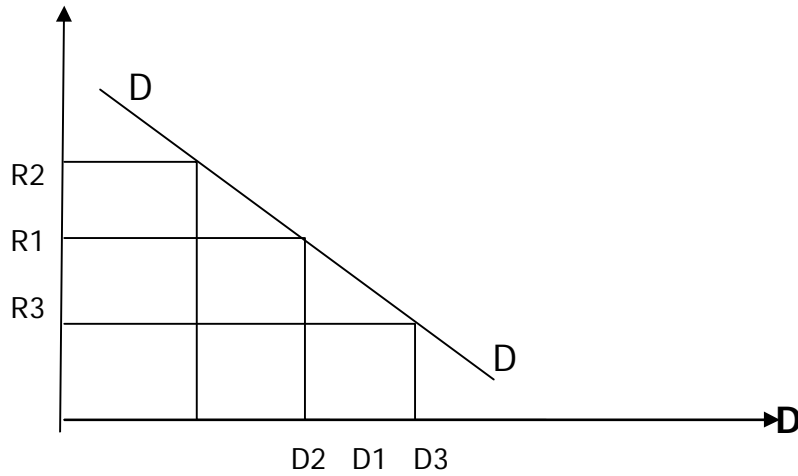
وبالنسبة لفعالية أداة سعر عادة الخصم نجد أنها تتوقف على مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص، مما يتطلب لفعالية وجود أسواق نقدية نشطة ووجود حجم ونسبة كبيرة من الأوراق التجارية (الكمبيالات التجارية) والسندات الحكومية، فضلاً عن ضرورة اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في تدبير ما يلزمها من الأموال.<sup>1</sup>

#### آلية عمل سياسة سعر إعادة الخصم:

نجد أن النظرية التي تستند إليها سياسة إعادة الخصم كأداة مهمة للسيطرة على الائتمان أن كل تغير في سعر الخصم يصحبه تغير في معدل الفائدة، في أسواق النقد المحلية وذلك من خلال تأثيرها على العرض والطلب على النقود والائتمان وعلى التدفق الدولي لرأس المال وهذا ما يؤثر على الأسعار والتكاليف والإنتاج والتجارة. وعليه نفترض أن هناك شكلاً معيناً لمنحنى الطلب على الائتمان (DD) وأن موقعه لا يتغير وأن البنوك التجارية تعتمد على البنك المركزي تماماً في تغييره لسعر الخصم وكما يتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

<sup>1</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية، مرجع سبق، ص 70.

الشكل (01-03): العلاقة بين سعر الفائدة وحجم الائتمان



المصدر: عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص191.

وعلى العموم إذا افترضنا أن هناك زيادة في حجم الائتمان ونجم عنه زيادة في معدل التضخم لزمه إقرار البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم أي زيادة تكلفة الحصول على ائتمان من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وهو ما يؤدي بهاته الأخيرة إلى الرفع من أسعار الفائدة الممنوحة للمؤسسات والأفراد مما يدفعهم للحد من الاقتراض والخصم من البنوك التجارية وهذا ما يضع حدا للتوسع في الائتمان ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (01-03)، إذ أنه عندما ترفع البنوك التجارية أسعار الفائدة (r) من (r1) إلى (r2) على أثر رفع سعر إعادة الخصم بمقدار (r1→r2) الأمر الذي يخفض حجم الائتمان (D) من (D1) إلى (D2) والعكس صحيح لو أن البنك المركزي قام بتخفيض سعر إعادة الخصم بمقدار (r1→r3) فهذا يستلزم تخفيض البنوك التجارية أسعار الفائدة من (r1) إلى (r3) مما يؤدي إلى توسيع الائتمان والزيادة في الطلب من (D1) إلى (D3).



## أسباب تراجع جدوى سياسة سعر إعادة الخصم:

منذ ثلاثينيات القرن العشرين بدأ الشك يسود الفكر الاقتصادي وبدأ المسؤولين عن رسم السياسة الاقتصادية يشككون في جدوى هذه الأداة ومدى فعاليتها ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي:<sup>1</sup>

01- لم تعد الأوراق التجارية هي الصورة الغالبة في صورة الائتمان التجاري، حيث أنه ظهرت صيغ أخرى مثل الاعتماد على القروض الأخرى وفتح الاعتماد والحسابات الجارية وهذا ما ضيق النطاق نحو خصم الأوراق التجارية؛

02- ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي واستخدام العديد من السياسات الاقتصادية كالسياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية؛

03- ظهور عدة أدوات أخرى للسياسة النقدية ذات فعالية أكثر من أداة تغيير سعر الخصم؛

04- ازدياد حجم وسعة النظام المصرفي وتوفير الأرصدة النقدية لديه، مما يسمح له بالاستغناء في بعض الأحيان عن اللجوء إلى البنك المركزي للاقتراض منه أو إعادة الخصم؛

05- اتساع الفارق بين سعر الخصم الذي يضعه البنك المركزي -على الاقتراض وإعادة الخصم للبنوك المركزية- وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك التجارية على المؤسسات والأفراد، لذا فلا يؤثر سعر الخصم على أسعار ومعدلات الفائدة المرتفعة جداً ولا سيما في الدول النامية؛

06- أحياناً تكون البنوك النشطة في دول ما هي فروع لبنوك أجنبية تعتمد على فروعها الرئيسية الخارجية في تعزيز سيولتها، مما يضعف فعالية سياسة إعادة الخصم في البلدان التي تحوي العديد من البنوك الأجنبية.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-197.

وعلى الرغم من كل ما تقدم هذا لا يعنى إهمال فعالية سعر إعادة الخصم وعدم اللجوء إليه كأداة من أدوات السياسة النقدية، إذ يلاحظ أن أغلب البنوك المركزية تلجأ كثيراً إلى استخدام هذه الأداة إلى جانب أدوات السياسة النقدية الأخرى للتأثير في حجم الائتمان الممنوح، كما يعتبر كآلية في يد السلطة النقدية لكبح الضغوط التضخمية، وكأداة فعالة لتنشيط الفعاليات الاقتصادية في حالة الركود.

## 2.1. عمليات السوق المفتوحة: Open- Market operations

يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية (البورصة) بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية والتجارية والأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزينة) وما لديه من احتياطي من العملات الأجنبية والذهب، وذلك، بهدف التأثير على حجم السيولة والعرض الكلي للنقود بالتخفيض والزيادة في حجم السيولة لدى البنوك التجارية للتأثير على قدرتها في منح الائتمان حسب الظروف الاقتصادية السائدة.<sup>1</sup>

فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود (سياسة توسعية) يقوم البنك المركزي بعملية شراء الأوراق المالية والتجارية، ويدفع مقابل الشراء شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي يكون بإمكان هذه الأخيرة أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع ومن ثم يزداد المعروض النقدي.

أما إذا كان هدفه هو انتهاج سياسة انكماشية لامتناس جزء من المعروض النقدي فن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية والتجارية والحكومية، مقابل أن يدفع المشترون لهذه الأوراق المالية شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي، وهذا ما يجعل البنوك التجارية تفقد جزء من احتياطياتها من النقود السائلة،

<sup>1</sup> Lestre v, chandles: **The economies of money and benking**, 6<sup>eme</sup> edition, new yourk: Harper and row publishers, 1973, p 245.

وبالتالي تنحصر وتقل قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود، وأخيراً يقل المعروض النقدي في الاقتصاد ككل.<sup>1</sup>

وتمارس عمليات السوق المفتوحة من قبل بنك البنوك بنوعين هما:<sup>2</sup>

#### أ- عمليات السوق المفتوحة الدفاعية:

وتعني بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية مستهدفاً من ورائها إلغاء التغيرات الحاصلة في الاحتياطات المصرفية الناتجة عن عوامل لا يمكن للبنك المركزي السيطرة عليها فإنها تعد عمليات دفاعية يقوم بها البنك للحفاظ على المستوى المستهدف للاحتياطات من تأثير العوامل الخارجية؛

ب- عمليات السوق المفتوحة الديناميكية: وتستهدف تحقيق الزيادات في الاحتياطات المصرفية أو تخفيضها بقدر محدد لتنفيذ هدف سياسة معينة.

ويرجع ظهور هذه الآلية في مطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر أين كان بنك إنجلترا يلجأ إلى سحب الأموال من السوق عن طريق بيع السندات الحكومية نقداً وشرائها على الحساب و الاقتراض من السوق وأيضاً لجأ بنك إنجلترا إلى الاقتراض من بيوت الخصم ووكلاء الأوراق التجارية مقابل رهن سندات حكومية بغية منه امتصاص جزء من الحجم الكلي للكتلة النقدية المتداولة في السوق، حيث استمر بنك إنجلترا في تفعيل هذه الآلية حتى أواخر القرن التاسع عشر على غرار نظام الاحتياطي الفدرالي الذي أسس عام 1913م. هو بدوره باشر عمليات السوق المفتوحة، حيث تم تخويل النظام بالشراء والبيع في السوق المفتوحة لسندات وأوراق حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك بنك الرايخ الألماني كان يستعمل نوعاً من عمليات السوق المفتوحة قبل عام 1914م. مثل بيع وشراء

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره ص 25.  
<sup>2</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 199.

الأوراق التجارية الأجنبية وعرض أذونات الخزينة للبيع في السوق بهدف امتصاص الفائض النقدي ومنع الانخفاض السريع لسعر السوق.

وعند ظهور أزمة الكساد العظيم 1929م احتلت عمليات السوق المفتوحة مكانها الواسع بين السياسات النقدية وتوسع استخدامها في العديد من البنوك المركزية، وما عزی ذلك الزيادة الكبيرة في حجم أنواع الأوراق المالية والحكومية، وتوسع أسواق المال وزيادة فعاليتها.

ومن المفيد التأكيد هنا على أن الهدف الرئيسي الذي يرمي إليه البنك المركزي من خلال تدخله في السوق النقدية بعمليات السوق المفتوحة هو مراقبة تنظيم عرض النقد من خلال التأثير في سيولة المصارف التجارية وقدرتها على خلق الائتمان، لهذا فإنه لا يبالي بالربح أو الخسارة التي يمكن أن تنتج عن مزاولته لعمليات السوق المفتوحة.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى تتطلب عمليات السوق المفتوحة سوق مالٍ نشط، قوية، واسع ومنظم وهذا مالا يتوفر في معظم اقتصاديات البلدان النامية باعتبار أن أسواقها ناشئة، والتي تنتم الأوراق المالية فيها بالضيق ومحدودية التداول، فإن تدخل البنك المركزي بعمليات البيع والشراء بنطاق واسع سيخلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك التجارية وزعزعة الثقة في مستقبل الأوراق المالية.

### 3.1. معدل الاحتياطي القانوني:

يقصد بنسبة الاحتياطي الإلزامي بأنها نسبة من الإيداعات (الإلزامية) يتم الاحتفاظ بها في الرصيد الدائن لحساب البنك التجاري لدى البنك المركزي وتعد هذه النسبة

<sup>1</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره ص 224.

إلزامية يحتفظ بها البنك المركزي وله الحق في تغييرها متى ادعت الضرورة ذلك ولما يراه مناسباً.<sup>1</sup>

ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية من أولى الدول التي وضعت اشتراطات قانونية تلزم البنوك التجارية على الاحتفاظ بها بحد أدنى من ودائعها على شكل أرصدة نقدية بحسابها الجاري لدى البنك المركزي<sup>2</sup> بالاستناد إلى نسبة ثابتة من ودائعها تحت الطلب، حيث منحت سلطة للبنك المركزي لتغيير متطلبات ذلك الاحتياطي من وقت لآخر عام 1933م، ولم يقتصر استخدام هاته الأداة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية فقط بل تعداه الاستخدام من قبل دول أخرى فقد استخدمتها نيوزلندا عام 1936م والمكسيك والسويد بنفس العام، والإكوادور وكوستاريكا عام 1937م وفينزويلا في 1940م وأستراليا في عام 1941م وعلى العموم فإن الأربعينيات كانت حافلة باستخدام هذه الأداة كسياسة من سياسات السلطة النقدية<sup>3</sup>.

وفرنسا لم تعتمد هذه الأداة حتى سنة 1967. والجزائر لم تتبنى استعمال هذه الأداة إلا بعد ظهور قانون 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990. والذي نص على ما يلي: "يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض أنواع الودائع أو على مجموع توظيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات، وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية.

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 206.  
<sup>2</sup> عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، جامعة المنصورة، كلية التجارة، مصر 1996، ص 263.  
<sup>3</sup> عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، مرجع سبق ذكره، ص 210.

يدعى هذا الاحتياط الاحتياطي الإلزامي. حيث لا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي ثمانية وعشرون بالمائة (28%) من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه. إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً.<sup>1</sup>

ويخول القانون السلطات النقدية عادة بصلاحيات تحديد النسب الدنيا للاحتياطي والتي يتمثل رضاها الأساسي في التحكم المباشر، وضبط المعروض النقدي وإضفاء الأمان على الجهاز المصرفي، حيث أنه لا تصبح هذه النسب أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية ما لم يتوفر للبنك المركزي سلطة تغييرها.<sup>2</sup>

وتختلف أداة نسبة الاحتياطي القانوني عن عمليات السوق المفتوحة وأداة سعر إعادة الخصم في أنها تؤثر على العرض الكلي للنقود **Supply Money** من خلال مضاعف خلق النقود **Money Multiplier**، في حين أن تلك الأدوات.

أما عن آلية عمل هذه الأداة أنه عند حدوث حالة من التضخم يقوم البنك المركزي بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني، وبالتالي ينخفض مضاعف خلق النقود مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الائتمانية بأضعاف هذا الارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني و يحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية أو عند حاجته إلى بسط الائتمان.<sup>3</sup>

ورغم ما يؤخذ على أداة نسبة الاحتياطي القانوني من تحفظات من حيث انخفاض المرونة وضعف الفعالية، إلا أنها تلائم تماماً إقتصاديات البلدان النامية حيث لا يحتاج تطبيقها إلى وجود أسواق مالية ونقدية متطورة وواسعة.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ص 84.

<sup>2</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 224.

<sup>3</sup> أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدولار وفعالية السياسة النقدية، مرجع سبق ص 64.

**4.1 سعر أو معدل الفائدة:<sup>1</sup>**

يتمثل سعر الفائدة في السعر الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها للقروض والتسهيلات لصالح الأفراد من جهة ومن جهة أخرى هو ذلك المقابل الذي يحصل عليه الأفراد مقابل إيداع مدخراتهم لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لدى البنوك التجارية، والسلطة الوحيدة التي لها الحق في تحديد السقف أو بتغيير السعر والمعدل هي البنوك المركزية، حيث أنه يجب على البنوك التجارية الالتزام بالحد الأقصى (سعر الفائدة) المحدد من طرف هرم السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي.

**2. الأدوات الكيفية (النوعية):<sup>2</sup>**

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية -الأدوات التمييزية- التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كفية للتأثير في كفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات (النوعية) اعتمدها البنوك المركزية نظراً لعدة اعتبارات من أهمها محاولة تلافي العيوب التي تتولد عن الاعتماد على الأدوات الكمية وحدها للتأثير على عرض النقود، وتستخدم كذلك لتعزيد الأدوات الكمية. بالإضافة إلى أن هذه الأخيرة تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لآخر بمعنى آخر تهدف الأدوات الكفية (المباشرة) إلى التأثير على الكفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني.

وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

<sup>1</sup> زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط الأولى، 2008 عمان الأردن ص ص 59-60.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره ص ص 80-83.  
- أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 227-230.

**1.2. تأطير القروض: (تأطير الائتمان)**

تقوم بموجبه السلطة النقدية بوضع سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء والزبائن من قبل البنوك التجارية، كآلا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة معينة، وفي حال ما إن تجاوزت البنوك التجارية لهذا السقف المحدد من قبل السلطة النقدية فهذا يؤدي بها إلى فرض عقوبات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

والجدير بالذكر أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع بالعديد من الدول -النامية والمتقدمة- إلى الاستغناء عنها، ومن بين الأشكال التي يتخذها أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، كما تستخدم لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات، بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض المخصصة لشراء السندات وهذا الهامش عبارة عن نسبة من قيمة السند، التي لا يمكن منحها للعملاء على صيغة قروض ائتمانية.

**2.2. النسبة الدنيا للسيولة:**

ومن خلاله يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من طرف البنوك التجارية المانحة للقروض بسبب ما لديها من أصول -في محفظتها المالية- مرتفعة السيولة.

**3.2. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:**

والهدف من هذه الآلية هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات على صيغة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان يكونون غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون في الغالب إلى



الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم القروض وكذلك إلى رفع تكلفة الواردات.

#### 4.2. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

حيث تعتمد البنوك المركزية إلى استعمال هذه الوسيلة في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر والفعالية، ومن خلالها تقوم البنوك المركزية بالقيام ببعض مهام البنوك التجارية وتقديم بعض الوظائف التي تعتبر من اختصاص البنوك التجارية، وقد يكون بصورة دائمة أو استثنائية كأن تقوم بالبنوك المركزية بوظيفة منح القروض لبعض القطاعات الأساسية التي تحتاج إلى تمويل مستعجل في حالة ما إن عجزت البنوك التجارية عن ذلك.

#### 1.4.2. التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة:

وتتمثل في مجموعة من الأوامر والتعليمات المباشرة الصادرة عن السلطة النقدية (البنك المركزي) والموجهة للبنوك التجارية، حيث تعتبر توجيهات إلزامية التنفيذ وقد تتعرض للمسائلة القانونية في حال عدم تطبيقها والافتقار بمحتواها. ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلابة البنك المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع البنوك التجارية، حيث أن هذه التوجيهات والأوامر قد تتم عن طريق أسلوب الإقناع المعنوي أو ما يسمى بالنفوذ الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها وتوجيهها البنك المركزي.

**2.4.2. الرقابة:**

والمتمثلة في الرقابة التي يشرف عليها البنك المركزي على البنوك التجارية النشطة في السوق المصرفية باعتباره بنك البنوك ورأس هرم السلطة النقدية، ونجد هذه الخاصة لازمة في النظام المصرفي الإسلامي.<sup>1</sup>

**3.4.2. التأثير والإقناع الأدبي:**

فباعتبار البنك المركزي سلطة رسمية وعن كونه يعتبر بنك البنوك وبحكم القانون الذي يمنحه هذه السلطة لتنظيم العمل المصرفي، فالبنك المركزي ومن خلال استعماله للوسائل الأدبية لإقناع البنوك التجارية بالقيام بعمل أو شيء ما أو من عدمه فإنه يستعمل الإقناع الأدبي لتسير الأمور في الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل تتمثل في الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

حيث أن البنوك المركزية تستخدم هذه الوسيلة بطرق ودية وغير رسمية عند طلب انتهاج سياسة من قبل البنوك التجارية في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية داخل القطر أو البلد. وهذا ما يفسر نجاحا في كندا، نيوزلندا، استراليا و إخفاقه في الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ابراهيم عبدالحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 20.  
<sup>2</sup> عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009، ص 265.

#### 4.4.2. الجزاءات:

تعتبر الجزاءات كأخر أسلوب تلجأ إليه البنوك المركزية كسلطة نقدية على البنوك التجارية لضمان حسن سياستها وسيادتها على البنوك التجارية ولضمان السير الحسن للسوق النقدية.

## خلاصة الفصل:

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف للسياسة النقدية، إلا إننا نخلص في الأخير أن السياسة النقدية تتمثل في مجموع الإجراءات والتدابير والسلوكيات الهادفة التي تقوم بها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم، التأثير وضبط المعروض النقدي من أجل وضع الاقتصاد في حالة استقرار واتزان.

وبالرغم من أهمية السياسة النقدية إلا أننا نجد في مضمونها أنه هناك نوعين، يتوقف كل منها على حجم الكتلة النقدية ومدى استخدامها (سرعة الدوران) في الاقتصاد، فالأولى توسعية والثانية انكماشية ولكل منهما أهداف.

حيث مرت السياسة النقدية بعدة مراحل وتطورات عبر المدارس التي اهتمت بحديثاتها منذ الظهور، فالمدرسة الكلاسيكية التي تزعم أنه ليس هناك دور للسياسة النقدية في الاقتصاد، تليها المدرسة الكينزية التي يرى من خلالها كينز والكينزيون أن للسياسة النقدية دور ثانوي، حتى أن ظهرت المدرسة النقدوية والتي أثبتت دور النقود كأداة فعالة في الاقتصاد.

كما أن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال إدارة أدواتها والإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية وسياسية ومن بين أهمها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار. كما تتركز أدوات السياسة النقدية على نوعين من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وكل نوع من الأنواع يستعمل كوسيلة لبلوغ غاية.

## الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

المبحث الثاني: السياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات

المبحث الثالث: أهداف السياسة المالية

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية

**تمهيد:**

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمدها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية ودفع عجلة تنميتها سواءً من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي والثقافي معتمدة في ذلك على أدواتها المتخصصة في مجال علم المالية والذي يعتبر علم قائم بذاته، والذي يحمل في طياته النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة، فالسياسة المالية باعتبارها قاعدة علم المالية ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر كافة القطاعات، وبتطور الدولة عرفت السياسة المالية عدة تطورات من الدور الحيادي إلى الدور التدخلي في الحياة الاقتصادية.

فعلى هذا الأساس سنتناول أربع مباحث للوقوف على الإطار العام للسياسة المالية وتترتب كالآتي:

**المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية**

**المبحث الثاني: السياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات**

**المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة المالية**

**المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية**

## المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

قيام الدولة واعتبارها دولة قوية اقتصادياً وسياسياً مرهوناً بمدى توازن ميزانيتها من الجانبين (الإيرادات والنفقات)، وقدرة الاقتصاد القومي مبنية على مدى قدرة السياسة المالية على عمقها وحوكمتها، فبتطور المجتمعات عبر الزمن عرفت السياسة المالية عدة تطورات إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية بشقيها اللغوي والاصطلاحي و الوقوف على أهم المراحل التي مر بها علم المالية العامة بداية من المجتمعات القديمة مروراً بالمالية العامة في الفكر الاقتصادي والفكر الكينزي وكذا المدرسة النقدية.

## 1. تعريف السياسة المالية:

يرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية "Fisc" ويقصد بها حافظة النقود أو الخزانة<sup>1</sup>.

ولقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيراً جذرياً، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إلى السياسة المالية نظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية<sup>2</sup>.

حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل. ولقد أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار

<sup>1</sup> طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999، ص201.  
<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص92.

للتأثير على الاقتصاد الوطني، وأقر كينز وتلاميذه السياسة المالية وحدها كفيلة وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

حيث تتمثل السياسة المالية في مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة.<sup>2</sup>

فالسياسة المالية **Fiscal Policy** تتمثل في تحصيل الدولة لإيراداتها من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع إعادة إنفاق هاته الإيرادات لتحقيق الأهداف العامة للأفراد والمتمثلة بالخصوص في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ولقد نادى كينز بوجوب استخدام السياسة المالية بشكل أكثر دقة بحيث يسمح بوجوب عجز في ميزانية الدولة أو فائض محقق في ميزانيتها قصد استهداف علاج حالة التضخم أو حالة كساد التي تصيب الاقتصاد القومي.

وتزخر كتب الاقتصاد المالي بالعديد من التعاريف للسياسة المالية ندر منها ما يلي:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها "استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق مستوى التوازن العام بين الأصول والخصوم والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم"<sup>3</sup>.

وأيضاً يمكن تعريفها بأنها "هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاهية المجتمع"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سامي خليل، النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982، ص 465.  
<sup>2</sup> حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 339.  
<sup>3</sup> نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 299.



كما يعرفها آخرون بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج النفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، الادخار، الاستثمار والعمالة، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل، الناتج القومي ومستوى العمالة.<sup>2</sup>

وهناك من يعرف السياسة المالية بأنها "السياسة التي تشمل جميع الإجراءات التي تهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع من خلال السيطرة على الموارد المالية بواسطة النفقات العامة وتعبئة الموارد المالية"<sup>3</sup>.

كما عرفها بعض الاقتصاديين على أنها: "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".<sup>4</sup>

حيث يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي.<sup>5</sup>

حيث أن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كميا لحجم الإنفاق العام

1 Josep G. Nellis, David Parker, principles of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004, p132.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 182.

<sup>3</sup> عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد. الهيمنة المالية للدول الريعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 20.

<sup>4</sup> عبد الحميد عبد المطلب، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2003، ص 43.

<sup>5</sup> علي كنعان، المالية العامة والاصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 192.

والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانياتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتقه من عقائد. أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محددة<sup>1</sup>.

فالسياسة المالية **Fiscal policy** تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها في شكل إيرادات كي يعاد إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد في شكل إنفاق حكومي. فعندما يتحقق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة نقول أن الميزانية العامة للحكومة في حالة توازن، أما في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة ستكون الميزانية في حالة فائض حيث تلجأ الحكومة إلى زيادة نفقاتها الاستثمارية والجارية وتسوية ديونها. وعندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة هذا يعني أن الميزانية في حالة عجز وعلى إثرها تلجأ الحكومة إلى وسائل مختلفة كالاقتراض من المصادر الداخلية (البنوك التجارية- الأفراد- المؤسسات) أو من مصادر خارجية المتمثلة في المؤسسات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والتعمير وكذلك من مؤسسات وهيئات إقليمية خارجية<sup>2</sup>.

كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف، التوجهات، الإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2014، ص156.  
<sup>2</sup> ناظم محمد نوري الشمري النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2008، ص ص451-452.

<sup>3</sup> درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي،- حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 48.

وعرفها آخرون أن السياسة المالية تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.<sup>1</sup>

كما تعرف بأنها "تعبّر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع."<sup>2</sup>

فالسياسة المالية هي الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أنها إجراءات وتدابير تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة أدوات مالية للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.<sup>3</sup>

## 2. تطور السياسة المالية:

نشأت الحاجة إلى وجود علم المالية العامة كعلم قائم بذاته ليكون مجالاً للدراسة والتحليل مع تبلور مفهوم الدولة وتزايد دورها في النشاط الاقتصادي حيث أصبحت الدولة في كثير من البلدان مشروعاً مؤثراً في أداء الاقتصاد القومي وتطوره، وأن هذا المشروع غالباً ما ينطوي على تدفقات مالية كبيرة من شأنها أن تترك تأثيراتها على

<sup>1</sup> Philip. A. Kein, **the Management of Market**, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company ; Belmont, California, 1973, p 176.

<sup>2</sup> حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، بدون دار النشر، الاسكندرية مصر، 1999، ص 15.

<sup>3</sup> علي كنعان، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، الطبعة الأولى، منشورات الحسين، سوريا، 1997، ص 219.

سائر المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، إذ تعد الدولة مؤسسة تشكل نظاماً كبيراً داخل النظام الاقتصادي.<sup>1</sup>

وقد تطور هذا العلم من علم يبحث في نفقات الدولة وإيراداتها في ظل نظريات اقتصادية تحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى إعطائها دور أكبر في هذا النشاط وفي ظل هذا التطور ارتبط دور المالية العامة بدور الدولة وما تتبناه من مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية.<sup>2</sup>

حيث أن المجال الذي يدور حوله علم المالية العامة هو النشاط المالي للحكومة إذ يتعلق هذا النشاط بالإيرادات والنفقات العامة، وفي حقيقة الأمر أن النظام المالي ما هو إلا انعكاس وصورة مماثلة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يسود في المجتمع.<sup>3</sup>

حيث أن علم المالية العامة والمتمثل أو لا في السياسة المالية ظهرت بوادره في الثلث الأول من القرن التاسع عشر وأول من قام ببحث معمق في الأصول المالية كان العالم الفرنسي بودان (Bodin) عام 1756، وبعدها ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية والنظام الضريبي في أوروبا وتحت عنوان (روح القوانين) لمونتيسكو، وفي عام 1976، نشر الاقتصادي الانجليزي آدم سميث في كتابه المشهور ثروة الأمم الذي يوضح القواعد الصريحة لمختلف أنواع الضرائب، ثم بعد ذلك جاءت الثورة الفرنسية الكبرى التي قلبت القضايا المالية رأساً على عقب، والتي

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 19.

<sup>2</sup> عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد. الهيمنة المالية للدول الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 10.

اعتبرت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة، والتشريع المالي، وفي مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية العامة علماً مستقلاً له مؤلفاته وقواعده الصريحة.<sup>1</sup>

ولقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في وسائله وآلياته وأهدافه تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط بل أنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فتم نقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأن دور السياسة المالية يختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي في كل مجتمع من المجتمعات وفي كل دولة من الدول.

ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل، الأول يتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك، والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة تتعلق بالفكر الحديث عن السياسة

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص ص 47-48.

المالية المتدخلة، سواء في إطار ما يسمى بالمالية المعوضة (في الاقتصاديات الاشتراكية).<sup>1</sup>

وفي ما يلي سنتطرق إلى كل مرحلة بالتفصيل:

## 1.2. المرحلة الأولى: السياسة المالية في المجتمعات القديمة

اتسمت السياسة المالية في العصور القديمة بتجنب تدخل السلطات الحكومية في شؤون التسيير والغياب التام في إدارة الشؤون الاقتصادية للمجتمعات، حيث تميزت هذه المرحلة بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة، ونظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية، فنجد أن كل من أفلاطون وأرسطو قد ناديا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون أي تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.<sup>2</sup>

ويزعم توماس الأكويني بضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ووضع حدود دنيا وعليا لها، ومنع الاحتكار وكذلك الحد من أي تصرفات شخصية قد تتعارض مع الصالح العام، وهذا ما رفضه ORASM إذ لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام.

<sup>1</sup> حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.  
<sup>2</sup> حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، مكتبة النهضة العربية 1986، ص ص 164-166.

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاربيين اتجه أنصار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس مين THOMAS MIN خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل والتدهور في النشاط الاقتصادي، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية.<sup>1</sup>

ومن جهة أخرى يرى وليام بيتي (W.PETTY) أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى سحب الأموال من دائرة النشاط الاقتصادي، كما نادى وليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيد النفقات وحصر وظيفة الدولة على توفير الخدمات الرئيسية مثل الإدارة، العدل، الدفاع وتوفير الأمن.

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراطيين الرافضة لأفكار التجاربيين والتي نادى بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، حيث أكد مفكروها على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها وعلى رأسهم فرانسوا كيناي FRANCOIS QUESNAY وأكدوا على توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، المرجع السابق، ص 173.  
<sup>2</sup> جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر القاهرة، 1997، ص 81.

## 2.2. المرحلة الثانية: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

في هذه المرحلة كان الأفراد يتولون النشاط الاقتصادي من دون تدخل الدولة وكانت الدولة تحجم عن التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فهي كما شبهها زعيم المدرسة الكلاسيكية آدم سميت رجل الحراسة الليلي.<sup>1</sup>

فالسياسة المالية في ظل النظرية المالية التقليدية اتسمت فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، حيث أن النظرية المالية التقليدية كانت تقوم على قانون ساي للأسواق<sup>2</sup>، ومدلول اليد الخفية لآدم سميت، فلقد اقتصر دور الدولة أن يكون حيادياً في كافة الأنشطة الاقتصادية بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً بحيث لا يؤثر على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب.

ومن الطبيعي كي يضمن الكلاسيكيون تحقيق مبدأ (الحياد المالي) لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلاً عن ذلك أكدوا ضرورة الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية تعتبر سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة فلم يكن للضرائب مثلاً أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية، ويرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، أما في حالة وجود الفائض يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب، ولذا لم يكن للسياسة المالية أي أثر على النشاط الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 116.

<sup>2</sup> قانون ساي للأسواق يعني "العرض يخلق الطلب المساوي له".

<sup>3</sup> عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص ص 50-51.



وعلى إثر هذه الأسس للسياسة المالية تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتقدت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الأزمات خاصة خلال سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي ولقد أثبتت هذه الهزات التي مست العديد من اقتصاديات العالم فشل أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن بقوى السوق واليد الخفية وعدم تدخل الدولة واعتبارها الحارس الليلي.<sup>1</sup>

ولقد كان من الطبيعي أن تكون نفقات الدولة متواضعة، وكان لرغبة الدولة في الابتعاد عن التأثير في الحياة الاقتصادية أثره في نظام ماليتها، سواء من حيث الضرائب أو القروض العامة أو الموازنة العامة:<sup>2</sup>

أ- **الضرائب:** كانت الضرائب في هذه المرحلة مجرد فريضة على الأشخاص يقصد منها حصول الدولة على موارد للموازنة العامة، ولم يكن لها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، الأمر الذي كان يؤدي إلى تقليص معدل الضرائب والحد من تأثيرها بتغيير الأحوال الاقتصادية، بدعوى تشجيع المدخرات والاستثمارات الخاصة.

ب- **القروض العامة:** كان الاقتراض يعد من الأعمال الخاصة، فلا تلجأ إليه الدولة إلا نادراً وفي حالات استثنائية كأوقات الحروب وعن طريق المنظمات الرأسمالية، فتخضع الدولة شأنها شأن الأفراد لأحكام السوق المالي وتلتزم بسعر الفائدة الذي تحده ظروف السوق دون أن تحاول أن يكون لها أدنى تأثير فيه.

ج- **الموازنة العامة:** كانت الموازنة العامة للدولة في ذلك العهد تعد مجرد وثيقة للمحاسبة العامة تسجل نفقات الدولة وإيراداتها العامة، ويراعي في وضعها تحقيق

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز، *دراسة في السياسة المالية*، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص 18.  
<sup>2</sup> عدنان حسين يونس، علي إسماعيل عبد المجيد. *الهيئة المالية للدول الربعية*، المرجع السابق، ص 11.

الموازنة السنوية بين النفقات والإيرادات بغض النظر عن أثر هذا التوازن الحسابي على التوازن الاقتصادي الكلي.

مما سبق يتضح لنا أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي انحصر في حدود ضيقة جداً ولم تلعب السياسة المالية الدور الفعال في الحياة الاقتصادية.

وبهذا أخذت أفكار المدرسة الكلاسيكية تتلاشى تدريجياً إزاء سيل الأحداث الاقتصادية

### 3.2. المرحلة الثالثة: السياسة المالية في الفكر الكينزي

لقد ظلت النظرية الكلاسيكية سائدة لفترة طويلة في ظل حيادية الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد، والتي أدت إلى نشوء الأزمة العامة سنة 1929م. والمعروفة بأزمة الكساد العظيم، وعلى إثرها ظهرت الدعوة إلى المزيد من تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية.

ولقد كان كينز من الأوائل الذي ثاروا ضد أفكار النظرية الكلاسيكية ونادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بغية الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

حيث انتقد كينز ما اعتقده رواد النظرية الكلاسيكية أن التوازن يحدث تلقائياً دون تدخل الدولة، ويرى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بناءً على ما خلفته النظرية الكلاسيكية من أزمات.

ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة **The Government Budget** إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي، إنما تعبر عن قطاعاً حيويًا له أهميته الكبرى

<sup>1</sup> Levine (Chars) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980, p 13.

آثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تتطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني **The Nation's Economic** فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن السياسة المالية بتكيفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة، وأوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل، وهكذا أخرج كينز السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ليكون بذلك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة.<sup>1</sup>

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو سيطرة المالية العامة على الاقتصاد إذ أصبحت الضرائب والقروض العامة والموازنة العامة من أدوات التوجه الاقتصادي.

إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية تعد من بين أهم الأسلحة لمكافحة البطالة والكساد، رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق مبرزاً أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى أحدث الإختلالات الدورية ونوبات الركود المزمنة، مستنتجاً أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى مصطنعة من الطلب الكلي الفعال (**Effective Aggregate Demand**) للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكد كينز على ضرورة تدخل الحكومة لمواجهة أزمة الكساد والتضخم.<sup>2</sup>

وانتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائياً بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، ولقد كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها من

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، السياسة المالية في النظام الاشتراكي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص ص 09-08.

<sup>2</sup> حامد عبدالمجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 51.

الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، ويمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية في ما يلي:

أ- حلول التوازن الاقتصادي محل التوازن المالية غاية للسياسة المالية؛

ب- ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛

ج- الأدوات المالية تعد بصفة أساسية أدوات اقتصادية.

وفي نفس السياق لابد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة هانسن (Hansen Alvin) وذلك بالخصوص خلال الأربعينيات من القرن الماضي استناداً إلى النظرية الكينزية إذ اعتمدت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى وفق المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية:

أ- في حالة البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف تلجئ إلى الطلب الكلي وصولاً إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل؛

ب- في حالة التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلة بتخفيض مستوى الطلب الكلي ما ينجم عنه انخفاض الإنفاق الحكومي وصولاً إلى حجم الناتج مقاساً بالأسعار الثابتة دون التضخم؛

ج- إذا ساد الاستخدام والاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص ص (53-54).

## 4.2. المرحلة الرابعة: السياسة المالية في التحليل النقودي

بعد أن فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لارتفاع معدلات التضخم الجنونية وارتفاع معدلات البطالة التي أخذت بالارتفاع وبنسب عالية في عقود السبعينيات من القرن الماضي، وما نجم عنه من ظهور للتضخم الركودي، وعلى اثر ما سبق برزت أفكار المدرسة النقودية.

مما سبق ظهرت أفكار أصحاب النظرية النقودية، حيث زعموا أن السياسة النقدية هي وحدها فقط القادرة على وضع حد للتضخم، وأن السياسة المالية حسب اعتقادهم ليس لها تأثير على المستوى العام للأسعار وفي الحياة الاقتصادية بصفة عامة، خاصة في المدى القصير ما لم تكون مدعومة بالسياسة النقدية وبتغير حقيقي في النقد، وهذا الأخير مخالف تماماً لرأي رواد النظرية الكينزية، حيث يرون أن السياسة المالية وحدها كفيلة بالتأثير على المستوى العام للأسعار بغض النظر عن دور النقود.

ويرجع سبب ابتعاد النقوديين عن دور وفعالية السياسة المالية كونهم لا يؤمنون بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما يرى رواد هذه المدرسة أن السياسة التوسعية في السياسة المالية التي تكون غير مصحوبة بزيادة في عرض النقد سوف ينجم عنها مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية، وهذا ما سوف يلغي الآثار التوسعية للسياسة المالية ويقلل من فعاليتها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مايكل أبجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية الرياض، 1999، ص ص 335-336.

## المبحث الثاني: السياسة المالية في النظم الاقتصادية والمجتمعات

لقد عرف علم المالية العامة عدة تطورات قبل أن تصل الى ما هي عليه الآن السياسة المالية فمن خلال هذا المبحث سنتناول أهم المدارس الاقتصادية التي اهتمت بعلم المالية.

## 1. السياسة المالية في النظم الرأسمالية المتقدمة:

لقد عرف النظام الرأسمالي منذ نشأته اعتماده على النظرية الكلاسيكية، والتي دعت إلى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للأفراد ومن الطبيعي أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التي حصرتها النظرية التقليدية الكلاسيكية، والمتمثلة في توفير ( الأمن، الدفاع والعدالة)، مما يجعل نفقات الدولة قليلة من جهة، ما يقابله من الجهة الأخرى ضآلة إيراداتها حيث أن هذه الأخيرة في النظرية التقليدية كانت تحدد على أساس النفقات.

لكن ومع تطور الدولة السريع واتساع مجال نشاطها صاحبه توسع كبير في زيادات نفقاتها بحيث أصبح تدخل الدولة بشكل كبير في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، خصوصاً بعد أزمة الكساد العظيم (1929-1933)، حيث عرفت الفترة أزمة خانقة ساهمت في التحول الجذري في النظم الضريبية، وعليه تغير مفهوم الضريبة ليصبح لها مفهوم اقتصادي واسع وذا أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية واعتبرت أداة رئيسية لتدخل الدولة وقناة لإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وزيادة الإيرادات العامة للدولة، بالإضافة إلى المساهمة الجيدة في الحياة الاجتماعية.

على ضوء ذلك ازدادت أهمية ونجاعة السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بما يليق بالحالة التي يمر بها الاقتصاد وذلك عن طريق

استخدام سياسة مالية انكماشية في حالة زيادة معدلات التضخم، أو سياسة توسعية في أوقات الكساد، حيث برز دور السياسة المالية في الحد من البطالة والركود الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في إعادة توزيع الدخل عن طريق أنظمة الضرائب، وفي هذا الأخير ازدادت أهمية الضرائب باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية ومصدراً مهماً للإيرادات العامة، نظراً لاعتماد الأنظمة الرأسمالية على قطاع الاستثمار الخاص.<sup>1</sup>

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تسعى فقط من أجل توفير جو مساعد لإنعاش وانتعاش الاستثمار الخاص، بالإضافة أن هدفها الأساسي هو تحقيق استقرار على المستوى العام للأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الثروة بين مختلف طبقات المجتمع عن طريق نظام ضريبي محكم، والوصول إلى توازن اقتصادي حقيقي عن طريق السياسة المالية.

## 2. السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

نظراً لتعاطف دور الدولة في النظام الاشتراكي وتدخلها الكبير في الحياة الاقتصادية، واختلاف سياستها عن النظام الرأسمالي، من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج، التسويق، التوزيع، التأمين، النقل... الخ، ومختلف العلاقات الاجتماعية، علاوة على ذلك استحوادها على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، وبتخاذها التسيير والتخطيط المركزي كون أنها تعتمد على الاقتصاد الموجه، كون أن الدولة تعطي أهمية قصوى إلى الاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص، فهي بذلك تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي دون البحث عن الاستقرار الاقتصادي في بعض الأحيان.

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات السياسة المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص 50-51.

وللعلم أن كافة المجتمعات في عصرنا الحديث أنها تتسم بالطابع الاشتراكي (جزئي أو كلي)، إلا أن الاشتراكية التي نعنيها في هذا المقام ليست مجرد نظام اقتصادي فحسب، بل هي نظام اقتصادي، اجتماعي وثقافي معاً فهي إذن أسلوب أو فلسفة مشتركة في الحياة تتميز بتعبئة شاملة لكافة القوى والطاقات الإنتاجية في المجتمع، وتسخيرها في ما يخدم كافة أفراد المجتمع جملة واحدة.<sup>1</sup>

ومن بين الخصائص المميزة للسياسة المالية في الدول الاشتراكية نجد:<sup>2</sup>

أ- الإيرادات العامة في نظم الأنظمة الاشتراكية تعتمد على القطاع العام وليس الضرائب باعتبار أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ترجع للدولة؛

ب- كبر حجم النفقات الحكومية والاستثمارية نظراً للدعم الحكومي الذي يركز على الإنفاق الحكومي بغية الوصول إلى الاستقرار السياسي، والمتمثلة في دعم المواد الأساسية الاستهلاكية، مجانية التعليم، مجانية الفحوصات الطبية... الخ؛

ج- القروض الداخلية وعقود التأمين والاشتراكات الاجتماعية تعتبر شبه إجبارية، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية مثيلاتها.

نستنتج في الأخير أن النظم الاقتصادية الاشتراكية تعتمد على إيرادات القطاع العام لسد حاجياتها من النفقات العامة، حيث أن مساهمة وفعالية الضرائب في الميزانية العامة للدول الاشتراكية تعد ضئيلة جداً، على غرار النظم الرأسمالية التي تعتمد أساساً على الضرائب.

يجدر بنا أن نذكر هنا أن فعالية السياسة المالية في تحقيق ما تصبوا إليه من أهداف إنما تتوقف على مدى ما هنالك من ترابط وتناسق بينهما وبين أدوات السياسة

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، السياسة المالية في النظام الاشتراكي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص ص 11-12.

<sup>2</sup> طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص 34.



الاقتصادية الأخرى (كالسياسة النقدية والمصرفية، وسياسة الأجور والأسعار وسياسة ميزان المدفوعات).<sup>1</sup>

إلا أنه وخاصة في الآونة الأخيرة أصبحت البلدان التي تنتهج النظام الاشتراكي لا تعتمد على الأسس والمبادئ الأولى لهذا النظام نظراً لما شهدته من أزمات اقتصادية مالية ونقدية وكذلك التهديدات والتحديات التي تواجهها من قبل الدول التي تعتمد على استثمار القطاع الخاص.

### 3. السياسة المالية في البلدان النامية:

عند الخوض في الحديث عن السياسة المالية في البلدان النامية فإننا نواجه مشكلتين أساسيتين، الأولى تتمثل في الإطار النظري والتعريف بالدول النامية، علماً أن هذه الأخيرة تشترك في عدة خصائص كاعتماد اقتصاديتها على الموارد الأولية والصناعات الاستخراجية وعدم مرونة أجهزتها الإنتاجية... الخ، والثانية تتمثل في مدى أهمية تمييز مشاكل وعقبات المالية العامة عن المشاكل الاقتصادية الأخرى وهذا ما يجعل الدول المتقدمة تختلف عن الدول النامية، ومن الناحية المالية هناك العديد من الخصائص التي تتميز بها الدول النامية نذكر منها ما يلي:

- تدني متوسط الدخل الفردي وضآلة مساهمة القطاع الصناعي بالنسبة للدخل الوطني؛
- تميز اقتصاديتها بالتبعية الخارجية، نظراً لاعتمادها على المساعدات الفنية والمالية الخارجية؛
- عدم اعتمادها على نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجدها تعتمد على نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية؛

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، السياسة المالية في النظام الاشتراكي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967، ص ص 09-08.

- انخفاض الاستثمار الإنتاجي واعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.<sup>1</sup>

كما نعي بالبلدان النامية هي تلك البلدان التي لم تحقق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد، لذا من الضروري على هاته البلدان أن تسعى جاهدة في تفعيل السياسة المالية في إطار متطلبات التنمية الاقتصادية أو لاً والتطور الاقتصادي ثانياً، ومن الضروري وضع خطط واستراتيجيات هدفها الأسمى هو الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، بداية بالاهتمام بالتعليم والقضاء على الأمية والبطالة، واستقرار تذبذب المستوى العام للأسعار وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

حيث أن أهمية السياسة النقدية في الدول النامية تبرز من خلال ارتباطها بواقع اقتصادها وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول أن تتدخل من خلال سياساتها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الأخرى المكملة كالسياسة النقدية والسياسة التجارية، كما يتجلى دور السياسة المالية في الدول النامية من خلال مساهمتها في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل النشاط الاقتصادي لكافة القطاعات وهذا عن طريق ضبط الإيرادات العامة والنفقات العامة وتوجيهها وفق المنهج الصحيح وحسن التصرف فيها وذلك من خلال المالية العامة وفق السياسات الاقتصادية الرشيدة.<sup>2</sup>

وتعاني الدول النامية من العجز الكبير في الموازنات العامة ويعود ذلك إلى ضعف الجهاز الضريبي وضعف الإيرادات الضريبية، نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية وزيادة ما يعرف بالمديونية الخارجية

<sup>1</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان الأردن، 1999، ص ص 35-36.  
<sup>2</sup> فليح حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008 ص 347.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية، والذي يعتمد على تراكم رأس المال الإنتاجي، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية، والجدير بالذكر أن تطبيق السياسة الكينزية لا يمكن تطبيقها في الدول النامية لأن الظروف الاقتصادية تختلف عن الدول المتقدمة، فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية تتطلب اتخاذ سياسة مالية لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد من أجل تقليل البطالة والركود الاقتصادي.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من وجود أهداف ثانوية للسياسة المالية تساعد على تحقيق أهداف السياسة المالية الرئيسية والمتمثلة بالاستخدام الكامل واستقرار الأسعار وترشيد النفقات والاستهلاك وتطوير وتشجيع حجم الاستثمار، إلا أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة المالية خصوصاً في هذه البلدان تتمثل بالهدفين الآتيين:

#### أ- النمو الاقتصادي:

تلعب للسياسة المالية دوراً تمويلياً وأهداف أسمى في الدول الرأسمالية إذا ما قرنت بالدور التمويلي في الدولية النامية، ويرجع السبب في ذلك نظراً لتوفر الموارد التمويلية (حجم المدخرات المحلية، التجارة الخارجية، الحجم الكبير للاستثمار الخاص... الخ)، وقد أثبتت التجارب العلمية أن توجهات الاستثمار للقطاع الخاص في الدولة النامية تتجه نحو الربح السريع مهما كانت صفته وفي أقل وقت ممكن، لذلك فإن عدم تدخل الدولة في حياة الأشخاص يصبح أمر من الصعب على الدولة خاصة وأن الدول النامية تسعى دائماً من خلال السياسة المالية تحقيق الاستقرار السياسي أولاً بالإضافة إلى الاستقرار والاقتصادي والاجتماعي، فإن عدم تدخل الدولة في النشاط

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي- دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010، ص ص 96-97.

الاقتصادي وانحصار دورها على المشروعات التي يعجز أو يحجم القطاع الخاص عن القيام بها، هذا يعني مما لا شك فيه أنه يعتبر هدراً لجزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، مما يجعل تدخل الدولة أمراً حتمياً بشكل مباشر أو غير مباشر، في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لإحداث توازن اقتصادي واجتماعي وضمن ولو بشكل جزئي العيش الكريم للأفراد وخاصة الطبقات الضعيفة.<sup>1</sup>

ومن أسباب تدخل الدولة المباشرة هي المبالغ والأرقام التي تقوم الدولة باعتمادها في ميزانيتها العامة السنوية، من أجل دفع عجل الاقتصاد الوطني من خلال ما يعرف بالإنفاق الاستثماري العام، لزيادة الأصول الإنتاجية الثابتة بهدف زيادة حجم الطاقات الإنتاجية، وهذا ما دفع بعض الدول النامية من خلال بنوكها المركزية إلى عملية الإصدار النقدي الجديد لمواجهة متطلبات التنمية السريعة، في حين رجع بعض الدول إلى القروض الخارجية لمواجهة الركود الاقتصادي.

### ب- إعادة توزيع الدخل:

يشهد توزيع الدخل في الدولة النامية اتجاه سلبي يتطلب إعادة توزيعه لعدة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث تنصرف الأهداف الاجتماعية إلى أن التوزيع العادل للدخل يعد من أهم وسائل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين جملة شرائح المجتمع المختلفة أو لآ وتحقيق الاستقرار السياسي كإعتماد الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات وغيرها ثانياً، وتكمن أهمية إعادة توزيع الدخل في الرفع من مداخيل أصحاب الدخل الضعيفة والمحدودة، ومن ثم رفع الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والإنتاج والاستثمار بالدرجة الأولى بما يعود على الاقتصاد بنتائج إيجابية في المستقبل.

<sup>1</sup>عدنان حسين يونس، علي اسماعيل عبد المجيد. الهيمنة المالية للدول الريفية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

حيث تلعب السياسة المالية على وجه الخصوص دوراً مهماً مبارزاً في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إدارة أدواتها والقيام بالوظائف التي من شأنها أن تقدم الخدمات العامة وبخاصة لذوي الدخل المحدود، كمشروعات بناء سكنات وتحسين القطاع الصحي والتعليم المجاني ودعم المواد الغذائية الأساسية، كل هذا يساهم في اتساع الهوة في توزيع الدخل، بالإضافة إلى فرض الضرائب بالرغم من ضعف الجهاز الضريبي، فالغاية منها هو تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، كالضرائب التصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة والضرائب على الشركات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات وغيرها التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة توزيع الدخل الشخصية، وعليه تلعب الضرائب بصفة عامة دوراً أساسياً في التقليل من الفروقات بين أفراد المجتمع وتسعى من أجل إعادة توزيع الثروة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عوض فاضل اسماعيل، نظرية الانفاق الحكومي – دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد العراق، 2002، ص 375.

## المبحث الثالث: أدوات وأهداف السياسة المالية

تعتبر أدوات السياسة المالية من ضمن السياسة الاقتصادية العامة، و أدوات السياسة المالية هي توزيع الإنفاق و طريقة التعامل مع الدين العام أو الفائض كما أن للسياسة المالية عدة أهداف والمتمثلة في وظائف المالية العامة وتحققها من خلال الاستخدام الأمثل للإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة.

## 1. أدوات السياسة المالية

## 1.1. الضرائب:

تتمثل الضرائب في كل أنواع الضرائب كالدخل و ضرائب الشركات المباشرة وغير المباشرة، و كذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع و الخدمات سواء ما كان منها محلياً أو خارجياً عند استيراده، بحيث أن تفرض الدولة من فرضها على سلع معينة من اجل حماية صناعة وطنية مثلاً أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وإيراداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الاقتصادية العامة.

و على سبيل المثال عندما تقوم الدولة بخفض الضريبة لذوي الدخل المنخفض سوف يساعد ذلك على زيادة استهلاكهم، أو إنفاقهم الاستهلاكي بنفس القدر الذي تم تخفيضه، بينهما لو تم رفعها على ذوو الدخل المرتفع فان ذلك لن يؤثر على مدخراتهم مع عدم تغير إنفاقهم الاستهلاكي و بقاءه بنفس المستوى.

فالضرائب وسيلة ذات علاقة وطيدة تتبع الدخل يجب أن تتحرك باتجاهات متوازنة تدعم، تؤكد وتعكس توجهات الدولة لمعالجة حالة معينة، في حالة ما إذا كانت توجهات الضريبة بهدف سياسة انكماشية والحد من التضخم فإنه يكون مغالاً في تقدير

وفرض معدلاتها وفي حالة التقليل و التخفيض في معدلاتها هذا يعني توجه الدولة نحو القضاء على الركود الاقتصادي والانكماش الاقتصادي<sup>1</sup>

### 2.1. الإنفاق الحكومي:

حجمه و كيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة، له تأثير على تلك النشاطات، و كذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. و قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقص لكن إعادة الإنفاق على الطرق والإنشاء، و زيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلا، و لذلك فان لتوزيع الإنفاق دور كبير، و قد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد، و مثال آخر و هو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم و تحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب بطالة، و عليه فانه في حالة عدم رفع الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر، ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات و خطط الدولة.

### 3.1. الدين العام:

إن حجم الدين العام و مقدار نموه و كيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الاقتصادي العام في الدولة كما انه في نفس الوقت في حال وجود فائض فان حجمه كذلك و مقدار نموه، و كيفية استغلاله لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة. عندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي إي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور، فانه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخل المتوسطة و الكبيرة او هذه السياسة قد تسبب انخفاض الاستهلاك.

<sup>1</sup> Gauti B, eggertsson, Federal Reserve Bank of New York, what fiscal policy is effective at zero interest rates, April 2010, p02.

وكذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافى العجز في فترة التضخم، فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاستهلاك. إما في فترة الركود الاقتصادي في الدولة فان الدولة عند حدوث عجز تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية و ذو الدخل العالية و الذين لا تؤثر إقراضها للحكومة على إنفاقهم الاستهلاكي، مما يفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة ركود من طبقة قد ينخفض استهلاكهم، وبدوره فان انخفاض الاستهلاك غير مرغوب في فترات الركود

#### 4.1. الإعانات:<sup>1</sup>

تعتبر الإعانات من بين أهم أدوات السياسة المالية، باعتبار أنها تدعم العرض في حالة ما إن كانت الدولة بحاجة لزيادة الإنتاج وإيقاف الاستيراد، وتدعم جانب الطلب في حالة ما إن رغبت الدولة مكافحة حالة الركود الاقتصادي.

فتعريف الإعانات مبنى على أنها مبالغ نقدية تدفعها الدولة للمستهلكين أو المنتجين بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وتقسم الإعانات إلى قسمين أما الأولى (إعانات استهلاكية) والثانية (إعانات الإنتاج).

ومن بين أهم أهداف الإعانات نجد:

- تهدف الإعانات إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛
- تشجيع أنشطة القطاعات الاقتصادية: الإنتاج الزراعي، الإنتاج الصناعي، قطاع التصدير؛

-تهدف الإعانات لإصلاح الخلل الهيكلي في الاقتصاد.

<sup>1</sup>بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر 1970-2011- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أوبوكر بلقايد جامعة تلمسان، موسم 2012-2013، ص ص 84-87 (بتصرف).



## 2. أهداف السياسة المالية:

1.2 دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية<sup>1</sup>:

هناك سلع وخدمات تتسم بالاجتماعية لا يمكن توفيرها بواسطة نظام السوق حيث يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم، الغذاء... الخ، كما أن هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري، وتتم الحاجة إليها بصورة جماعية وكذلك تتسم باختلاف تفضيلات الأفراد في المجتمع الواحد وباختلاف طبيعة معيشة المجتمعات.

حيث أن مشكلة تخصيص الموارد تكمن في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر، أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات والأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.

ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين السلع الإنتاج و السلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات اليومية المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع الواحد.  
<sup>2</sup> رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى، القاهرة 1989، ص 158.

ويبنى ما سبق على استخدام أدواتها المختلفة للسياسة المالية - والمتمثلة في (الضرائب، والإنفاق الحكومي، الإعانات ودعم الأسعار، الإعفاءات).

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيهه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها قصر نظر من جانب الأفراد ووحدة وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز؛

- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية،

ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل.<sup>1</sup>

## 2.2 دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني

تهدف السياسة المالية إلى إعادة توزيع أمثل للدخل وتقليل التفاوت بين معدلاته ومستوياته، حيث تعد من بين أهم أهداف السياسة المالية زيادة الدخل للطبقات الضعيفة والفقيرة في المجتمع وتعني هذه الوظيفة إعادة توزيع الثروة ويبنى تحقيق هذا الهدف على عدة إجراءات نذكر منها ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> رياض الشيخ، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 160.  
<sup>2</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء، عمان الأردن، 1999، ص 207.

## أ. التدخل في أسعار السلع والموارد:

حيث تسعى الحكومة إلى التسعير الجبري (الإجباري) أو تحديد حد أدنى للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية الأساسية، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

## ب. تعديل الدخل الشخصية:

ويتم ذلك من خلال فرض الحكومة لضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخل المنخفضة وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، ومما لا شك فيه أنه يرفع من الدخل الحقيقية لديهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقاً لما يلي:

-زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛

-تؤدي السياسة المالية من تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقية من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

كما تهدف عملية انتهاج عملية الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية إلى التقليل من اتساع الهوة في التفاوت النسبي في توزيع الدخل، كما أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

## ج. تغيير نمط الملكية:

حيث أن بعض الدول تتبع ذلك بفرض الضرائب التصاعدية على الشركات والهيئات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأثرياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل وبالتالي فإن السياسة المالية تعمل على تقليل التفاوت من خلال تغيير نمط الملكية.

## 3.2. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه: "المحافظة على وضع اقتصادي ملائم بغض النظر عن كونه مثالياً أم لا وتهيئة الظروف المناسبة لتحسين ذلك الوضع عبر عدة إجراءات والتي من أهمها السياسة المالية من خلال (الإنفاق والضرائب) والسياسة النقدية التي تؤثر في أسعار الفائدة وظروف الائتمان".

حيث تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضرورية لتحقيق هذا الأخير إذ لا تتحقق العمالة الكاملة ولا يستقر المستوى العام للأسعار في ظل اقتصاد السوق وكذلك بالنسبة لمستوى الدخل الوطني، حيث يتطلب ما سبق ذكره اعتماد سياسة مالية ناجحة وتوجيه السياسة العامة.

حيث أنه في فترة الكساد تلجأ الحكومة من خلال السياسة المالية إلى رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وعليه يتحقق الخروج من أزمة الكساد من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة من الإنفاق الحكومي، فتستطيع

الحكومات من خلال السياسات التوسعية أن ترفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشروعات استثمارية وبناء مدار ومستشفيات وشق الطرق... الخ بالإضافة إلى الإعانات الاجتماعية مثل الضمانات الاجتماعية والتأمين عن البطالة والشيخوخة، حيث أن هذا يساعد الأفراد على الاستقرار الاقتصادي ويحفزهم على الاستثمار ويقلل من البطالة.<sup>1</sup>

حيث ترجع أسباب الاختلالات الاقتصادية التي تصيب العديد من الاقتصاديات وبالخصوص إقتصاديات الدول المتخلفة إلى سببين رئيسيين دون أن نقصي دور الأسباب الأخرى وتتمثل في<sup>2</sup>:

أ- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية؛  
ب- وجود قوى احتكارية تخرج عن سمات وقواعد المنافسة تسهم بشكل كبير في تحديد الأسعار والأجور في الاقتصاد الوطني.

وتتمثل الأدوات التي تستخدم في الاستقرار الاقتصادي فيما يلي:<sup>3</sup>

أ- التأثيرات الرافعة للموازنة العامة: أن النفقات الحكومية تزيد من الطلب الكلي بما فيها العام والخاص بينما الضرائب تساهم في تخفيضه، ومن خلال هذا الإجراء تتم المحافظة على نمط ملائم من الاستقرار الاقتصادي في أوقات الأزمات.

ب- التغييرات في سياسة الموازنة: وذلك من خلال السياسة التقديرية والتي تنتهج للتأثير في مستوى الطلب الكلي فأحيانا ترفع الحكومة من حجم نفقاتها وأحيانا أخرى

<sup>1</sup> وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية مصر، 1988، ص 224.  
<sup>2</sup> JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975, p240.

<sup>3</sup> عدنان حسين يونس وعلي اسماعيل عبد المجيد، الهيمنة المالية للدول الربيعية، مرجع سبق ذكره، ص 36.

تخفض من معدلات الضرائب، قد يتأثر كل الاستثمار والاستهلاك في القطاع الخاص إذ يعتد ذلك على نوع الإنفاق وكذلك على التعديلات الضريبية التي تقرها السياسة المالية للحكومة.

ج- الاستجابات الذاتية: إن النظام المالي يمتلك مرونة ذاتية يستجيب للتغيرات التي تحصل في المجالات الاقتصادية على الرغم من عدم حدوث تغير في سياسة حجم الإنفاق العام أو في سياسة الضرائب ومع ذلك فإن الاستجابة الذاتية تكون مفيدة في بعض الظروف وضارة أحيانا.

د- السياسة الانتقالية: حيث تتضمن السياسة الانتقالية إجراءات مهمة تساعد في إعادة هيكلة الإنفاق العام في إطار التطورات الاقتصادية والاجتماعية من أجل ضبط حجم الإنفاق العام وزيادة ترشيده وتوجيهه نحو المجالات الأكثر أهمية، لا سيما فيما يتعلق بإعادة تنظيم العلاقة بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية والحد من البطالة وتشجيع القطاع الخاص المولد للأوعية الضريبية.

المبحث الرابع: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسة المالية<sup>1</sup>

أوضحنا فيما سبق أن السياسة المالية خاصة في البلاد الاشتراكية النامية تلعب دوراً إيجابياً بناءً على أنها تعمل على تعجيل التنمية الاقتصادية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات. والواقع أن السياسة المالية وهي إذن تسعى لتحقيق هذه الأهداف الرئيسية إنما تؤثر في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، كما تعمل على تكييف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع وهذا ما سنسلط عليه الضوء من خلال هذا المبحث.

## 1. السياسة المالية ومستوى الأثمان العام

تلعب الأثمان في الاقتصاد الرأسمالي دوراً حيوياً بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد وكذا الكم الكلي للنشاط الاقتصادي في المجتمع. هذا وبالرغم من جهاز الثمن يفقد كثيراً من أهميته في البلاد الاشتراكية حيث يتم تحديد أنواع وكميات النشاط الاقتصادي بها بواسطة لجان تخطيط مركزية فإنه مازالت لمستويات الأثمان في تلك البلاد أهمية كبرى خاصة بالنسبة لتحديد نمط الاستهلاك ونمط توزيع الدخل، فضلاً عما لها من آثار بالنسبة لتكاليف برامج التنمية وعبء الدين العام والاقتصاد بصفة عامة.

وواضح أن النشاط المالي يستطيع أن يغير من العلاقة بين حجم القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات مما ينعكس أثره وبالتالي على مستوى الأثمان العام. كما يستطيع النشاط المالي أيضاً أن يغير من الأثمان النسبية لمختلف السلع والخدمات مما يؤثر في كمية ما ينتج من هذه السلع والخدمات والكيفية التي يتم بمقتضاها استغلال الموارد المتاحة.

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي، السياسة المالية في النظام الاشتراكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-25 (بتصرف).

## 2. السياسة المالية ومستوى الاستهلاك

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن الاستهلاك هو غاية النشاط الاقتصادي بأسره. كما يرى فريق آخر أنه هو الباعث أو المحرك لكل نشاط اقتصادي. حيث أن هذا يمكننا من تقويم نمط الاستهلاك ومستويات الاستهلاك النسبية عادة من ثلاث زوايا:

أ. درجة مضاعفة الإشباعات المختلفة.

ب. حجم المدخرات.

ج. مدى كفاية النشاط الإنتاجي للإنسان ولاشك أن الحجم والتوزيع الأمثل للاستهلاك لا يتسنى لهما أن يتحققا ما لم تتوافر فيهما هذه الأهداف الثلاثة جميعا.

وتطالعنا اقتصاديات الرفاهية بأن غاية النشاط الاقتصادي بل والباعث عليه أيضا إنما يتمثلان في مدى ما يتمتع به الأفراد من إشباع من السلع والخدمات التي يستهلكونها. ويمكننا القول إجمالاً أن نمط الاستهلاك الأمثل ذلك النمط الذي يعمل على مضاعفة الإشباعات الجماعي إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنمط التوزيع الأمثل للدخل .

هذا ولو أنه قد يكون من المعتذر تحديد نمط الاستهلاك الذي يحقق هذا الوضع تحديداً دقيقاً لصعوبة المقارنة بين درجات الإشباعات التي يحصل عليها مختلف الأفراد.

ويستطيع النشاط المالي عن طريق تكييف الحكومة لسياساتها الاتفاقية والائيرادية وكذا سياسة إدارة الدين العام أن يساهم بدوره في تكييف نمط الاستهلاك وذلك بالحد من تلك الإشباعات الفردية المرتفعة نسبياً. وكذا يتسنى للنشاط المالي أن يضاعف من الإشباعات الاستهلاكي الكلي إذا ما استطاع أن يولد منافع إضافية كافية بل وأكثر



لتعويض إي نقص يكون قد طرأ على بعض الإشباعات الفردية. فإذا كانت الزيادة في مستوى إنتاجية أولئك الأفراد الذين زيدت دخولهم وضوعف من إشباعهم الاستهلاكي، بالتالي لا يقابلها نقص في إنتاجية الآخرين الذين انخفضت دخولهم وحد من إشباعهم الاستهلاكي نسبياً فإننا نستطيع أن نقرر حينئذ أن تكييف نمط الاستهلاك قد صحبته زيادة في حجم الناتج القومي وحجم الرفاهية الاجتماعية.

ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بكمٍ مناسبٍ من الاستهلاك أمر ضروري للمحافظة على التوازن بين الادخار والاستثمار. فإنه إذا ما زاد ذلك الجزء من الدخل القومي المخصص لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية زيادة كبيرة، يترتب على ذلك نقص في حجم المدخرات ليصبح حجم الاستثمار الجديد غير كافٍ لإدخال التحسينات التكنولوجية الحديثة أو استبدال الأصول المستهلكة بسلع رأسمالية جديدة.

هذا ومما لا شك فيه أن حجم الاستهلاك له أثره البالغ على مدى كفاية النشاط الإنتاجي الإنساني، ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على مدى ملاءمة القدر الذي يهيئه من المأكل، المسكن، الملابس، الرعاية الطبية والتعليم وغير ذلك من المقومات الأساسية التي لا غنى عنها للنشاط الإنساني الإنتاجي. وهكذا فإنه من الضروري أن يهيئ المجتمع لكافة أعضائه مستويات مناسبة من الاستهلاك وأن يهيئ المجتمع لكافة المستويات الاستهلاكية أفضل لكل من يبذل جهوداً إنتاجية إضافية ذات قيمة اجتماعية كبيرة. ولا شك أن توفير هذا المستوى الأدنى المناسب أمر ضروري إذا ما أردنا الارتقاء بالكفاية الإنسانية.

يتضح لنا مما تقدم كيف أن الاحتفاظ بمستوى مناسب من الاستهلاك أمر ضروري وحيوي لمضاعفة الإشباعات المختلفة والمحافظة على التوازن بين الادخار والاستثمار والارتقاء بالكفاية الإنتاجية الإنسانية. ومن المشاهد أن تلك النسبة من الدخل

القومي المخصصة للاستهلاك تميل إلى الزيادة عادةً خلال فترات الحروب أو خلال فترات التعجيل بمعدل التنمية. والواقع أن الإنفاق الاستهلاكي لا يكون في العادة ضخماً جداً بالنسبة لما يتطلع إليه المجتمع من مستوى معيشي أفضل. إلا أنه قد يكون من الضخامة بحيث لا يسمح باستغلال ذلك الكم المحدد من الموارد الإنتاجية في شؤون الحرب أو الاستثمار. وهكذا يصير لزاماً على المجتمع الذي يرغب في تخصيص جانب كبير من موارد الإنتاجية للإنفاق الحربي أو للتوسع في إنتاج السلع الرأسمالية أن يحد من إنفاقه الاستهلاكي، إذ بدون تخفيض معدلات الاستهلاك الشخصي لتعذر التوسع في الإنفاق الحربي أو الاستثمار بدون ارتفاع كبير في مستوى الأثمان العام. وتشير اقتصاديات الرفاه في هذا الصدد إلى أنه من الممكن للمجتمع أن يحقق توسعاً في الإشباعات دون زيادة حجم الاستهلاك الكلي، إذا ما استطاع أن يقلل من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات وإذا ما تسنى له التوسيع في الإنفاقات الاجتماعية.

وأنه ما للنشاط من آثار هامة على مستويات الاستهلاك الشخصي ونمط الاستهلاك عن طريق تكيف أنواع الضرائب وأسعارها. فتستطيع الحكومة مثلاً أن تخفض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج على السلع الضرورية مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي وبصفة خاصة استهلاك الأفراد والعائلات محدودي الدخل واستهلاك السلع الشائعة الاستعمال. هذا ويمكن تقييد استهلاك سلع معينة سيما الكمالية منها بفرض ضريبة خاصة مرتفعة عليها. ومما لا شك فيه أن مستوى الاستهلاك العام وكذا ما يستهلك من مختلف السلع والخدمات وحجم الإشباعات الاستهلاكي الكلي إنما تتوقف جميعاً إلى حد كبير على نمط توزيع الدخل ومن أجل هذا نستطيع أن نقرر أن العمل على إعادة توزيع الدخل الأهلي إنما يساهم مساهمة كبرى في حل مشكلة الارتقاء بمستوى الاستهلاك العام في تلك المجتمعات.

### 3. السياسة المالية ومستوى العمالة

يعتبر التوظيف الكامل للقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية أهم العوامل المحددة لمستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة. إذ يتوقف مستوى النشاط الاقتصادي في تلك المجتمعات على حجم العمالة المنتجة بها. فضلا عما للتشغيل الكامل من أثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ولقد سبق أن أوضحنا أن دور السياسة المالية في تحقيق التوظيف الكامل يختلف في المجتمعات الرأسمالية عنه في المجتمعات الاشتراكية. ففي المجتمعات الرأسمالية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل محرك في ميزانية الاقتصاد القومي، تقتصر رسالة السياسة المالية على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه، وكذا مسانדתه وسد أية ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص الطلب الكلي الفعّال أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دون ما يحدث تضخم.

أما في المجتمعات الاشتراكية حيث تبرز أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار العام كعامل محرك في ميزانية الاقتصاد القومي وحيث تمنح للنشاط الإنتاجي للقطاع العام الصفة الغالبة في النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع.

### 4. السياسة المالية وتوزيع الدخل

يعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعا، لما في العمل من دور في عملية الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات من تقريب بين طبقات المجتمع وإتاحة للفرص المتكافئة لجمهور المواطنين وتحقيق

للعدالة الاجتماعية. هذا ولنمط توزيع الدخل أهميته الكبرى في تحديد الفئات أو الطبقات التي تملك السيطرة على الاقتصاد القومي في البلاد يكاد ينحصر في أيدي منظمة المشروعات الخاصة الكبرى. كذلك نجد لنمط توزيع الدخل آثاره المباشرة على مستوى الأثمان، حجم الاستهلاك، نمطه ومستوى العمالة.

ومن الواضح ما لنشاط الحكومة المالي من أثر يبين في تكيف نمط توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تفيد منه طبقات الدخل المختلفة وكذا في الضرائب التي تجنى من قطاع الأفراد في مختلف شرائح الدخل.<sup>1</sup>

فيمكن مثلا العمل على زيادة نسبة الدخل التي تؤول إلى الأفراد في شرائح الدخل الدنيا وذلك بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم وزيادة الإنفاقات التي تعمل بصفة مباشرة على تحسين مركزهم الإنتاجي كما يمكن من جهة أخرى العمل على إنقاص الدخل النسبي لأولئك الأفراد في شرائح الدخل العليا بزيادة العبء الضريبي عليهم والإقلال من أوجه الإنفاق التي لها صلتها المباشرة بمركزهم الداخلي .. هذا ولتوزيع الدخل صلته الوثيقة بحجم الثروة الموروثة والتكافؤ في فرص كسب الدخل.

وواضح أن هذين العاملين يمكن للنشاط المالي أن يؤثر فيها مما يعمل بالتالي على الإقلال من رقعة التفاوت في توزيع الدخل ويزيد من درجة الكفاية في استخدام موارد المجتمع الإنتاجية كما يضاعف من الإشباع الاستهلاكي الكلي.

ومن المعلوم طبقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية للدخل الذي يقضى بأن الإشباع عن الوحدة من الدخل تأخذ في التناقص كلما كبر حجم الدخل . هذا ولحجم الدخل المعد للاستهلاك أثره على النشاط الإنتاجي. فكلما ازداد التفاوت في توزيع الدخل كلما قلت إنتاجية الموارد الإنسانية بصفة مباشرة وذلك لسببين:

<sup>1</sup> أسيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، دار الكتب القطرية، قطر، 2002، ص243.

أولها أن هناك أفراد قادرين على العمل ولكنهم يؤثرون التعطل طالما أن في وسعهم التمتع بكل مزايا المجتمع المادية دون جهد.

وثانيهما أن كمية السلع والخدمات التي تشتريها الأجور النقدية أقل مما هو ضروري لاحتفاظ الفرد بصحة طبية وإنما قدراته الإنتاجية كذلك يعمل التفاوت في توزيع الدخل بطريق غير مباشر على إنقاص النشاط الإنتاجي، فمن المعلوم أن سوء توزيع الدخل يؤدي إلى تضخم حجم المدخرات النقدية لدى الأفراد في شرائح الدخل العليا وميلهما إلى زيادة عن الادخار الحقيقي للمجتمع مما يترتب عليه هبوط مستوى الدخل القومي. وهكذا حتى يصل المجتمع إلى حالة من الفقر يقل معها حجم الادخار إلى المستوى الذي يجعله معادلاً تماماً لحجم الاستثمار.

وواضح أن الإقلال من التفاوت في توزيع الدخل يعمل على إنقاص حجم المدخرات كما يحفز على الاستثمار في آن واحد فهو يعمل على إنقاص حجم المدخرات عن طريق إنقاص دخول الأفراد في شرائح الدخل العليا ويحفز على الاستثمار كنتيجة للتوسع في الطلب على سلع وخدمات الاستهلاك عن طريق زيادة دخول الأفراد في شرائح الدخل الدنيا، حيث الميل الحدي للاستهلاك أكبر ومن ثم يتضح لنا أن حجم الاشباعات الكلية يتفاوت طرديا مع كمية السلع والخدمات المعدة للاستهلاك. وأن هذه الكمية بدورها تتفاوت طرديا مع حجم الجهد الإنتاجي الإنساني.

## خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص أن علم المالية ارتبط مفهومها وتطورها بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن دور الحيادية واعتبار الدولة كالحارس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد اقتصر دورها على فرض الضرائب، إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد والتي اختلف مفهوم وأدوات وتأثير علم المالية عن سابقتها.

## الفصل الثالث: الإطار العام للتضخم

المبحث الأول: نظرة مفاهيمية للتضخم

المبحث الثاني: الأرقام القياسية للأسعار لقياس التضخم

المبحث الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها

المبحث الرابع: تفسير التضخم

## تمهيد:

يعتبر التضخم **Inflation** مشكلة و ظاهرة اقتصادية توصف بالعالمية تشهدها العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية والمتقدمة وتختلف حدة وشدة الظاهرة -الضغوط التضخمية- من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة وبحسب مدى نجاعة السياسات الاقتصادية (السياسات المالية والسياسات النقدية)، حيث يزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ولقد شهد موضوع التضخم جدلاً طويلاً حول تحديد مفهومه والنظريات المفسرة له وأنواعه وطرق قياسه وعلاجه وهذا ما نود دراسته من خلال هذا الفصل:



## المبحث الأول: نظرة مفاهيمية للتضخم

لقد تعددت المفاهيم العامة والتعاريف لظاهرة التضخم، باعتبارها ظاهرة اقتصادية تصيب العديد من اقتصاديات العالم وبحكم ارتباطها بالاختلالات الاقتصادية والمالية والمصرفية، فتعريف الظاهرة ونوعها يرتبط بمدى صلتها بالمشكلة والاختلال والعوامل المتسببة في حدوثها، إضافةً إلى أن خصائص الظاهرة (التضخم) تعتبر وسيلة في صياغة التعريف والمفهوم وبناءً على الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة تعددت الدراسات ووجهات النظر حول الإطار المفاهيمي للتضخم، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

## 1. مفهوم التضخم

## 1.1. تعرف التضخم

لقد اختلف العديد من الاقتصاديين حول إعطاء تعريفاً وافياً للتضخم نظراً لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها أن تؤثر عليه وتتأثر به - حجم الكتلة النقدية، سعر الصرف، التوظيف الكامل، البطالة، العرض والطلب، رأس المال... الخ - ومن أشهر المفاهيم المتعارف عليها ذلك القائل أن التضخم هو: "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة".

حيث نجد من بين التعاريف العامة للتضخم فإنه: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"، كما عرفه البعض على أنه "الزيادة المحسوسة في كمية النقود". ويرى آخرون أن التضخم يعتبر على أنه "زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 135-136.

فالتعريف الخاص بمصطلح التضخم الذي شاع في خلال الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ليس نفسه الذي ساد خلال الحرب العالمية الثانية وأثناءها فكلمة التضخم تعني معان كثيرة عند علماء المالية وعلماء الاقتصاد فكل منهم يبنى تعريفه للظاهرة بناء على أسس، مبادئ وضوابط اقتصادية مالية اختلف بها.<sup>1</sup>

كما يتفق معظم الاقتصاديين على أن التضخم يعرف على أنه: "ارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية. كما أن التضخم يعتبر ظاهرة مزدوجة تعكس إحداهما الأخرى، تتمثل في تآكل القوة الشرائية لوحدة النقد، وارتفاع المستوى العام للأسعار."<sup>2</sup>

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن تعريف التضخم يرتبط في مضمونه مع كمية النقود ويتجلى لنا أن له علاقة وطيدة مع النظرية الكمية للنقود. إلا أنه وبحلول الأزمة المالية العالمية الكبرى (أزمة 1929- أزمة الكساد العظيم) وما نجم عنها من صعوبات سياسية، اجتماعية واقتصادية أدت إلى شمول الفكر الاقتصادي وتوسعه في ما يخص تعريف التضخم، فأدخلت عليه عوامل أخرى بجانب العامل النقدي، كالنقص في المعروض من السلع مثلاً، فقد عرفه **Emile James** بأن التضخم "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". كما عرفه آخر بأنه: "الزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار".

وباعتبار أن التضخم ظاهرة سعرية يمكن تعريفه من خلال الآثار المترتبة عليه فعندما يعرف الاقتصاد اتجاه مستمر ومؤكد نحو ارتفاع الأسعار، يمكن الحكم على هذه الحالة أنها حالة تضخم وإن كان العكس (انخفاض دائم ومستمر في الأسعار) فنصف

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 09.  
<sup>2</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، **النقود والمصارف**، سوريا: منشورات جامعة دمشق، 2014، ص 232.

الحالة أنها انكماشية. فالتضخم يعتبر حركة مستمرة من خلالها يرتفع المستوى العام للأسعار، مهما كان سبب الارتفاع سواءً بسبب زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي أو غيرها.<sup>1</sup>

كما يرى فريق آخر من الاقتصاديين أن التضخم "هو حالة ترتفع فيها الأسعار، ولمدة وافية أو بسرعة كبيرة ونتيجة لذلك تنخفض قيمة النقود"<sup>2</sup>.

عرفه سامي خليل: "النسبة المئوية لمعدل التغير في المستوى العام للأسعار. وعادة ما يشير إلى المستوى العام للأسعار بمستوى الأسعار الكلية"<sup>3</sup>.

كما يعرف على أنه "ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار"<sup>4</sup>.

وهناك من يفسر التضخم على أنه نوع من الضريبة غير المعلنة والتي تفرض بشكل غير مباشر على الجميع (ضريبة غير مباشرة)، وللعلم أن تأثيرها يكون أكثر شدة على الطبقة الفقيرة في المجتمع وذوي الدخل الضعيفة، الذي يسبب في خلق الطبقة في المجتمع وتآكل القرة الشرائية للرواتب مما ينجم عنه عدم الاستقرار الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الامل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 247.

<sup>2</sup> نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 17.

<sup>3</sup> سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الأهرام، مصر القاهرة ص 66.

<sup>4</sup> سنوسي على، بن البار محمد، " العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) دراسة قياسية"، مجلة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العلوم الإحصائية، 2015، العدد السابع، ص 55.

<sup>5</sup> آزاد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبدالرزاق عزيز حسين، " أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 2003-منتصف 2010 تحليل وقياس"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد 32، 2011، ص 99.

حيث أن التضخم لا يقصد به الارتفاع في جميع أسعار السلع والخدمات بنفس النسبة *At the Same Proportion*، بل المقصود هنا أن تكون أسعار السلع والخدمات في المتوسط قد ارتفعت نسبياً خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

بالرغم من شيوع المصطلح الاقتصادي -التضخم- وباعتباره من بين أكبر المصطلحات ومن أوفرها التي حظيت بالعديد من الدراسات على مستوى الجانبين النظري والتطبيقي إلا أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه حيث يرجع السبب في ذلك زوايا إسقاط الضوء على المصطلح وكل بحسب تفسيره للظواهر التي لها علاقة بالتضخم، حيث نجد هذا الأخير يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل:<sup>2</sup>

أ. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛

ب. ارتفاع الأجور والأرباح (الدخول النقدية)؛

ج. ارتفاع التكاليف؛

د. الزيادة والإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

## 2. فروع التضخم

وللتضخم عدة فروع تتدرج ضمنه من خلال معناه الاصطلاحي نذكر منها ما

يلي:<sup>3</sup>

### 1.2 التضخم في الدخل:

<sup>1</sup> محمد سعيد السمهوري، *اقتصاديات النقود والبنوك*، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 440.

<sup>2</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، *السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي*، مرجع سبق ذكره، ص 136.

<sup>3</sup> غازي حسين عناية، *التضخم المالي*، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

ويعني الارتفاع والزيادة في الدخل النقدية للأفراد.

## 2.2. التضخم في الأسعار:

أي الارتفاع المفرط في الأسعار وهذا الارتفاع يكون مفرطاً وغير مألوف.

## 3.2. التضخم في التكاليف:

ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.

## 4.2. التضخم في العملة:

ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق. لكن وبمجرد ذكر مصطلح التضخم ينصرف إلى الذهن أن المصطلح يقصد تضخم الأسعار نظراً لارتباط الاستعمال لمعنى الدلالة على هذا الأخير بنسبة كبيرة وفي العديد من الأحيان إذا ما قرن بالمعاني والدلالات السالفة الذكر وخاصة في الكتابات الاقتصادية وهذا ما اتفق عليه العديد من الاقتصاديين عامة وأصحاب الاختصاص خاصة.

وعلى كل حال فإن تحديد مفهوم التضخم يرتكز على ثلاث حقائق أساسية وتتجلى فيما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية مركبة ومتعددة الأبعاد بمعنى أن لها العديد من الأسباب لحدوثها، إضافة أن لها العديد من المظاهر، الأشكال والآثار وعلاقتها تمتد في كافة قطاعات الإنتاج والتوزيع باعتبار أن النقود أداة فعالة وأنها المحرك الأساسي لحركية القطاعات.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 250-251.

ثانياً: عند التعرض لظاهرة التضخم من وجهة النظر البنائية فنحن أمام دراسة العلاقات أكثر من دراستنا للعناصر، زعماً أن العناصر لا قيمة لها إذا لم تدخل في علاقات وظيفية أو نسبية أو احتمالية، باعتبار أن التضخم يعبر عن اختلال في العلاقات بين الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات، وهذا الاختلال في هيكل الأسعار النسبية يؤدي إلى زيادة في الأسعار المطلقة أو النقدية فينعكس آثارها على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ثالثاً: التضخم في الحقيقة لا يعني انخفاضاً في القوة الشرائية للنقود، بل يعني انخفاضاً في القوة الشرائية لحاملي النقود بدرجات متفاوتة.

### 3. خصائص التضخم

وبالرغم من تعدد التعاريف والكتابات التي تناولت مفهوم ومعنى التضخم، إلا أنها تشير إلى أنها تمثل ارتفاعات متوالية ومستمرة في المستوى العام للأسعار مع مزامنة انخفاض في القوة الشرائية لوحدة النقد وما يمكن قوله أن التضخم يتضمن الخصائص التالية:

- أ. أن التضخم يعني الزيادة المستمرة في جميع أسعار السلع والخدمات؛
- ب. أن قياس التضخم يقاس بمقياس المستوى العام للأسعار؛<sup>1\*</sup>
- ج. أن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، بحيث يستغرق هذا الارتفاع فترة زمنية طويلة نسبياً.

\* يعرف المستوى العام للأسعار على أنه: "متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما".

حيث من خصوصيات التضخم أنه يجب التأكيد عليها هي أن الارتفاع في الأسعار إنما هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار **Price Level General** وليس ارتفاعاً في أسعار سلع معينة أو مجموعة من أسعار السلع، فقد تجتاح المجتمع موجة من ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية معنى هذا لا يعتبر تضخماً، ذلك أن الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية إنما قد تكون قد ألغيت مثلاً بانخفاض سريع في أسعار سلع أخرى مثل الأدوات الكهربائية أو الوقود والسيارات إلى غير ذلك، فمثل هذه التغيرات وبالرغم من أن يكون لها تأثيراً قوياً على المجتمع إلا أنها لا تعتبر تضخماً، فيمكن القول عنها أنها تغيرات في الأسعار النسبية.<sup>1</sup>

#### 4. أنواع التضخم

للتضخم أنواع عديدة تتباين حسب وجهات النظر الاقتصادية إلى أسباب نشوء التضخم ومعدله وحدته...ومن أهم الأنواع:

#### 1.4. من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

##### 1.1.4. التضخم الظاهر (المفتوح) <sup>2</sup> Open Inflation

ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائياً دون تدخل السلطات فمن خلاله يظهر الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. حيث أن لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء كالتضخم الصريح أو التضخم الطليق.

<sup>1</sup> سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>2</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

### 2.1.4. التضخم المكبوت<sup>1</sup> Repressed Inflation

ينشأ هذا التضخم جراء وجود كمية كبيرة من النقود لدى الأفراد والعائلات مع استعدادهم لإنفاقها لكنهم يعجزون عن ممارسة هذا الإنفاق نظراً لعدم توفر السلع والخدمات بالكميات والنوعيات التي يرغبون في اقتنائها وذلك بسبب ضبط الأسعار بقرارات إدارية مستندة إلى المؤيدات القانونية، مما يجعل المنتجين يرفضون إنتاج مثل هذه السلع نظراً لزيادة تكاليفها وقلة أرباحها.

ويتجلى هذا النوع من التضخم عند تدخل الدولة في سير حركات الأثمان، وتمنع استمرار ارتفاع الأسعار ومنع استفحال نقشي الظاهرة في البلاد.<sup>2</sup>

ويظهر هذا النوع من التضخم في الكثير من الدول النامية حيث أن الأسعار تعرف ارتفاعاً فاحشاً وكبيراً عندما تقوم الدولة برفع اليد وتحرير الأسعار من هذه الضوابط، أو ما نجده من أسعاراً مغالاً فيها ومرتفعة بشكل جنوني في السوق السوداء لبعض السلع.

### 2.4. من حيث القطاعات الاقتصادية:<sup>3</sup>

#### 1.2.4. التضخم السلعي Commodity Inflation

هو التضخم يحدث في مجال وقطاع السلع الاستهلاكية والذي من خلاله يدفع بالمنتجين إلى خلق زيادة في الإنتاج للمحافظة على مستويات معيشتهم وعلى معدلات أرباحهم.

<sup>1</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص 235.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

<sup>3</sup> عبدالمطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 155.



## 2.2.2. التضخم الرأسمالي: Capital Inflation

والذي يحدث في مجال وقطاع السلع الاستثمارية مما يؤدي ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار مواد إنتاجها وصناعتها.

### 3.4. من حيث حدة التضخم

## 1.3.4. التضخم الجامح أو السريع Hyper (Gallop) Inflation

ويتمثل في الزيادة الكبيرة في المستوى العام أسعار السلع والخدمات والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور وتصاحبها زيادة في تكاليف الإنتاج وتخفض ربحية وإنتاجية المقاولين رجال الأعمال مما يحتم زيادة كبيرة في الأسعار وهذا ما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللؤلؤ المرذول" **Vicious Circle of Inflation**.

حيث أن هذا النوع من التضخم قوي وعنيف يتم خلال فترة زمنية قصيرة عادة، ويتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

هذا النوع من التضخم قد يهدد بانهيار النظام النقدي، نظراً لأن النقد يفقد وظائفه الأساسية، ولقد شهد اقتصاد لبنان في عام 1987م. بمعدل وصل حتى 400%، كما عرفته ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى خلال سنتي 1922م و1923م أين وصلت معدلاته تتزايد يومياً بحوالي 1000%<sup>1</sup>.

وقد يصل معدل التضخم إلى معدلات مرتفعة جداً تفوق 500% سنوياً، حيث يحدث هذا خاصة في الدول النامية كدول أمريكا اللاتينية .

<sup>1</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، ط 01، بيروت لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2000م ص 447.

وللعلم فإن التضخم الجامح يعتبر أخطر أنواع التضخم، وأشدّها ضرراً بالاقتصاد القومي، والذي يؤدي إلى انعدام الثقة في النقود نهائياً، مما يدفع بالأفراد إلى التخلص من النقود المحتفظ بها، ويلجؤون إلى تسوية المعاملات والمبادلات بالمقايضة، بدل الدفع نقداً بعد أن تصبح قيمة هذا الأخير تساوي الصفر.<sup>1</sup>

#### 2.3.4. التضخم الزاحف Creeping Inflation:<sup>2</sup>

ظهر هذا النوع من التضخم عقب الحرب العالمية الثانية مع التطور الصناعي للاقتصاديات أين عرفت هذه الأخيرة ارتفاعاً مستمراً في أسعار السلع والخدمات، وما يتميز به هذا النوع:

- الزيادة دائمة ومستمرة ومنتالية في الأسعار على المدى الطويل؛
- لا يؤدي عمليات تراكمية عنيفة في المدة القصيرة؛
- يتميز بالتنوع والاختلاف النسبي من حيث الزمان والمكان، حيث نجده يختلف من بلد لآخر من حيث معدلات حدوثه فنجد في بعض البلدان بمعدلات منخفضة وفي بلدان أخرى بمعدلات مرتفعة؛ وكذلك نجد أنه في الاقتصاد القومي الواحد يختلف من قطاع لآخر، مع أنه تتغير معدلاته باختلاف الفترات الزمنية، إضافة إلى الاختلاف في الزيادات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات؛
- هذا النوع ناتجاً عن التزايد المستمر في الأسعار وليس عن زيادة الإصدار النقدي أو الائتمان المصرفي.

<sup>1</sup>نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 30.

<sup>2</sup>زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 252-253.

## 4.4. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

1.4.4. التضخم المستورد<sup>1</sup> Imported Inflation

ينتشر هذا النوع بكثرة في اقتصاديات الدول المصدرة للنفط وهو نتاج ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج، وكذلك قد يحدث بسبب انخفاض أسعار الصرف للعملة المحلية مقارنة بعملات الدول التي نستورد عنها السلع والخدمات.

2.4.4. التضخم المصدر<sup>2</sup> Exported Inflation

يحدث بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية من الدولارات والذي ينتج بسبب ما يعرف بـ: "قاعدة الدفع بالدولار".

## 5.4. من حيث أسباب النشوء:

ينشأ بسبب عوامل وظواهر اقتصادية عديدة نج منها

1.5.4. التضخم من جانب الطلب: ينتج بسبب ثبات حجم السلع المعروضة في السوق مع زيادة في كمية النقود المعروضة (نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة).

2.5.4. التضخم من جانب التكلفة (تضخم دفع النفقة): يحدث بسبب زياد في تكاليف إنتاج السلع الاستهلاكية والسلع الصناعية وبالتالي تعرف أسعار هاته السلع زيادة مستمر. أيضا الزيادة في أجور العاملين يؤدي إلى نشوء هذا النوع من التضخم.

<sup>1</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره ص 235.  
<sup>2</sup> عبدالمطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، الحميد ص 156.

**3.5.4. تضخم حاصل جراء تغييرات كلية في تركيب الطلب الكلي.**

**4.5.4. تضخم حاصل عن ممارسة الحصار من قبل دول خارجية:** كما حصل للعراق وكوبا من قبل أمريكا مما أدى ارتفاع في أسعار السلع سببه انعدام الاستيراد والتصدير.

**5.5.4. زيادة الفوائد النقدية:** حيث يرى الاقتصاديين أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الحقيقية أحد أكبر أسباب التضخم ويبين ذلك **جوهان فيليب يتمان** في كتابه كارثة الفوائد، والاقتصادي الكبير **كينز** من خلال كتابه ثروة الأمم في مقولة: "يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر".

**6.4. أنواع أخرى للتضخم:**

**1.6.4. التضخم العنيف:**<sup>1</sup> والذي يعتبر توطئة للتضخم الجامح ، والذي يؤدي إلى انهيار النقدي بأكمله والذي يمكن أن يتولد من التضخم الزاحف، ولقد اعتبره آرثر لويس معدل تضخمي بمقدار 5% سنوياً لمدة أربع سنوات متتالية كنموذج للحدود القصوى للتضخم الزاحف، وعند تعدي هذا المعدل فإن الاقتصاد يدخل في حقل التضخم العنيف. وعندئذ تفقد النقود وظائفها الخمسة عدا وظيفة وسيط للتبادل ويحدث هذا النوع في فترات الحروب والأزمات.

**2.6.4. التضخم البطيء:**<sup>2</sup> أحيانا يكون متقلبا وأحيانا يكون ثابتا، ويرى العيد من الاقتصاديين أن هذا النوع يتراوح معدله بين 3% و 5% حيث أنه يعتبر معدل جيد لما يكون في معدل الـ 3% لأنه يشكل حافزا للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص 253.  
<sup>2</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، مرجع سبق ذكره، ص 446.

**3.6.4. التضخم الركودي:**<sup>1</sup> أستعمل هذا المصطلح لأول مرة في المملكة المتحدة، ويعني هذا النوع عندما يتزامن التضخم مع البطالة (الركود الاقتصادي).

#### 4. أسباب التضخم:<sup>2</sup>

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين والباحثين حول العوامل المسببة للتضخم، فمنهم من يرجع الأسباب لدافع الطلب وآخرون يرون أن السبب وراء العرض، وهناك فريق يرى أن الخلل في الأنظمة الاقتصادية سبب في حدوث التضخم، وفي ما يلي سوف نتناول أهم هاته العوامل والأسباب:

#### 1.4. التضخم الناشئ عن الطلب:

يبنى هذا العامل على تحليل كل من كينز وفيسكل، عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية حيث خلاصا إلى أن: "كمية النقود ترتبط بمحتوى الأسعار مباشرة، وبطريقة تناسبية في التغيير". إذن إن حدوث هذا النوع عندما يكون الطلب على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض لهذه الأخيرة.

ولقد فسر كينز من خلال أن الزيادة في الإنتاج يصاحبه ارتفاع في الأجور مما يؤدي إلى زيادة في الطلب، ما يستلزم ارتفاعا جديدا في الأسعار، ما ينتج عنه الدخول في حلقة مفرغة من الارتفاعات في الأسعار، وهذا ما سماه كينز (حلقة حلزونية).

ويرى كينز أن مستويات الطلب الكلي الفعلي إنما تتحدد عند مستوى يقل عن مستوى الاستخدام الكامل غالباً، بحيث تصبح الحاجة ماسة لتحقيق الاستخدام الكامل

<sup>1</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية- قضايا نقدية ومالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 447-448.  
<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-268 (بتصرف).  
 غازي حسين عنابة، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-117 (بتصرف).

ولتحقيق ما يعرف بالاستقرار، حيث يعبر عن ارتفاع الطلب الكلي الفعلي عن مستوى الاستخدام الكامل للتضخم وعن انخفاضه عن ذلك المستوى بالانكماش (الكساد).

فالتضخم يعبر عن الفجوة بين حجم من الطلب الكلي الفعلي وبين الحجم الكلي من السلع بحيث تتمثل تلك الفجوة بارتفاع في مستويات الأسعار السائدة.

ونجد من بين العوامل الدافعة للطلب الفعلي نحو الارتفاع:

#### 1.1.4. زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

فالزيادة في الإنفاق الكلي ما لم تقابلها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة تشكل هوة ما بين فائض زائد في الطلب النقدي يطارد فيضاً متناقضاً من المنتجات والسلع، حيث تبقى الخدمات على حالها دون مجازاة لزيادة مماثلة للطلب النقدي الكلي عليها، فالزيادة في الإنفاق العام الكلي هو العامل الفعال في تحديد حركات الأسعار نحو الارتفاع والسبب الرئيسي في ظهور الارتفاعات التضخمية للأسعار.

#### 2.1.4. التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف:

أحياناً ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة حجم الناتج فتقوم بتشجيع البنوك على فتح عمليات الائتمان بوسائلها النقدية، كتخفيض سعر الفائدة لتصل بذلك إلى الانتقال من حالة الكساد إلى حالة الرواج من خلال منح تسهيلات للتجار وأرباب العمل فبهذا يزيد إقبالهم على الاستثمار والإنتاج.

#### 3.1.4. العجز في الميزانية:<sup>1\*</sup>

\* يقصد بعجز الميزانية: زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة وبالقدر أو الكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركز.

ويعتبر هذا من بين أكبر الأسباب في حدوث ظاهرة التضخم، كما لوحظ في العديد من الدول الأوروبية ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، حيث تعتبر هذه الآلية وسيلة سهلة تلجأ إليها العديد من الدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية، حيث أن العجز في الميزانية لا يتأتى من قبيل الصدف بقدر ما تعتمد الحكومة في إحداثه لتنفيذ خطط تمويلية تنوي الدولة القيام بها.

#### 4.1.4. تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب الناشئة بين الدول من بين أكبر الأسباب التي تحدث ظاهرة التضخم، نظراً لحجم النفقات التي تنفقها على هاته الحروب من أجل تمويل العمليات العسكرية من أسلحة ضخمة ونقل (بري، بحري وجوي) وكذلك في إعادة ترميم وهيكله وإنشاء ما خلفته الحروب من أضرار، والجدير بالذكر أن الدولة تقوم بنفقات كبيرة قبل وأثناء وبعد نشوب الحروب أي خلال التهديدات الأولية وبعد نهاية الحرب مع الدول الأعداء.

#### 5.1.4. التوقعات والأوضاع النفسية:

قد تكون التأثيرات النفسية على الأفراد سبباً في نشوء التضخم، فمثلاً التوقعات والتنبؤات والأقاويل بارتفاع الأسعار مستقبلاً يزيد من حركة النشاط والاقتناء للسلع الاستهلاكية، فتسبب هاته الحركة في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

#### 2.4. التضخم الناشئ عن العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض

قد يعود التضخم إلى انخفاض في المعروض من السلع والمنتجات بالنسبة لمستوى الطلب الكلي الفعلي السائد عند مستوى الاستخدام الشامل، وقد يصبح الجهاز الإنتاجي معطلاً أو ضعيفاً يتصف بعدم المرونة في كفاية الطلب الكلي الفعلي لأمر كثيرة منها:

- تحديد مرحلة الاستخدام الكامل؛
- عدم كفاية الجهاز الإنتاجي؛
- النقص في العناصر الانتاجية؛
- النقص في رأس المال العيني.

### 3.4. التضخم الناشئ عن زيادة النفقات:

هذا يعني أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يرجع إلى زيادة عناصر الإنتاج، دون حدوث أي تغيير في الطلب، وللعلم فإن أكبر سبب في زيادة نفقات الإنتاج يتمثل في زيادة معدلات الأجور، سببه رغبة العمال في زيادة دخولهم.

غير أن الحكومة والقطاع الخاص المنتج عند قيامها بالزيادة في الأجور وتلبية رغبات العمال، فإنه لتغطية هذه النفقات تقوم بالرفع من أسعار السلع والخدمات، والجدير بالذكر أن نسبة الزيادة في الأسعار تفوق نسبة الزيادة في أجور العمال، وبهذا يمكن القول أن المشروعات تحول عبئ الزيادة في النفقات إلى المستهلك الأخير عن طريق رفع المستوى العام للأسعار.

والجدير بالذكر أن رفع معدلات الأجور يحدث بشكل منتظم خلال فترات زمنية متوالية ومنتظمة نتيجة ممارسات ونشاط الاتحادات العالمية والوطنية للعمال والموظفين، التي تمارس ضغطاً منظماً ومستمراً على أصحاب المؤسسات وأرباب العمل، ومن ثم فإن رفع الأجور يتوقف على مدى قوة وصلابة وضغط هاته الاتحادات، مع العلم أن رفع معدلات الأجور مرتبط بارتفاع النفقات المعيشية للطبقة العاملة، فكلما عرفت نفقات هاته الأخيرة ارتفاعاً كلما زاد ضغط الاتحادات العالمية



لنقابة العمال. وفي الأخير يمكن القول أن الاتحادات العالمية تطالب برفع معدلات الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، وهكذا ترتفع الأسعار فالأجور فالأسعار... الخ وهذا ما عرف بـ "لوب الأسعار - الأجور".<sup>1</sup>

ويرجع سبب تضخم النفقات عموماً بالظواهر التالية:<sup>2</sup>

#### 1.3.4 ارتفاع في أسعار الواردات:

باعتبار أن الواردات تمثل جزء كبير من الناتج المحلي وتؤثر عليه بصفة مباشرة فإن ارتفاع أسعار الواردات يعكس ارتفاعاً في عوامل الإنتاج وبالتالي ترتفع أسعار السلع والخدمات وهذا ما يساهم في تضخم النفقات وزيادة معدلات التضخم بشكل مباشر.

#### 2.3.4 ارتفاع هوامش الأرباح:

في حالة ما إذا عمد أرباب العمل إلى زيادة هامش الربح بناءً على الاحتكارات للسلع الأساسية دون الزيادة في حجم النفقات الحقيقية (هذا ما يسمى بالزيادة في حجم الأرباح المحتجزة) فهذا حتماً سيؤدي إلى الزيادة قيمة النفقات.

#### 3.3.4 زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج:

أحياناً يكون ارتفاع النفقات سببه نقص المحاصيل الزراعية المحلية التي تدخل في الإنتاج الصناعي المحلي أو ارتفاع في أسعار المواد الأولية أو في نقلها وتأمينها أو الصيانة وهذا ما نجده في جل الدول المتخلفة وهذا ما يسبب في ارتفاع تكاليف

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود، دار الجامعات المصرية للنشر، الاسكندرية، مصر 1979، صص 254-255.  
<sup>2</sup> نبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سبق ذكره، صص 35-38،

المنتجات المصنعة مما يجعل أصحاب المشاريع يسعون إلى محاولة تعويض التكاليف وبالتالي ترتفع أسعار السلع والخدمات.

#### 4.3.4. زيادة الأجور:

باعتبار أن الأجور تمثل الجانب الأكبر من النفقة فإن ارتفاعها والذي يرجع في اغلب الأحيان إلى حركة النقابات واتحادات العمال فالزيادات في الأجور حتما يتحمل العبء المستهلكين عن طريق رفع الأسعار.

#### 4.4. التضخم البنائي أو الهيكلي:<sup>1</sup>

في هذا الصدد نجد أن الضغوط التضخمية للهيكل الاقتصادي ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج ونجد أسبابها إما في سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل شكل وطبيعة المشروعات والقطاعات أو السكان أو هيكل السوق، حيث تمثل ظاهرة التضخم بهاته المسببات حالة متوطنة منذ زمن بعيد في اقتصاديات العالم بما فيها الرأسمالية والمتخلفة، وذلك منذ الحرب العالمية الثانية والى حد الآن، ولقد عجزت السلطات والأجهزة النقدية عن الحد من هذا التيار التضخمي.

حيث يرى الهيكليون أن سبب نشوء هذا النوع إلى سببين رئيسيين:<sup>2</sup>

أ- تعاضم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي والاعتماد على الاستيراد لتلبية الحاجيات؛

ب- العجز في ميزان المدفوعات وما يتمخض عنه من هبوط في قيمة العملة مما يؤثر بصورة مباشرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص ص 259-260.  
<sup>2</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 298.

5. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:<sup>1</sup>

يعد التضخم من أخطر المشكلات الاقتصادية تعقيداً، ومن أكثر الأمراض خبثاً في اقتصاد أي بلد ذلك أنه له آثار وخيمة على جميع القطاعات الاقتصادية ويؤثر بالسلب حتى أفراد المجتمع، ومن الصعب علاجه نظراً لأن جذوره تمتد عميقاً في النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

يعتبر التضخم ظاهرة نقدية له آثار اقتصادية واجتماعية ما يتعدى خاصيته النقدية، فإنه يرتب نتائج متميزة تنعكس على مختلف فئات النظرية الاقتصادية.<sup>2</sup> مع أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي والثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية<sup>3</sup>

ومن بين آثاره هناك آثار اجتماعية وأخرى اقتصادية وسنوضحها فيما يلي:

## 1.5. الآثار الاقتصادية الناجمة عن حدوث ظاهرة التضخم:

أولاً: تفاقم العجز في الموازنة العامة وذلك بتراجع فائض الموازنة حيث يتزايد الإنفاق الحكومي بأمرين وهما:

- عندما تلجأ الحكومة للدفع أكثر مقابل مشترياتها ولتلبية حاجياتها، الأمر الذي يتطلب أكبر من الإيرادات وما يجعلها في حاجة لتمويل أكبر لمجابهة العجز في الموازنة العامة.

- من الواجب على الحكومة لمجابهة الضغط العام تأمين نفقات الضمان الاجتماعي وزيادة الرواتب التقاعدية لمجاراة الأعباء الناجمة عن التضخم.

<sup>1</sup> أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-246.

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مرجع سبق ذكره، ص 260.

<sup>3</sup> عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود، مرجع سبق ذكره، ص 263.

**ثانياً:** تآكل القوة الشرائية للنقد تأثر بالسلب على أصحاب الدخل الضعيفة كصغار التجار والحرفيين والمتقاعدين أصحاب الدخل الضعيفة، وبالتالي يؤثر عليهم في حجم مدخراتهم واستثماراتهم المستقبلية ويصابون بالإحباط بسبب الزيادة المتواترة في معدلات التضخم.

حيث تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة ولجوء الأفراد إلى الادخار السلبي، كما يحصل تناقص وانخفاض في حجم المردودية للأفراد الذين يستثمرون أموالهم.

ومن المتعارف عليه أن التضخم النقدي والمالي يجعل النقود لا تؤدي تلك الوظائف بكفاءة، وكلما زادت حدته كلما فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تفقد أهليتها كاملة، بمعنى أنها تفقد وظيفة القبول عند عامة الناس.<sup>1</sup>

**ثالثاً:** أثر التوقعات في زيادة الأسعار، عندما يرى الناس أن معدلات التضخم في ارتفاع مستمر هذا ما يدفع بهم إلى الحد من الادخار والتحايل في شراء الاحتياجات كأن يشتروا حاجيات الصيف في الشتاء والعكس وما يدفعهم كذلك للكف عن الادخار وبعضهم يقرر اللجوء إلى مجالات ذات سريع... وغيرها.

**رابعاً:** زيادة ظاهرة الاحتكار بين التجار خاصة عندما تكون التوقعات التضخمية في ارتفاع مستمر وبشكل مستمر .

**خامساً:** انتشار المضاربة وتزايد المخاطر في الأسواق بصفة عامة وذلك عندما تصبح السلع والخدمات أكبر غلاءً تتحول المدخرات إلى استثمارات غير منتجة كإقتناء الذهب والمجوهرات، حيث أن التسابق من أجل مجابهة الضغوط التضخمية المتصاعدة ينشئ المضاربات والاستثمارات غير المنتجة كما أن التنافس من أجل الحصول على التمويل

<sup>1</sup> أحمد محمد أحمد أبو طه، **التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012، ص 138.

يخلق جواً من الفوضى والمخاطرة في الأسواق الاقتصادية ويحدث كذلك حالة عدم التأكد من العوائد في بعض الحالات.

سادساً: يؤثر التضخم بالسلب على ميزان المدفوعات نتاج تضخم أسعار المنتجات المحلية وبالتالي تفسح المجال أمام السلع المستوردة من الخارج حيث يزيد الطلب عليها، ومن شأن هذا إحداث عجز في ميزان المدفوعات.

حيث يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية المنخفضة الثمن مقابل السلع المحلية المرتفعة الأسعار، مما يشجع المستوردات الأجنبية من الخارج، ويتبع ذلك ضعف موقف المصدريين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج والنتيجة تقليل حجم الصادرات إلى الخارج.<sup>1</sup>

سابعاً: حدوث الركود الاقتصادي والذي ينجم عنه تفاقم ظاهرة البطالة حين يعرف الاقتصاد حالة نمو ضعيفة بالإضافة إلى معدلات البطالة العالية، حيث يحدث هذا عندما لا يعرف الاقتصاد نماءً ويكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ثامناً: بما أن التضخم يتزامن مع انخفاض معدلات الفائدة فهذا يؤدي إلى تشاؤم المقرضين، وهو ما يؤدي بهم إلى إحجامهم عن الإقراض وبالتالي ينعكس ذلك على حجم الاستثمارات في الموارد المالية وما يسبب في إعاقة دوران الكتلة النقدية.<sup>2</sup>

## 2.5. الآثار الاجتماعية للتضخم:

أولاً: خلق الطبقة في المجتمع ويرجع سببه إلى سيادة النمط الاستهلاكي ما يعزز التمايز الطبقي، حيث يزيد تفاقم القوة الشرائية أصحاب الثروات غناءً وثراءً وفي

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، مرجع سبق ذكره، ص 208.  
<sup>2</sup> عبدالمطلب عبدالحاميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

الوقت ذاته يزداد أصحاب الدخل المحدودة والثابتة فقراً، وبالتالي يظهر شرائح في المجتمع تفرض ثقافتها وأخلاقها باعتبارها طبقة ثرية لا أكثر ولا أقل، فتأثر بالسلب على المجتمع وذلك من خلال قيمه وعاداته وهذا ما نجده في مجتمعات الدول النامية ظهور بعض العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمعات الغربية.

**ثانياً:** تراجع وتدهور قيم العلم والدين: حيث نجد تدهور قيم العلم والدين مقابل المال، وذلك من خلال هجرة الأدمغة والسعي جاهداً من أجل الحصول على لقمة العيش بغض النظر عن القيم الإنسانية والوازع الديني، فالعديد من أفراد المجتمع خاصة في الدول النامية تقوم بأعمال وامتهان مهن وحرف بعيداً كل البعد عن التفكير على أن مردودها حلال أم حراماً وبالأحرى هناك من يعلم أن مردود عمله مخالف للقيم الدينية نظراً لما يخلفه التضخم من تقاوم للقوة الشرائية.

**ثالثاً:** زيادة أزمة السكن والعنوسة في المجتمعات، ويرجع السبب في ذلك إلى المضاربات في مواد البناء والعقارات من طرف أرباب العمل وأصحاب الدخل المرتفعة جداً وهذا ما ينعكس سلبياً مباشرة على أصحاب الدخل الضعيفة، وما يحدث من مشكلات اجتماعية تهدد المجتمع، الأمر الذي ينكس على أعراف وعادات وتقاليد المجتمعات ومنظومة قيمها الاجتماعية، والأدهى والأمر أن هذا أصبح يهدد كيان الأسرة وهذا ما نلاحظه جلياً خاصة في المجتمعات العربية.

## المبحث الثاني: الأرقام القياسية للأسعار لقياس التضخم

تعتبر النقود كقياس للقيمة وكوسيط في عملية التبادل، ومنه فإن قياس التضخم في أي بلد يعتمد على محورين أساسيين أولاً التغيرات في أسعار السلع والخدمات أي وتيرة ومقدار الزيادة المستمرة في أسعار هذه الأخيرة، أما المحور الثاني يتمثل في منبع ومصدر إحداث الزيادات في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني.

سنعالج من خلال هذا المبحث أهم المقاييس المستخدمة في قياس التضخم.

### 1. تعريف الأرقام القياسية للأسعار

الرقم القياسي عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار<sup>1</sup> ومعنى ذلك أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين وتبنى على أساس المقارنة يسمى بسنة الأساس، ومن خلالها يتم مقارنة التطورات في الأسعار والنقود بناءً على سنة الأساس، مع أن الأرقام القياسية تعد أرقام ظرفية زمنية، نظراً لأنها تعبر عن مؤشرات زمنية خلال فترة زمنية معينة، وتعتمد الأرقام القياسية في الحساب والقياس على حجم الوحدات النقدية.<sup>2</sup>

إلا أن القياس باعتماد الأرقام القياسية (المؤشرات) **les Indices** يصبح الأمر بالغ الصعوبة للوصول إلى نتائج دقيقة باعتبار أن هذه المؤشرات تعتمد على أسعار بعض السلع وليس جميع أسعار السلع في الاقتصاد الوطني ولهذا يمكن القول أنها في بعض الأحيان تكون النتائج والقياسات غير دقيقة.

### 2. أنواع الأرقام القياسية لقياس التضخم:

<sup>1</sup> شافعي محمد، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978 ص 29.  
<sup>2</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 161.





المحلي بأسعار السنة الجارية للسنتين (2004-2005) على قيمة الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس (2000) المقدره بالأسعار الثابتة وعليه نحصل على قيمة المخفض الضمني وفي الأخير نقسم قيمة هذا الأخير للسنة الحالية 2005 على السنة المرجعية 2004 لنحصل على معدل التضخم والذي يقدر بـ: (12.96 %).

ويعد هذا الرقم القياسي من بين أكثر المقاييس استخداماً، بالإضافة أنه يعتبر من أدق المقاييس في الحساب لأنه يضم جميع أسعار السلع الاستهلاكية، مع أن هناك العديد من الدول والهيئات الدولية الاقتصادية التي تعتمد عليه في قياس معدلات التضخم وأكبر دليل أن صندوق النقد الدولي يعتمد عليه في قياس معدلات التضخم.

ويتم احتساب هذا الرقم من خلال:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الحالية في سنة معينة}}{\text{الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة}} \times 100\%$$

فإذا حصل ناتج القسمة وساوى 100 فإن ذلك دليل على استقرار مستويات الأسعار أما إذا كان حاصل القسمة أبر من 100 فإن ذلك ينبئ بأن هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.<sup>1</sup>

## 2.2. الرقم القياسي لأسعار الجملة:<sup>2</sup>

يدرس الرقم القياسي لأسعار الجملة مجموعة من السلع الاستهلاكية للمستهلكين وتضم المنتجات الحيوانية والنباتية، والدواجن والأسماك واللحوم بصفة عامة وغيرها من

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحمد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 164.  
<sup>2</sup> زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص 107.

المواد الغذائية الاستهلاكية والمواد الطاقوية والبتروكيمياوية والأدوية ومواد البناء وغيرها.

ولحساب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار الجملة يتم من خلاله جمع جميع أسعار السلع الرسمية للمواد السالفة الذكر وإحصائها في جميع مناطق الوطن بما فيها البدو والريف والحضر اعتماداً على الإحصائيات المعلن عنها من طرف الهيآت المختصة في هذا الشأن، ليتم بعدها مقارنة جملة هذه الأسعار الاسمية للسنة قيد الدراسة بالنسبة لسنة الأساس.

### 3.2. الرقم القياسي لأسعار التجزئة:<sup>1</sup>

إن هذا الرقم القياسي يستخدم كأداة لدراسة تطور القدرة الشرائية للمستهلكين، كما يعرف أيضاً بمؤشر كلفة أو غلاء المعيشة نظراً لارتباطه الوثيق مباشرةً بمدخيل العائلات والأسر.

كما يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي (الأسعار الجديدة) ومن خلال هذا الرقم القياسي يتم الاعتماد على الأسعار الرسمية الحقيقية دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحد وفقاً للسوق (قوى العرض والطلب) ويتم احتساب معدل التضخم وفق هذا الرقم القياسي بالاعتماد على طريقة العينة والتي يتم من خلالها اختيار عينة من فئة العائلات مختلفة في درجة الثراء والرفاهية أي فقيرة وغنية بطريقة عشوائية في المجتمع الواحد.

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، 164.

غير أن الاعتماد في هذا الرقم القياسي على اختيار عينة من المجتمع لا تعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، وذلك نظراً لحدوث تغيرات كبيرة في أنماط الاستهلاك بين المواد الأساسية أي الضرورية والكمالية في المجتمع بين الحين وآخر، وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التعويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية.

## المبحث الثالث: الفجوة التضخمية ومعايير قياسها

## 1. تعريف الفجوة التضخمية

لقد اعتبر كينز الفجوة التضخمية بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال بحثه الصادر عام 1940م الموسوم بـ كيف ندفع نفقات الحرب <sup>1</sup> "How to pay for the War" كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابياً بوحدات نقدية، بغية مساعدة السلطات النقدية والمالية الحكومية في اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي والحد من الظاهرة الخطيرة التي تفرض نفسها في الجهاز النقدي، وإعادة النظر في السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي والمالي في الاقتصاد القومي.

ولقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب على أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي بالنسبة للعرض الحقيقي في أسواق السلع، دون النظر لفائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج.

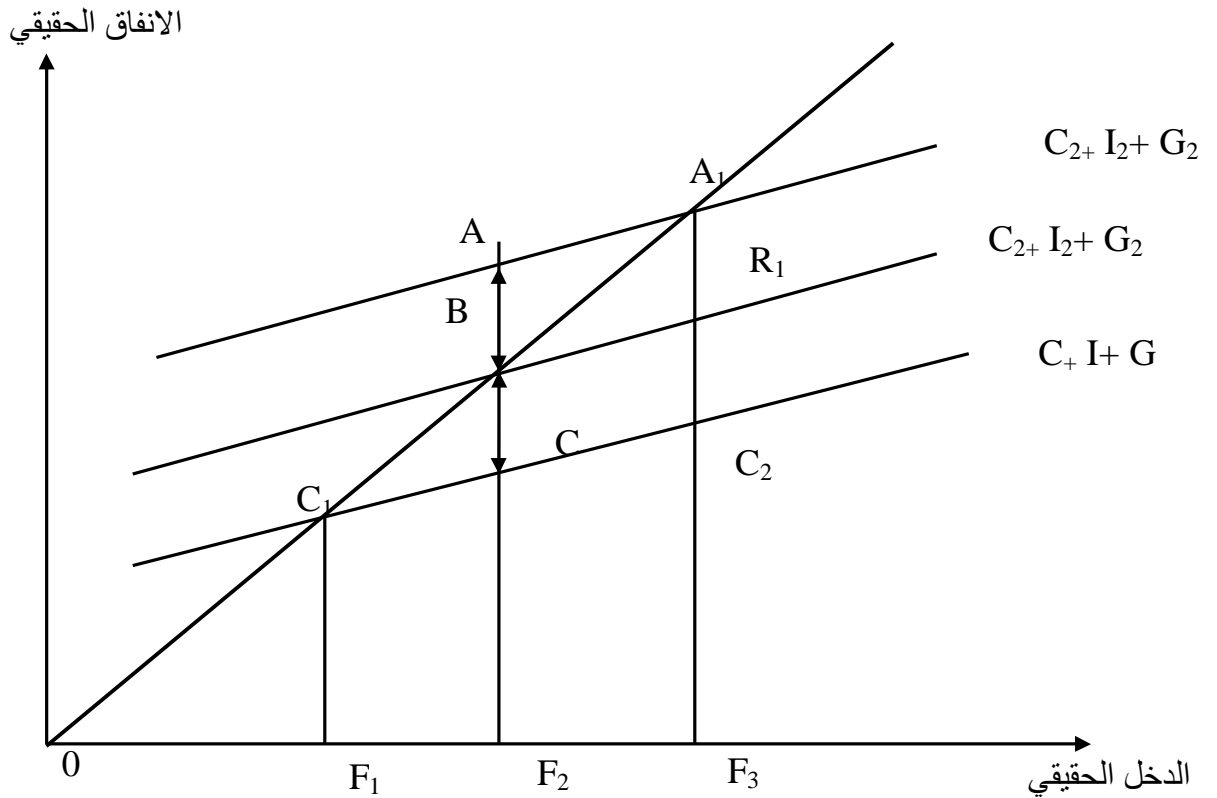
حيث أن الفجوة التضخمية تأتي نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو الزيادة الكبيرة في المعروض النقدي، وما سبق يحدث نتيجة الإفراط في الإنفاق الحكومي ودعم أسعار المواد الاستهلاكية من طرف الحكومات، كما يحدث ذلك نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوباً بالأسعار الحالية عن الناتج القومي الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة

<sup>1</sup> نيبيل الروبي، نظرية التضخم، مرجع سبق ذكره، ص 239.

كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.<sup>1</sup>

والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (03-01): الفجوة التضخمية في الاقتصاد



المصدر: عبدالمطلب عبدالحמיד. السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي. مرجع سبق ذكره، ص166.

الشكل البياني يوضح الفجوة التضخمية في الاقتصاد، من خلال المحورين الأفقي الذي يمثل الدخل الحقيقي والأفقي يمثل الإنفاق الحقيقي، والمنحنى  $C+I+G$  يعبر عن دالة الإنفاق الكلي الحقيقي. حيث يتحقق التوازن عند النقطة B عند مستوى التوظيف الكامل بين المسافة  $0 \rightarrow F1$  تمثل حجم الدخل الحقيقي الناتج عن الإنفاق في

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص165-166،

حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، أما المسافة  $0 \leftrightarrow F_2$  تعبر عن المسافة الانكماشية في الاقتصاد حيث يكون مستوى الطلب الكلي أقل من مستوى الدخل الحقيقي، كما تقاس الفجوة الانكماشية بين النقطتين  $F_1 \leftrightarrow F_2$  والتي تعبر عن الفرق بين مستوى الدخل التوازني عند النقطة  $0F_1$  والدخل الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل  $0F_2$  وللقضاء على الفجوة الانكماشية يجب إتباع وانتهاج السياسات النقدية والمالية والتي من شأنها القضاء على الخلل.

والمسافة  $A \leftrightarrow B$  تعبر عن الفجوة التضخمية كما تقاس كذلك ب المسافة  $F_2 \leftrightarrow F_3$  والتي تحدث عن السياسات التوسعية في إدارة أدوات السياسة النقدية والمالية للقضاء على الفجوة الانكماشية، والمتمثلة في تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي والتي تحدث الزيادات في الأسعار المحلية وبالتالي تنجم عنها الفجوة التضخمية، ولمعالجة الوضع يجب إتباع سياسات مالية ونقدية مرة أخرى للقضاء على الفجوة التضخمية.

## 2. المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية

هناك عدة معايير تستخدم في قياس الفجوة التضخمية ومن بين أهمها نجد:<sup>1</sup>

### 1.2. معيار فائض الطلب الكلي:

حيث تقاس الفجوة التضخمية وفق هذا المقياس من خلال الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة، أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في شكل فائض طلب **Excess Demand** يتمثل في زيادة حجم

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 168 - 171.

الطلب الكلي على السلع والخدمات في الناتج القومي الحقيقي للمجتمع ككل، مما يدفع بجملة مستويات الأسعار المحلية إلى أعلى مستويات ويستند هذا المعيار على الأفكار الاقتصادية التي تضمنتها النظرية الكينزية والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم، تدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

ويمكن صياغة المعيار وفقاً للمعادلة التالية:

$$D_x = (C_p + C_g + I + E) - Y \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$D_x$  تمثل إجمالي فائض الطلب.

$C_p$  تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

$C_g$  تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

$I$  تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

$E$  تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

$Y$  تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

من خلال المعادلة السابقة يتضح أنه في حالة ما إذا زاد مجموعة الإنفاق القومي بالأسعار الحالية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات الأسعار، غير أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات

والذي بدوره يحدث عجزاً في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي الفائض والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطاً تضخيمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة صافي فائض الطلب وفق المعادلة التالية:

$$D_{xn} = (D_x - F) \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن:

$D_{xn}$  : تمثل صافي فائض الطلب.

$D_x$  : تمثل إجمالي فائض الطلب.

$F$  : تمثل عجز الميزان التجاري.

و بإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز  $A$  فإنه يمكن صياغة المعادلتين (1) ،  
(2) في المعادلة (3) والتي تعبر عن صافي فائض الطلب.

$$D_{xn} = (A + X) - (Y + M) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن :

$X$  : تمثل الصادرات .

$Y$  : تمثل الواردات.

## 2.2. معيار فائض المعروض النقدي:

تحدد الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في



صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M \frac{M}{GNP} \times \Delta GNP$$

حيث أن:

G : تمثل الفجوة التضخمية.

$\Delta M$  : تمثل التغير في عرض النقود.

M: تمثل كمية النقود.

GNP: تمثل الناتج القومي الإجمالي.

$\Delta GNP$ : تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

ووفقا لهذا الميكانيزم فإنه يتطلب التساوي بين الزيادة في كمية المعروض النقدي في الاقتصاد وتلك النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة من أجل تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار.

### 3.2. معيار معامل الاستقرار النقدي:

يعتمد هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار نظرية الاقتصادي فريدمان الذي ربط فيها التضخم من خلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج القومي الحقيقي، حيث يرى الاقتصادي فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، ينتج عنها فائض طلب يدفع بالأسعار

نحو الارتفاع، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين التيار السلعي وتيار الإنفاق النقدي و يتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

$\Delta M$  : تمثل التغير في كمية النقود.

$M$  : تمثل كمية النقود.

$\Delta Y$  : تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

$Y$  : تمثل الناتج القومي الحقيقي.

و يتحقق التوازن في الاقتصاد وفقا لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل  $B$  مساوية للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود اكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي ، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقدي  $B$  موجبا، فإن ذلك يؤكد على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زاد قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب.

## المبحث الرابع: تفسير التضخم

تتفق أغلب هذه النظريات في أن السبب الرئيسي للتضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات، لكنها تختلف فيما بينها في الأسباب المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي، ولعل أهم هذه النظريات ما يلي:

1. تفسير التضخم وفق النظرية النقدية الكلاسيكية<sup>1</sup>

اهتمت النظرية الكلاسيكية بدراسة الاتجاهات العامة لأحوال النشاط الاقتصادي وما يصاحبها من مشاكل في الأجل الطويل وتركزت اهتماماتها في دراسة واكتشاف أسباب تطور الاقتصاد القومي والعملية التي يتم فيها هذا التطور في الأجل الطويل. وكان الكلاسيك لا يؤمنون بإمكانية تمويل التنمية من غير الفائض الاقتصادي، وانصب تحليلهم لعملية النمو على دراسة تطور العلاقة بين الأجور والأرباح والريع باعتبار أن هذا التطور يؤثر في التنمية الاقتصادية تأثيراً كبيراً، ومن هنا كانت المشكلة الأساسية التي يدور حولها التحليل الاقتصادي الكلاسيكي هي مشكلة الريع نظراً لصلتها بمشكلة السكان التي كانت من أمهات المشاكل التي اهتم بها الكلاسيك ولا سيما مالتس.

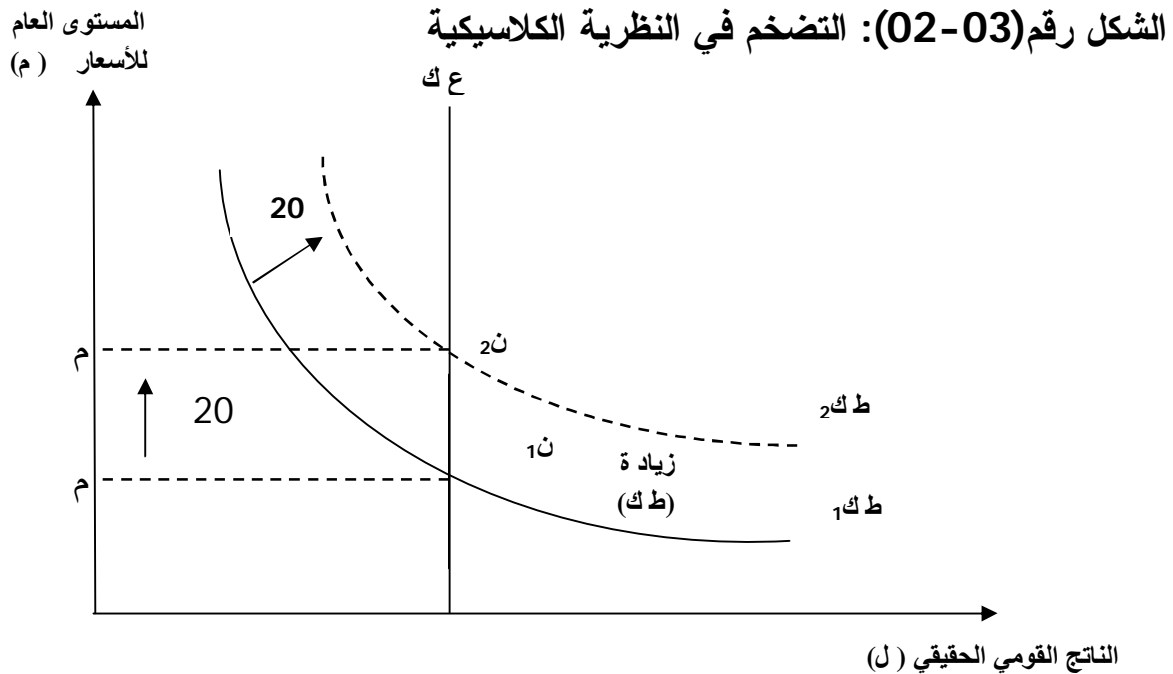
وكانت النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك في المجال النقدي حيث كانت تهتم بتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وقد كان من المعتقد أن كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم وإن الزيادة في كمية النقود هي السبب فيه ، ذلك لأن حالة التضخم الكبيرة التي حدثت عبر التاريخ كانت مصحوبة بزيادة في كمية النقود الذي يولد زيادة مفرطة في الطلب، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار ، إي

<sup>1</sup> نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1973 ص ص 58-63 (بتصرف).

أنه حالة من حالات عدم التوازن بين العرض والطلب النقديين ولذا فإنه يسمى بالتضخم النقدي.

وبناءً على ما جاءت به هذه النظرية فإنه إذا ازداد عرض النقود بالنسبة للطلب عليها انخفضت قيمتها، وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها.

وفقاً للنظرية الكلاسيكية أنه توجد علاقة مباشرة بين الزيادة في النقود والارتفاع في المستوى العام للأسعار، ويحدث هذا في ظل الافتراضات التي تبني عليها النظرية وهي: سيادة ظروف التوظيف الكامل، وثبات سرعة دوران النقود، وأن الطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط أي ليس هناك طلب ذاتي للنقود وبالتالي فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وبالتالي تكون هناك علاقة تناسبية بينهما ووفقاً لهذه النظرية أن التضخم يمثل ظاهرة نقدية بحتة سببها زيادة كمية النقود وما يترتب عليها من زيادة في الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار كما هو موضح في الشكل رقم (02-03).



المصدر: علي عبدالوهاب نجا آخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص

يتضح من هذا الشكل أنه في ظل سيادة ظروف التوظيف الكامل يكون منحني العرض الكلي رأسيًا وبالتالي، فإن زيادة كمية النقود بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بنفس النسبة، ومن ثم ينتقل منحني الطلب إلى جهة اليمين من (ط ك 1) إلى (ط ك 2) ويتحقق التوازن الجديد عند النقطة (ن 2)، ويترتب على ذلك ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة من (م 1) إلى (م 2) عند نفس مستوى الناتج القومي الحقيقي (ل').

حيث تعرض النظرية التقليدية في صورتين الأولى: وهي صورة المبادلات التي صاغها أرفنج فيشر وقد وجهت اهتماماتها إلى عرض النقود، والثانية: وهي صورة الأرصدة النقدية التي قدمها الفريد مارشال ثم بيجو وتسمى أيضا بمدرسة كامبردج واهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها، وتتمثل مبادئها فيما يلي.

أ- صورة المبادلات النظرية الكلاسيكية (معادلة فيشر): وتعتبر من بين أولى النظريات التي اهتمت بتفسير تقلب قيمة النقود وأشهرها، وفي مفهومها أن قيمة النقود تخضع للقوى العامة التي تحدد قيمة أي سلعة في السوق فتحدد قيمة النقود شأنها في ذلك شأن سائر السلع عند المستوى الذي يتكافئ عنده قيمة النقود من وقت لآخر إلى التغير الظروف المتصلة بالطلب أو العرض أو عليهما مستخدمة في ذلك يسمى بمعادلة التبادل.

وتقدم هذه الصورة النظرية الكلاسيكية معادلة يستنبط منها أن التغير في قيمة النقود يتمشى تمشياً عكسياً وبنفس النسبة مع التغير في كميتها إذا ظلت سرعة دورانها وكمية المبادلات ثابتة أثناء تغير كمية النقود، وأن المستوى العام للأسعار متغير تابع كما أن ثبات سرعة دوران النقود لا تتطلب لذاتها بل أن الطلب عليها طلب مشتق فقط.

ب- صورة الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج): وتتنظر هذه الصورة الي الطلب على النقود باعتباره طلبا على رصيد نقدي فتبدأ من افتراض أن كل فرد يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة في المتوسط من دخله السنوي الحقيقي في شكل نقدي، ومن الواضح أن جميع النقود التي توجد في الدولة توجد في أيدي الأفراد أو المشروعات أو غير ذلك فمجموع الأرصدة النقدية المختلفة هو الرصيد النقدي للدولة عامة، فالنظرية تقرر أنه في كل حالة من حالات المجتمع هناك نسبة معينة من الدخل الحقيقي للأفراد يرغبون في الاحتفاظ بها في شكل نقود سائلة. وهذه النسبة يمكن أن يعبر عنها كنسبة من الدخل القومي الحقيقي، فالنظرية تعتقد أن الأسعار تتغير بحسب تغيرات العلاقة بين عرض النقود والطلب الحقيقي عليها.

يتضح من عرض النظريتين السابقتين أنهما تبحثان في نفس الظاهرة إي مستوى الأسعار وعلاقته بكمية النقود مع اختلاف طريقة البحث، حيث أن المعادلة الأولى (معادلة فيشر) تهتم بفكرة الإنفاق وبسرعة تداوله وتتناول المعادلة الثانية (معادلة كامبردج) أن المال المحتفظ به سائلا، وبالتالي فإن الطريقة الأولى تهتم بالعوامل التي تحدد عرض النقود وتأثيرها على كميتها، وتفضل الثانية تركيز الجهد على العوامل التي يتوقف عليها طلب الأشخاص للنقود.

والجدير بالذكر فإن النظرية الكمية تبلور حقيقة هامة تتمثل في أن الزيادة في كمية النقود، ناتجة من ظروف عرض النقود أو ظروف الطلب عليها ، وتؤدي بالضرورة إلى ارتفاع في مستوى الأسعار . وذات الأمر ينطبق على نقصان كمية النقود ، فيؤدي بالضرورة إلى انخفاض في مستوى الأسعار. وعلى ذلك فإن التضخم وجهة نظر هذه النظرية الزيادة المحسومة في عرض النقود ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الأسعار دائما متكافئا مع معدل التغير في كمية النقود.

حيث كان رواد الفكر الكلاسيكي في بادئ الأمر كانوا يرون أنه في عملية تحديد قيمة النقود تبنى على أنها من السلع الأخرى باعتبار النقود المعدنية تعتبر معدن كباقي المعادن الأخرى وتحدد قيمتها بناءً على قوى العرض والطلب للسوق.<sup>1</sup>

وبناء على المبادئ التي جاءت بها النظرية الكمية يمكننا استنباط الأمور الآتية:<sup>2</sup>

أ- إن هدف النظرية هو البحث عن العوامل التي تحدد المستوى العام للأسعار وتفترض أن الإنتاج القومي ثابت أي أنها تفترض ضمناً حالة تشيل كامل لعوامل الإنتاج؛

ب- كما أنها افترضت أن النقود تطلب فقط لأغراض التبادل أي ليس عليها طلب مباشر كما افترضت فرضاً ينبع من الفرض السابق ومؤداه أن الدخل القومي ينفق بأكمله؛

ت- تشير النظرية- كموجة السياسة النقدية- وبتخفيض كمية النقود لمصافحة التضخم النقدي أي إتباع سياسة النقود الغالية وتشير بزيادة كمية النقود أي إتباع سياسة النقود الرخيصة لمقاومة الانكماش.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم ما يميز النظرية التقليدية أنها في الأصل نظرية عينة تبحث في تحقيق التوازن في الاقتصاد عيني لا نقود فيه وبعد ذلك تدخل النقود في النموذج بدون إحداث أي تؤثر في العلاقات العينية التي تحددت من قبل ، فالنقود عند التقليديين محايدة ليس لها أي دور سوى ترجمة العلاقات العينية إلى علاقات نقدية من طريق تغييرات المستوى العام للأسعار.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> نبييل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره ص ص 64-78 (بتصرف).

ومن هنا فإن أهم ما يميز التحليل الاقتصادي هو ازدواج التحليل. تحليل عيني وتحليل نقدي. ولكن التحليل العيني قد فاق التحليل النقدي . ويظهر ذلك بوضوح من عرض التقليديين النظري فجوهر النظرية الاقتصادية عندهم هو نظرية القيمة وهذه النظرية لا تبحث في الأثمان المطلقة وإنما يكمن بحثها في العوامل التي تحكم الأثمان النسبية بدورها هي المسؤولة عن كيفية تخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق أكبر مصلحة لكل من المنتج والمستهلك.

أما الانتقال من الأثمان المطلقة أو النقدية كما تظهر في السوق فلا يستدعي سوى إدخال النقود في الصورة دون أن يكون لها أي تأثير على التوازن الذي تم بالفعل لأسباب عينية، ويقتصر دورها على إعطاء الأثمان النسبية قيمة نقدية مطلقة ، وبعبارة أخرى يقتصر دور النقود على تحديد المستوى العام للأثمان في ظل أثمان نسبية حددتها من قبل العوامل العينية.

وقد يقول البعض أن صياغة النظرية الكمية التي تعتمد على الطلب على النقود (معادلة كمبرج دون معادلة التبادل) والتي تجعل ارتفاع المستوى العام للأسعار يرتبط بزيادة الطلب على النقود ، ذات علاقة وطيدة بين الطلب على النقود وبين المستوى العام للأسعار أي بالمستوى المطلق للأثمان وليس فقط بالعلاقة النسبية بينهما، وبمعنى آخر هل تأخذ النظرية الكمية على هذا النحو بالأثمان المطلقة.<sup>1</sup>

إن منطق النظرية التقليدية نفسه، كما لاحظته بانتكن، يتناقض مع الفكرة السابقة، وذلك إن قانون ساي يقرر أن السلع تتبادل مع بعضها البعض بحيث يخلق عرض السلع الطلب المقابل والمساوي له وأن الطلب وعرض كل سلعة يتوقف على ثمنها

<sup>1</sup>نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره ص ص 66-67.



النسبي يصرف النظر عن الأثمان المطلقة ، فالنقود ليست إلا ستار يحجب العلاقات الحقيقية التي تتوقف على الأثمان النسبية.

وعلى هذا النحو يتضح مما تقدم أنه على حين أن النظرية الكمية تقترض أن هناك طلبا على النقود يتوقف على الأثمان المطلقة، فإن قانون ساي يفترض أن الطلب يتوقف فقط على الأثمان النسبية. ومن ثم فإن نظرية كمية النقود لا يمكن أن تندمج في نظرية التوازن التقليدية، ومع ذلك فقد أوضح ليونيتيف تفصيلا لملاحظة باتتكن المشار إليها، إن النظام الكامل للتوازن الشامل ليس من الضروري أن يكون متناقضا.<sup>1</sup>

### تقدير النظرية الكمية:

شهدت النظرية الكمية العديد من الانتقاد لاعتبارات كثيرة منها .

أ- على أساس أن النظرية ترى أن العامل المسيطر على مستوى الأسعار هو كمية النقود، فإذا كان هناك فائض في عرض النقود، فإن ذلك يعني أن هناك فائضا في الطلب على السلع الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع الأسعار، حيث يرى البعض أن هذا ليس بالضرورة، والخطأ الذي يؤخذ على النظرية في هذا الصميم هو أنه من الممكن أن يصاحب الفائض في عرض النقود فائض في الطلب على الأصول المالية دون أن ينتج عن ذلك الارتفاع في الأسعار خلال الفترة الزمنية الواحدة؛

ب- إنها تقتصر بتعداد الأسباب التي يمكن أن تدفع لزيادة كمية النقود دون أن تبحث وراء هذه الأسباب الظاهرية عن السبب الحقيقي في ظهور التضخم؛

ج- تعتقد أن كمية النقود هي التي تحدد المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن التغيير في الكمية يؤدي إلى التغيير المماثل في مستوى الأسعار؛

<sup>1</sup>نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره ص 69.

د- أنها تعرف النقود تعريفاً جامداً مقتصر على الجانب الكمي فقط.

ورغم الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية ولا سيما من طرف نوجارو وافتاليون فإنها لا تزال مسيطرة على أذهان البعض، بالإضافة إلى أنها قد ساعدت على فهم وظيفة النقود.

## 2. تفسير التضخم وفق النظرية النقدية الحديثة<sup>1</sup>:

يرى كينز إلى أن التضخم هو "زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار.

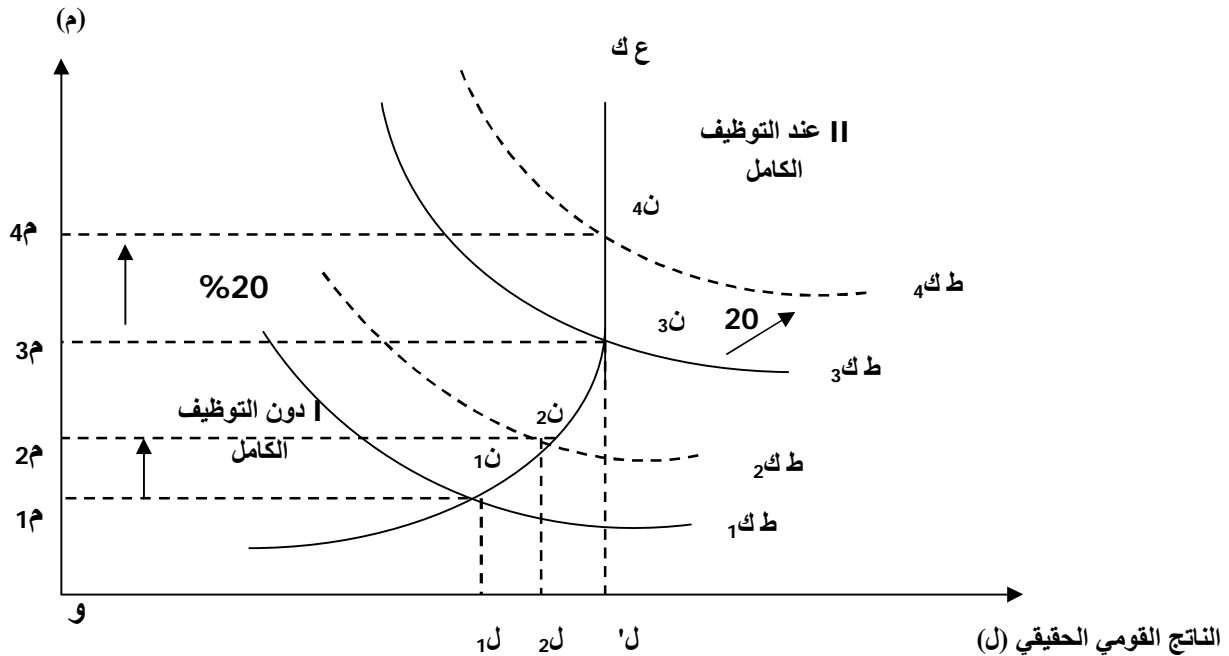
وقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وذلك باعتباره عاملاً هاماً في التأثير على مستويات الأسعار والتوظيف مستعينا في ذلك بأدوات اقتصادية كالمضاعف والمعدل إي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي ويعرف المضاعف (Multiplier) بأنه معامل عددي يعكس مدى الزيادة التي تحدث في الدخل القومي التي تنتج عن الأصلية في الإنفاق. عن طريق ما تمارسه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي. كما يعرف المعدل (Accelerator) بأنه "معامل عددي يوضح العلاقة بين الزيادة التي تحدث في الاستثمار والزيادة في الطلب الاستهلاكي".

<sup>1</sup> عبدالمطلب عبدالحמיד، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-150.

وفقا لهذه النظرية أن سبب التضخم هو حدوث زيادة في الطلب الكلي الفعال (**Effectuve Demand**)، بمعنى حدوث زيادة في الطلب الكلي لا تعادلها زيادة في الناتج أو العرض الكلي، مما يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار. و بالتالي فإن كل من النظرية الكينزية والنظرية الكلاسيكية يرجعون سبب التضخم إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي، غير أنهما يختلفان في سبب الزيادة في الطلب الكلي فترجع النظرية الكلاسيكية سبب زيادة الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، بينما النظرية الكينزية ترجع ذلك إلى زيادة أحد مكونات الطلب الكلي وهي: الاستهلاك ، الاستثمار ، الإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات حيث أن زيادة أحد هذه المكونات يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، ومن ثم ارتفاع في مستوى الأسعار وقد فرق كينز بين مرحلتين على حسب ظروف التوظيف في النشاط الاقتصادي وهو أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل أو عند مستوى التوظيف الكامل وذلك كما هو موضح في الشكل.

الشكل رقم (03-03): التضخم في النظرية الكينزية

المستوى العام للأسعار



المصدر: علي عبدالوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق

ذكره، ص 322.

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

I. أنه إذا كان الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل أي يوجد قدر من الموارد بدون استخدام، يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من ( ط ك1) إلى ( ط ك2) ينعكس جزئياً في زيادة الناتج من (ل1) إلى (ل2) وجزئياً في ارتفاع مستوى الأسعار من (ل2) ، وهنا يكون التضخم جزئياً ويزداد معدل الارتفاع في الأسعار كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، حيث تنخفض مرونة منحنى العرض الكلي.

II. أنه إذا كان الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل يكون منحنى العرض الكلي رأسياً، وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من ( ط ك3) إلى ( ط ك4) تنعكس بالكامل في ارتفاع مستوى الأسعار بنفس النسبة من (م3) إلى (م4) عند نفس مستوى الناتج (ل') ، وهنا تتفق النظرية الكينزية مع النظرية الكلاسيكية في أن زيادة الطلب تنعكس في ارتفاع الأسعار فقط وتمثل تضخم صافي غير أن هذه الحالة الاستثنائية والوضع الطبيعي وفقاً للنظرية الكينزية هو أن الاقتصاد يكون عادة دون مستوى التوظيف الكامل.<sup>1</sup>

وتقوم هذه النظرية على عدد من الافتراضات تتمثل فيما يلي :

أولاً: تفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، وأن الوضع الاقتصادي في حالة التوازن التام عند مستوى العمالة الكاملة، وذلك باعتبار أن العمالة الكاملة حالة استثنائية وليس عامة.

ثانياً: إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي ، وفي نفس الوقت يؤكد انخفاض الأهمية في بحث العلاقة بين

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 322-323.

كمية النقود والمستوى العام للأسعار على اعتبار إمكانية تحقيق زيادة في كمية النقود في الاقتصاد دون أن يصاحب ذلك الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وذلك نتيجة لزيادة درجة تفضيل السيولة وانخفاض سرعة دوران النقود.

**ثالثاً:** إن الدخل القومي يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار كما أن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب وعرض النقود.

**رابعاً:** ترى هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية العامة ، من خلال زيادة النفقات الحكومية عن الإيرادات الحكومية ، كم ترى بضرورة خلق فائض في الميزانية في حالة التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي ، وزيادة الإيرادات الحكومية .

وعليه فقد توصل "كيز" إلى إن التضخم هو: "زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة ، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار".

ويعتمد التحليل الكينزي على طريقة قياس الفارق الموجود بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد والقوة الشرائية المتواجدة في أيدي المستهلكين. ويتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

**المرحلة الأولى:** مرحلة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مستوى التشغيل الكامل:

و في ظل هذه الحالة فإن الموارد الاقتصادية المختلفة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية بمعنى أن هناك موارد اقتصادية عاطلة وغير مستغلة أي لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية للاقتصاد مستغلة وبالتالي فإن حدوث زيادة في الطلب والتي يترتب عليه حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لأن الزيادة في الطلب سوف

يُصاحبها زيادة في عرض السلع والخدمات وبالتالي زيادة في الأرباح التي يحققها المنتجون مما يدفعهم إلى زيادة إنتاجهم واستخدام الطاقات الإنتاجية العاطلة وبالتالي زيادة العرض الحقيقي من السلع وبما لا يؤثر على مستويات الأسعار إلا أنه وفي ظل زيادة الاستخدام لعوامل الإنتاج والاقتراب من استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في الضغوط التضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي ولا يعد هذا التضخم حقيقياً ويظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح وينشأ نتيجة عدة عوامل من بينها:

أ- عدم التشابه بين الموارد الإنتاجية نظراً لوجود عجز في أحدها، حيث لا يمكن استبداله بمورد إنتاجي آخر مما يترتب عليه حدوث التضخم؛

ب- الارتفاع المفاجئ للأجور نتيجة زيادة الطلب عن العمل وانخفاض معدلات البطالة؛

ج- اختلاف المرونة لإنتاج السلع في المدى القصير حيث تتميز السلع الإنتاجية بارتفاع مرونة إنتاجها في الزمن القصير استجابة للزيادة في الطلب عليها بينما تتمتع السلع الزراعية بمرونة زيادة إنتاجها وهذا ما يصحبه الارتفاع في مستويات أسعارها؛

د- رغبة المؤسسات الاحتكارية في زيادة أرباحها ، عن طريق زيادة أسعار بيع منتجاتها ، وذلك قبل وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل.

## المرحلة الثانية : مرحلة التشغيل الكامل

تعرف هذه المرحلة بمرحلة التشغيل الكامل حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها أي أنها الحالة التي تكون فيها الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية في حالة توظيف كامل، حيث يؤدي حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها، إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود مواد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع، لأن الزيادة في الطلب الكلي لا يصاحبه زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات، حيث تكون مرونة عرض عناصر الإنتاج مساوية للصفر. نظراً لكون عناصر الإنتاج تعمل بطاقتها القصوى ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج القومي فائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمى كينز هذا التضخم "التضخم البحت" وقد وصف هذه الحالة بالتضخم الحقيقي **Real inflation**.

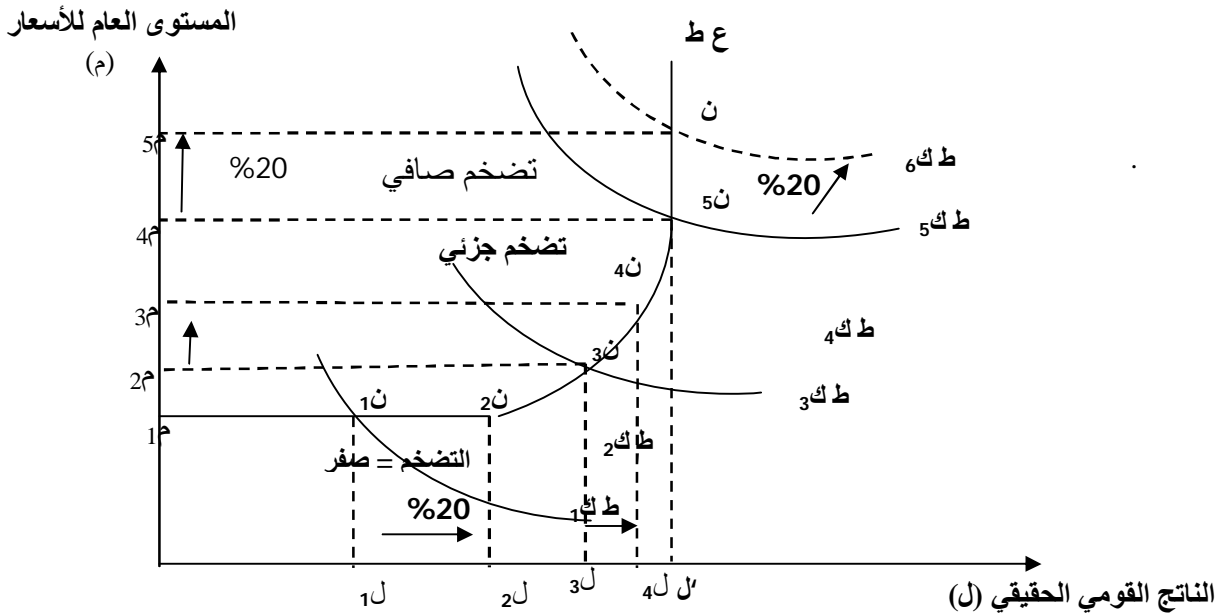
بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النظرية ترى بأنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في المستوى العام للأسعار وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود، زيادة في تفضيل السيولة والاحتياز لدى الأفراد وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات.

أي أن التضخم وفقاً لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق العرض الحقيقي بشكل محسوس وبصورة مستمرة، وبما يؤدي إلى خلق سلسلة من الارتفاعات في المستوي العام للأسعار، وذلك ما يعبر عنه بفائض

الطلب Demand Excess، ويقصد به أن الطلب الكلي علي السلع والخدمات في الاقتصاد تفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية ، مما يؤدي إلي حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار .

لقد تم تطوير هذا التحليل الكينزي على يد الكينزيين الجدد، الذين يرون أن سبب التضخم هو زيادة الطلب الكلي وأن أثر ذلك على مستوى التوظيف والأسعار ويتوقف على الظروف التي يمر بها النشاط الاقتصادي وبالتالي، مرونة منحنى العرض الكلي، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (03-04)، حيث ميز هؤلاء الاقتصاديين بين ثلاث حالات وفقا لظروف النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### الشكل رقم (03-04): التضخم وفقاً لتحليل الكينزيين الجدد



المصدر: علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 324..

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 323.



يتضح من هذا الشكل ما يلي :

أ- أنه إذا كان الاقتصاد في حالة كساد شديد أي يوجد قدر كافي من الموارد بدون استغلال يكون منحنى العرض الكلي لا نهائي المرونة وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من (ط ك1) إلى (ط ك2) تنعكس بالكامل في زيادة الناتج فقط وبنفس النسبة من (ل1) إلى (ل2) ولا يترتب على ذلك أي ارتفاع في مستوى الأسعار وهنا يكون التضخم مساويا للصفر؛

ب- إذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل يكون منحنى العرض الكلي موجب الميل' وبالتالي:تنعكس زيادة الطلب الكلي من(ط ك3) إلى (ط ك4) جزئيا في زيادة الناتج من (ل3) إلى (ل4) وجزئيا في ارتفاع مستوى الأسعار من (م2)إلى (م3)وهذا يمثل تضخم جزئي وهذه هي الحالة الطبيعية والأكثر حدوثا وفقا للتحلي الكينزي؛

ج- إذا كان الاقتصاد في حالة توظيف كامل يكون منحنى العرض الكلي غير مرن بالنسبة لمستوى الأسعار وبالتالي فإن زيادة الطلب الكلي من ( ط ك5) إلى (ط ك6) تنعكس في ارتفاع في مستوى الأسعار بنفس النسبة من (م4) إلى (م5) بدون التأثير بمستوى الناتج (ل') ويمكن تحديد اثر زيادة الطلب الكلي وانعكاسها في زيادة مستوى الناتج ومستوى الأسعار من خلال العلاقة التالية :

معدل الزيادة في ( ط ك ) = معدل النمو الناتج الحقيقي + معدل التضخم.

و بالتالي فإنه إذا كان:

1- منحنى العرض لا نهائي المرونة ( حالة الكساد الشديد):

❖ معدل الزيادة في ( ط ك ) = معدل النمو في الناتج الحقيقي، ولذا يكون معدل التضخم مساويا للصفر؛

## 2- منحنى العرض الكلي موجب للميل ( الاقتصاد قريب من التوظيف الكامل)

معدل الزيادة في ( ط ك ) تكون اكبر من معدل النمو في الناتج الحقيقي ولذا يكون معدل التضخم موجب ويزداد معدل التضخم هذا كلما انخفضت مرونة منحنى ( ع ك ) واقترب الاقتصاد من حالة التوظيف الكامل والعكس صحيح؛

## 3 - منحنى العرض الكلي عديم المرونة (حالة التوظيف الكامل):

❖ معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي = صفر ولذا يكون معدل التضخم مساويا لمعد الزيادة في الطلب الكلي؛

يتضح مما سبق أن التضخم في كل من النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية يكون مصدره الزيادة في الطلب الكلي وإن كانت النظريتان تختلفان في سبب زيادة الكلب الكلي - كما سبق توضيحه - كما أن هناك اختلاف آخر بين النظريتين فيما يتعلق بنوع التضخم حيث يفترن التضخم في النظرية الكلاسيكية بثبات مستوى الناتج في حين يرتبط في النظرية الكينزية بزيادة مستوى الناتج عادة<sup>1</sup>.

## 3. تفسير التضخم وفق النظرية المعاصرة:

### 1.3. النظرية الكلاسيكية الحديثة لكمية النقود:

يعتبر فريدمان رائد المدرسة النقدية ومجدد تصوراتها الفكرية حيث أعادت النظرية الكمية إلى الحياة في صورة جديدة، فحسب فريدمان فإن النظرية الكلاسيكية صحيحة والخطأ في فهمها يكمن في حصرها في تفسير تغيرات النمو للمستوى العام

<sup>1</sup> علي عبدالوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 324-326.

للأسعار عن طريق تغيرات الكتلة النقدية فهي نظرية عامة تجعل من العامل النقدي العامل المحوري الذي يقوم بتفسير الاختلال في المدى القصير بالنسبة لمختلف الأسواق.

ويرى فريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار.

حيث أن ميكانيزم التوازن عند فريدمان يرتبط بعاملين هما: العوامل المحددة للمطلب والعوامل المحددة لعرض النقود والمتمثلة في النقطة التي يتقاطع منحنياتها.

إضافةً أن فريدمان قد أعطى أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى العام، فالتخير في الناتج أو الدخل الحقيقي والتخير في الطلب على النقود كمفسر للقوى التضخمية في البلدان المختلفة وبعد هذا الطرح أكثر واقعية وتفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية أيضاً أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية.

ومما سبق يتضح أن هذه النظرية تنظر إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن أصله هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر ويتصور فريدمان أن التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير في كل من الناتج القومي وأسعار بنسب متفاوتة وبالتالي فوفقاً لتلك النظرية أن مصدر الارتفاع التضخمي يرجع على زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، مرجع سبق ذكره، ص 172.

ويعرف تضخم الطلب أي التضخم بسبب الطلب على أنه (كمية كثيرة من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع)، وأن هذا التضخم يكمن في أن ميل الأسعار للارتفاع في مواجهة الفائض في الطلب ينتج عنه انتقالاً آلياً بفضل عوامل خارجية في منحى الطلب الكلي.<sup>1</sup>

حيث يرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أذواق المستهلكين والأفضليات التي يرونها على الاعتبارات الآتية:

أ- الدخل الثابت أو ثروة الأفراد باعتبارها عنصر أساسيا في الطلب على النقود حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد في تحديده على تجارب الماضي وواقع الحاضر والتوقعات عن المستقبل، ولم يقتصر مفهوم فريدمان في تحديد للثروة على الثروة المادية فحسب، بل تعدى ذلك إلى العنصر البشري أيضا، حيث كلما زاد الطلب على النقود، خاصة في ظل الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، باعتبار أن الثروة غير البشرية يمكن تحويلها إلى صورة نقدية، في حين أن الثروة البشرية يصعب تحويلها إلى استخدامها في توليد الدخل، خاصة في فترة البطالة؛

ب- العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة وذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة، سواء تم الاحتفاظ بها في صورة نقدية، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها في صورة عينية من خلال اقتناء الأصول العينية كالسيارات والعقارات؛

وتتحدد تكلفة الاحتفاظ بالنقود بالعائد المفقود نتيجة الاحتفاظ بالنقود في صورتها النقدية وعدم استثمارها في احد المجالات الاستثمارية التي تحقق عوائد مرتفعة تعوض النقص في القوة الشرائية لوحدة النقد، وبالتالي عدم الحصول على إي عائد من

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص209.

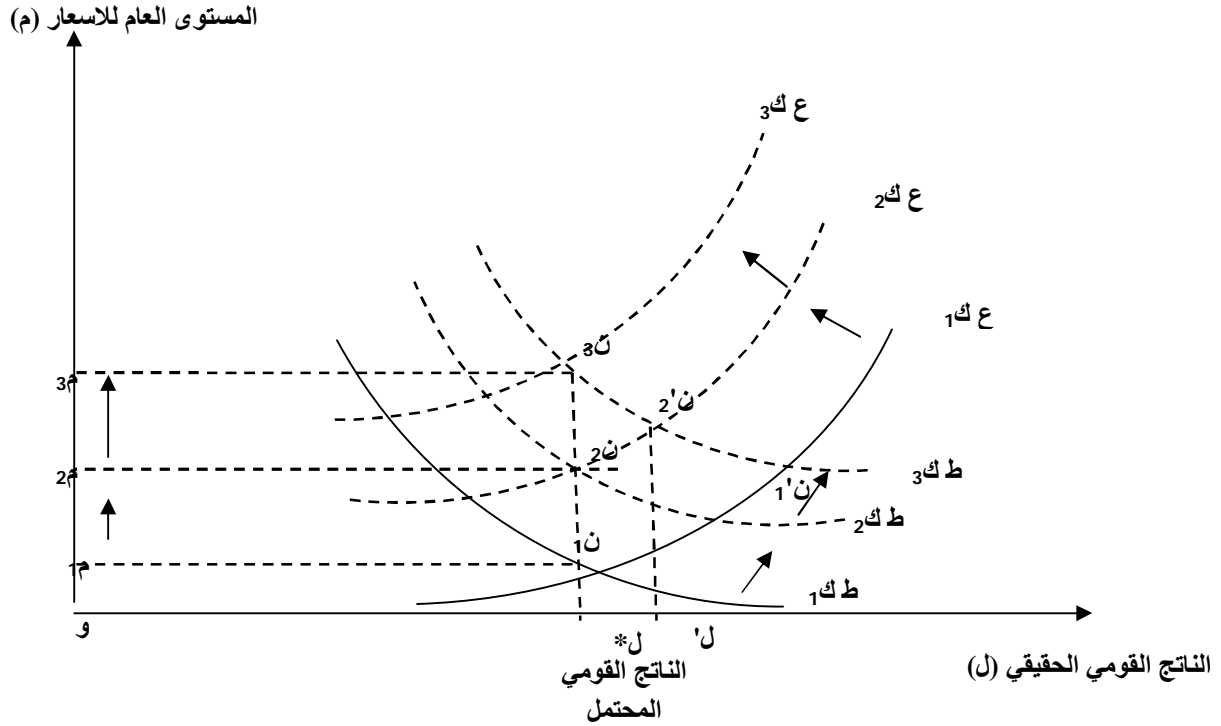
الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق وبين النقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

و رغم أن النقديين يؤمنون بسيادة ظروف التوظيف الكامل أيضا كما عند الكلاسيك إلا أن النقديين فرقوا بين نوعين من التوظيف الكامل هما:<sup>1</sup>

- **التوظيف الكامل النظري** : ويكون مستوى التوظيف 100% عندما تتعدم البطالة وهذا الأمر يصعب تحقيقه عمليا.
- **التوظيف الكامل العملي أو غير التضخمي** : وهو يتمثل في الاستخدام الكفء لقوة العمل الذي يسمح بحد أدنى من البطالة الطبيعي ويكون معدل البطالة في حدود 5% تقريبا، ويتحقق توازن الاقتصاد عنده عادة وبالتالي فإنه وفقاً لتحليل النقديين أن سبب التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي بما يفوق معدل نمو الناتج مما يؤدي لزيادة نصيب الوحدة من الناتج من كمية النقود وبالتالي ترتفع الأسعار ويمكن توضيح ظاهرة التضخم بيانياً وفقاً للفكر النقدي كما في الشكل (03-05) باستخدام منحنيات الطلب الكلي والعرض الكلي وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي وليكن 5% مثلا الذي يتحقق عنده مستوى الناتج المحتمل.

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص326-327.

الشكل رقم (03-05): التضخم وفقا لفكر النقديين



المصدر: علي عبدالوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 327.

يلاحظ من هذا الشكل أن وضع التوازن يتحقق عند النقطة (1ن) بتعادل (ط ك 1) مع (ع ك 1) عند مستوى التوظيف الكامل غير التضخمي ومستوى الناتج المحتمل (ل\*) ويسود المستوى العام للأسعار (م1).

فإذا حدثت زيادة في عرض النقود في فترة قصيرة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى جهة اليمين من (ط ك 1) إلى (ط ك 2) ويتحقق التوازن مؤقتا عند النقطة (2ن) ويزداد مستوى الناتج القومي عن الناتج المحتمل (ل\*) ويصبح (ل') وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي أقل من معدل البطالة الطبيعي ويتسبب هذا في زيادة الطلب على العمال ومن ثم ترتفع الأجور وتزداد تكاليف الإنتاج مما يترتب عليه نقص العرض الكلي وانتقاله إلى جهة اليسار تدريجيا من (ع ك 1) إلى (ع ك 2) ويتحقق التوازن عند النقطة (2ن) ويعود مستوى الناتج إلى

مستوى الناتج المحتمل (ل\*) ولكن مع ارتفاع مستوى السعار من (م1) إلى (م2) وإذا زاد عرض النقود مرة أخرى يزداد الطلب الكلي وينتقل إلى (ط ك3) ويتحقق التوازن مؤقتا عند (ن'2) ونتيجة لزيادة الطلب على العمال وزيادة الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج ينخفض (ع ك) وينتقل يسارا إلى (ع ك.3) ويتحقق التوازن مرة أخرى عند نفس مستوى الناتج ولكن عند مستوى أعلى من الأسعار هو (م3)

وبالتالي فإن الزيادة في استمرار في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بينما يظل الناتج القومي الحقيقي ثابت عند مستوى الناتج المحتمل وهو ما يؤكد عليه الفكر النقدي أن سبب التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي خاصة في الدول النامية لتمويل عمليات التنمية في هذه الدول مما يؤدي إلى أن قوي الطلب الكلي تنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج من السلع والخدمات وبالتالي ينعكس ذلك في صورة ارتفاعات مستمرة في مستويات الأسعار وزيادة معدلات التضخم ومما يزيد من حدته هو جمود الأسواق المالية والنقدية بهذه الدول فضلا عن جمود الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية غير الملائمة.<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يتبين لنا مدى التقارب بين آراء كلا من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي والنظرية الكمية الحديثة وذلك من خلال اعتقادهما أن التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج غير أن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض ثبات كلا من الإنتاج وسرعة تداول النقود والتي تمثل نقطة الاختلاف بين النظرية الكمية الحديثة.

ونظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي حيث أن نظرية الكمية الحديثة لم تفترض حالة التوظيف الكامل وعلى ذلك يعتبر حجم الإنتاج عنصر متغير، وذلك بعكس

<sup>1</sup> علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص ص 328-329.

الآراء التي وردت في الفكر الكلاسيكي، ويرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع - على سبيل الافتراض - مع زيادة حجم النتائج الإجمالي سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى ويرجع الانخفاض في المستوى العام للأسعار نتيجة لانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في المجتمع.<sup>1</sup>

### 2.3.. المدرسة السويدية الحديثة:<sup>2</sup>

جعلت المدرسة السويدية الحديثة للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطة الإنتاج القومي من جهة أخرى.

استتبقت أفكارها هذه المدرسة والتي انتشرت نتيجة أزمة البطالة التي عانت منها السويد في الثلاثينيات من القرن الماضي وتبنى هذه المدرسة تفسيرها لمفهوم التضخم على اعتبار أن للتوقعات أهمية كبيرة للتحليل النقدي لظاهرة التضخم، وذلك على اعتبار أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل حسب أفكار كينز، وإنما تتوقف أيضا على خطط الإنفاق القومي وخطط الإنتاج القومي أي أنها تتوقف على خطط الاستثمار والادخار في الاقتصاد، ووفقا لهذه النظرية فإنه لا يوجد أي يتساوى للاستثمار المخطط مع الادخار المحقق إلا في حالة تحقيق التوازن باعتبار أن قرارات الاستثمار يتخذها رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الاستثمارية بناءً على دوافع ورغبات تملئها عليهم مصالحهم المادية ممثلة في تحقيق عائد كبير من الاستثمار والتي تختلف بدورها عن الحوافز التي تدفع الأفراد للادخار في المؤسسات الادخارية المتخصصة.

<sup>1</sup> زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، مرجع سبق ذكره، ص 165.  
<sup>2</sup> نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص 74-78،



وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها للتضخم من خلال التمييز بين أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، استنادا على الفكرة التي استند عليها بنت هانسن، والتي مؤداها أن الطلب على السلع لا يتضمن طلبا على العمل، والذي يعد مخالفا لأفكار كينز والتي ترى أن الطلب على السلع يتضمن بدوره طلبا على العمل .

وينطلق بنت هانسن في تفسيره للضغط النقدي التضخمي باعتباره يواجه أسواق السلع وفي نفس الوقت يواجه أسواق عوامل الإنتاج، حيث أن هذا التفسير يتعلق بالحالات التضخمية حالات الضغط النقدي التضخمي سواء كانت حالات الضغط النقدي، والتي يوجد فيها فائضا في الطلب النقدي التضخمي في أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج، أو أن تكون تلك الحالات في السوقين معا، ويتحقق فائض الطلب النقدي في مجموع أسواق السلع عندما يكون فائض الطلب في أسواق السلع موجبا، في حين ينشأ فائض عرض نقدي في مجموع أسواق السلع عندما يكون فائض الطلب على أسواق السلع الفردية سالبا، بيد أن التوازن النقدي يتحقق في هذا السوق عندما تكون القيمة الكلية لفائض الطلب في أسواق السلع مساوية للصفر<sup>1</sup>.

أما فيما يتعلق بفائض الطلب النقدي في أسواق عوامل الإنتاج فإنه يتحقق عندما يكون مجموع قيم فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج موجبا، ويتحقق فائض في العرض النقدي عندما يكون مجموع قيم فائض الطلب في هذه الأسواق سالبا كما يتحقق التوازن في هذا السوق عندما تكون القيمة الكلية لفائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج مساوية للصفر.

<sup>1</sup>نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-78،

## خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن الاستنتاج أن ظاهرة التضخم توصف بالعالمية قد تصيب العديد من اقتصاديات العالم بما فيها الرأسمالية والدول النامية، فمن خلال تعريف التضخم والأنواع نلتمس أن حدوث ظاهرة التضخم لها علاقة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية - الدخل، الأسعار والعملة... الخ - فالتغير وعدم الجدوى في المتغيرات الاقتصادية يحدث الظاهرة بحسب مستوى التغير.

والسبب في حدوث الظاهرة يرجع إلى العديد من العوامل منها بدافع العرض الكلي والآخر إلى الطلب الكلي، كما أنه هناك آثار اقتصادية واجتماعية تصيب الاقتصادية القومية بنفس درجة وحدة الظاهرة، ولقياس الظاهرة هناك مقياسين للقياس أما الأول يتمثل في الرقم القياسي للأسعار والثاني الفجوة التضخمية، ونجد عدة نظريات اهتمت بتفسير ظاهرة التضخم فنجد منها: النظرية النقدية الكلاسيكية والنظرية النقدية الحديثة، وأخيراً النظرية المعاصرة.

## **الفصل الرابع: أثر السياسة النقدية والمالية في مكافحة**

**التضخم-دراسة حالة الجزائر 2000-2014**

**المبحث الأول: السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال برامج التصحيح**

الهيكلية.

**المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم خلال الفترة**

2000-2014.

**تمهيد:**

من خلال الفصول السابقة نلتمس ونؤكد أنه للوصول إلى نتائج ايجابية وأهداف اقتصادية هامة وللوصول إلى الاستقرار الاقتصادي يجب الاعتماد على التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، لأنه هناك تكاملاً قوياً بينهما ونقاط التقاء عديدة ومنها المستوى العام للأسعار والدخول... الخ من جهة، والتفاعل بينهما يؤدي إلى حالي الركود والتضخم من جهة أخرى.

فاقتصاديات الدول النامية عرفت عدة تحولات اقتصادية والجزائر واحدة من الدول النامية، حيث عرفت عدة تطورات خاصة على مستوى السياسة النقدية والمالية عقب حصولها على الاستقلال السياسي، حيث انتهجت عدة خطط تنموية من أجل خلق توازنات بين السياستين والوصول إلى اقتصاد قوي، وستقتصر دراسة هذا الفصل على السياستين النقدية والمالية خلال فترة التصحيح الهيكلي وبعدها.

## المبحث الأول: السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال برامج التصحيح الهيكلي

### 1. السياسة النقدية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

إن من بين أهم أهداف السياسة النقدية هي إدارة الطلب الكلي من خلال مراقبة العرض النقدي، حيث أصبح بنك الجزائر مؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في إدارة السياسة النقدية والنظام البنكي وفي ظل برامج التصحيح الهيكلي تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان أهمها:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف قدره 20%؛
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 7% عام 1989، وإلى 5,11% عام 1991؛
- إنشاء سوق مابين البنوك كجزء من السوق النقدي؛
- تقليص الزيادة من الكتلة النقدية من 21% عام 1993 إلى 14% عام 1994؛
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 05%.

حيث يكمن الهدف من هذه الإجراءات الحد من الضغوط التضخمية وامتصاص الفائض من السيولة النقدية المتراكمة خلال فترة الاقتصاد المخطط، بالإضافة إلى الحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى في السوق ومن خلال الجدول الموالي (4-1) سوف نتعرف على نتائج برامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية:

## الجدول رقم (4-1): نتائج برامج التصحيح الهيكلي على الوضعية النقدية خلال الفترة من 1993 إلى 1998 الوحدة: مليار دينار

إعادة التمويل/ القروض للاقتصاد	التداول النقدي/ الكتلة النقدية	التداول النقدي / الناتج المحلي الخام	معدل التضخم %	الكتلة النقدية M2	نسبة السيولة %	القروض للاقتصاد	القروض للدولة	القروض الداخلية	الموجودات الداخلية	الموجودات الخارجية الصافية	
7,12	8,33	1,18	20,5	6,625	2,52	4,231	1,522	6,753	3,601	9,23	1993
5,16	8,30	3,16	29,0	7,723	2,52	8,305	6,468	4,774	3,663	4,60	1994
3,33	2,31	7,12	29,8	6,799	7,40	6,565	6,401	2,967	3,773	3,26	1995
8,32	8,31	3,11	18,7	0,915	7,35	8,776	5,280	3,1057	3,781	9,133	1996
6,29	2,31	1,12	5,7	5,1081	9,38	3,741	6,423	9,1164	4,799	3,350	1997
0,25	9,24	0,14	5,0	5,1592	3,56	2,906	2,723	5,1273	0,1010	7,280	1998

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 227.

من خلال الجدول السابق (4-1) يتضح لنا تزايد حجم الكتلة النقدية وبالخصوص خلال الثلاث سنوات الأولى 1993، 1994، 1995 على التوالي ويرجع ذلك إلى دعم الدولة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والقيام بتطهير البنوك العمومية، ونلاحظ كذلك انخفاض القروض المقدمة للدولة خلال الفترة من 1993 إلى 1996، أما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد فقد عرفت توسعاً هاماً، ونظراً لتحكم البنك المركزي في السياسة النقدية انجر عنه انخفاض معدل التضخم من 20,5% عام 1993 إلى 5,0% سنة 1998. حيث أنه خلال فترة الاقتصاد الموجه عرفت مؤشرات الاقتصاد انتعاشاً ملحوظاً.<sup>1</sup>

## 2. السياسة المالية في الجزائر في ظل برامج التصحيح الهيكلي

تعتبر السياسة المالية التوسعية السبب الرئيسي في تفاقم معدلات التضخم وتصاعد مشكلة المديونية الخارجية والعجز الخارجي، بحيث سعت السياسة الحكومية إلى إبرام العديد من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بغية إحداث استقرار وفائض في الميزانية الحكومية من خلال إعادة ضبط الإنفاق الحكومي وتطهير محافظ البنوك العامة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهيرها ونظراً لانخفاض ادخار العائلات.

حيث سعت الحكومة الجزائرية إلى تكوين ادخار عام يسمح بانتعاش الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل والمتوسط، باعتبار أن الادخار العام يعتبر المحرك الأساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى إلغاء جميع أشكال الدعم ووضع نظام ضريبي فعال.

### 1.2. تطور مؤشرات السياسة المالية خلال فترة التصحيح الهيكلي

<sup>1</sup> للمزيد أنظر 124-123 p, F. Renversez, Eléments d'analyses monétaire, édition Dallo, 1988,

ومن بين أهم خصائص السياسة المالية التي تميزت بها هاته الفترة تكمن في توسيع الرسم على القيمة المضافة وتوسيع الوعاء الضريبي والتحصيل الجبائي، إضافة إلى إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وزيادة الوعاء الضريبي، فقد تم تخفيض الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38% ليصل إلى 30%.

أما فيما يخص الإنفاق الحكومي فقد انخفض حجم الإنفاق الجاري خاصة الأجور وذلك تجنباً لارتفاع المستوى العام للأسعار، وجراء الأزمة العالمية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا سنة 1998م والتي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط وباعتبار الجزائر من بين الدول التي تعتمد في دخلها الوطني على ريع النفط فقد أثرت عليها هذه الأزمة بشكل كبير فلجأت الجزائر آنذاك إلى ترشيد النفقات وبخاصة نفقات التجهيز (الإنفاق الرأسمالي).<sup>2</sup>

ومن خلال الجدول الموالي سنتعرف على نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة:

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 224-225.



الجدول رقم (4-2): نتائج برنامج التصحيح الهيكلي على متغيرات المالية العامة  
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

الإيرادات المالية	الجبابة البترولية	الإنفاق الحكومي	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	رصيد الموازنة	رصيد الخزينة العامة	الرصيد الإجمالي للخزينة العامة	
86,31	57,16	12,32	2,24	96,7	-26,0	-25,0	-51,0	-1994 1995
8,29	17,7	1,29	22	1,7	7,0	-2,0	3,0	-1995 1996
1,31	9,17	4,29	4,22	7	7,1	-1,0	6,1	-1996 1997

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 225.

من خلال الجدول (4-2) نلاحظ سعي الدولة إلى تقليص حجم الإنفاق الحكومي من خلال حجم الأجور والرواتب وزيادة معدلات الضرائب وتخفيض حجم الطلب الكلي والسماح بتشكيل إيرادات ومداخل مالية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية عبر جميع القطاعات والعمل على تطهير البنوك العمومية.

وبعد انتهاء فترة التصحيح الهيكلي لسنة 1998 أصبح اقتصاد الموازنة العامة الشغل الشاغل للسلطة الحكومية، حيث تركزت السياسة المالية على محورين أساسيين هما: الاستدامة والنمو، ففي السداسي الأول من سنة 1999 تميزت سياسة الدولة بالحذر ومراقبة تذبذب أسعار النفط حتى تستقر، بينما خصصت الحصة الكبيرة لميزانية التسيير (الأجور خاصة بالإضافة إلى تسديد الديون).

## 2.2. تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة التصحيح الهيكلي

عموماً يمكن القول أن الجزائر شهدت تزايد وارتفاع مستمر في النفقات العامة خلال فترة التصحيح الهيكلي ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك زيادة النمو الديموغرافي وكذا الدعم الحكومي للمواد الأساسية وكذا ارتفاع المستوى العام للأسعار وسنحاول من خلال الجدول الموالي تبيان تطور معدلات النمو في النفقات الحقيقية والاسمية.

**الجدول رقم (4-3):** تطور معدل النمو في النفقات الحقيقية والاسمية في الجزائر خلال فترة التعديل الهيكلي

الوحدة: مليار دينار

معدل النمو	النفقات الحقيقية	معدل النمو	النفقات الاسمية	
-	202,34	-	476,60	<b>1993</b>
7,89	186,38	18,82	566,30	<b>1994</b>
3,34	192,61	34,13	759,60	<b>1995</b>
-19,64	154,79	-4,61	724,60	<b>1996</b>
10,34	170,79	16,63	845,10	<b>1997</b>
-1,28	168,61	3,66	876,00	<b>1998</b>

**المصدر:** O.N.S. الديوان الوطني للإحصائيات & les Rapports annuels de la Banque d'Algérie

من خلال الجدول السابق نستنتج أن معدل النمو بالنسبة للنفقات الاسمية عرف ارتفاعاً خلال الفترة ويرجع السبب في ذلك إلى تطور المعدل السكاني وكذا ارتفاع معدلات التضخم أي ارتفاع المستوى العام للأسعار عدا خلال سنة 1996 الذي عرف انخفاضاً بنسبة طفيفة تقدر بـ 4,61- ليرتفع في السنة الموالية سنة 1997 إلى نسبة

16,63 غير أنه بلغ سنة 1995 نسبة تقدر بـ 34,13 نظراً لإتباع الحكومة الجزائرية للسياسة المالية التوسعية.

أما بالنسبة للنفقات الحقيقية ما يلفت الانتباه هو أنه عرف معدل النمو خلال الفترة انخفاضاً خلال سنة 1996 بمعدل منخفض قدر بنسبة 19,64- ليرتفع في السنة الموالية 1997 ليصبح المعدل النمو يقدر بـ 10,34 نظراً للسياسة الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة.

### 3.2. هيكلية وتدبير الإنفاق الحكومي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي

تعتبر أزمة 1986 من بين أكبر المشاكل التي عانى منها الاقتصاد الجزائري خلال فترة التصحيح الهيكلي والتي أثرت وبشكل كبير على الميزانية العامة للحكومة الجزائرية والتي عرفت عجزاً كبيراً ولهذا كانت السياسة المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في مجال سياسة الإنفاق العام سياسة تقشفية وذلك من خلال كبح جماح النفقات.

ولهذا كانت السياسة المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي في مجال سياسة الإنفاق العام سياسة تقشفية وذلك من خلال كبح جماح النفقات غير الإنتاجية في مجال الإنفاق العام بالإضافة إلى التخفيض من النفقات الاستثمارية، ورفع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة حيث بلغ معدل النمو للإنفاق الحكومي خلال الفترة 25% فقط وتعتبر نسبة منخفضة جداً إذا ما قارناها بالفترة السابقة، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-4): تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام

نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي	معدل نمو الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الاستثماري مليار د ج	نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الكلي %	معدل نمو الإنفاق الجاري %	الإنفاق الجاري مليار د ج	معدل نمو الإنفاق الحكومي %	الإنفاق الحكومي الكلي	السنوات
34.95	-	7.47	65.5	-	8.88	-	5.136	1990
27.49	22.22	3.58	72.51	19.73	8.153	38.55	1.212	1991
34.28	146	0.144	65.72	51.79	1.276	06.98	1.420	1992
38.86	61.28	2.185	61.14	54.5	4.291	44.13	6.476	1993
41.66	37.27	9.235	58.34	38.13	4.330	82.18	3.566	1994
34.67	19.21	9.285	62.36	3.143	7.473	13.34	6.759	1995
24.02	-13.39	0.174	75.98	23.16	6.550	-60.4	6.724	1996
23.86	68.15	6.201	76.14	87.16	5.643	62.16	1.845	1997

24.20	05.5	8.211	75.80	15.3	8.663	62.3	7.875	1998
19.45	-75.11	9.186	80.55	70.16	7.774	82.9	7.961	1999
27.33	23.72	9.321	72.67	52.10	2.856	50.22	1.178	2000

المصدر:- من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

-لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، المرجع السابق، ص ص254

نستطيع من خلال الجدول (4-4) تطور حجم الإنفاق الحكومي والذي عرف تطوراً وارتفاعاً قدر 7.961 مليار دينار جزائري سنة 1999 حيث قدر سنة 1990 بقيمة 1.212 مليار دينار جزائري حيث نستطيع تقسيم الفترة إلى مرحلتين:

#### المرحلة الأولى (1990-1995) مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني:

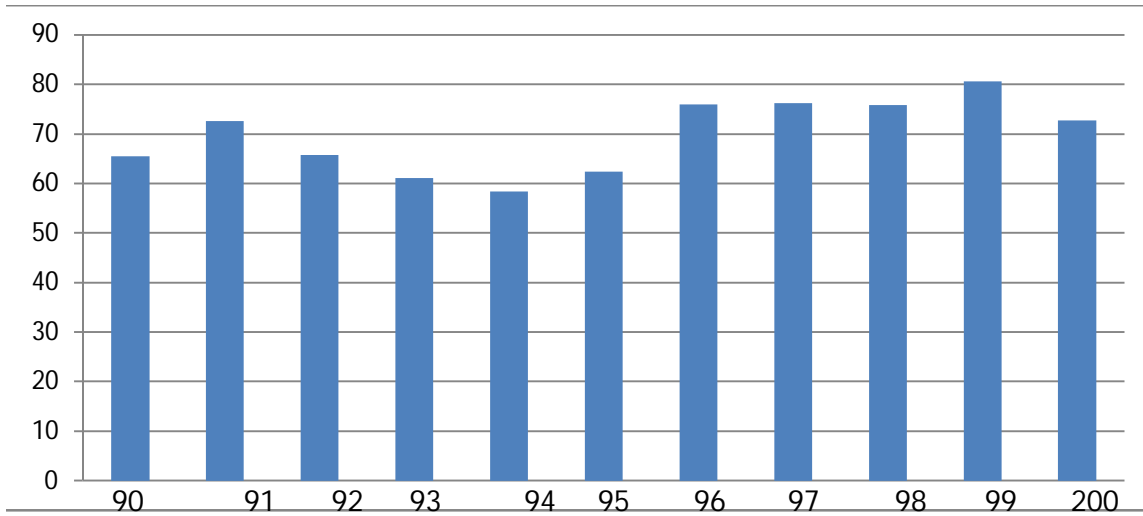
حيث أنه يستنتج من خلال هذه الفترة أن الإنفاق الحكومي للجزائر لم يعرف ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة، والذي عرف تزايداً بثلاثة أضعاف فقط حيث بلغ أقصى حداً له خلال سنة 1995، حيث سجل قدراً يساوي 6.759 ويرجع السبب في ذلك إلى تسديد المديونية الخارجية وتطهير المؤسسات وكذلك الزيادة في الأجور للعمال والموظفين.

#### المرحلة الثانية (1995-1999) مرحلة الإصلاحات المدعومة من قبل

#### صندوق النقد الدولي:

هاته المرحلة التي عرفت إصلاحات مدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، والتي سعت إلى تخفيض الإنفاق الحكومي ورفع الدعم الحكومي بكافة أشكاله المقدم من طرف الدولة وإتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية حيث بلغ معدل الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة 25% فقط حيث يعتبر المعدل منخفض إذا ما قارناه بالمرحلة الأولى.

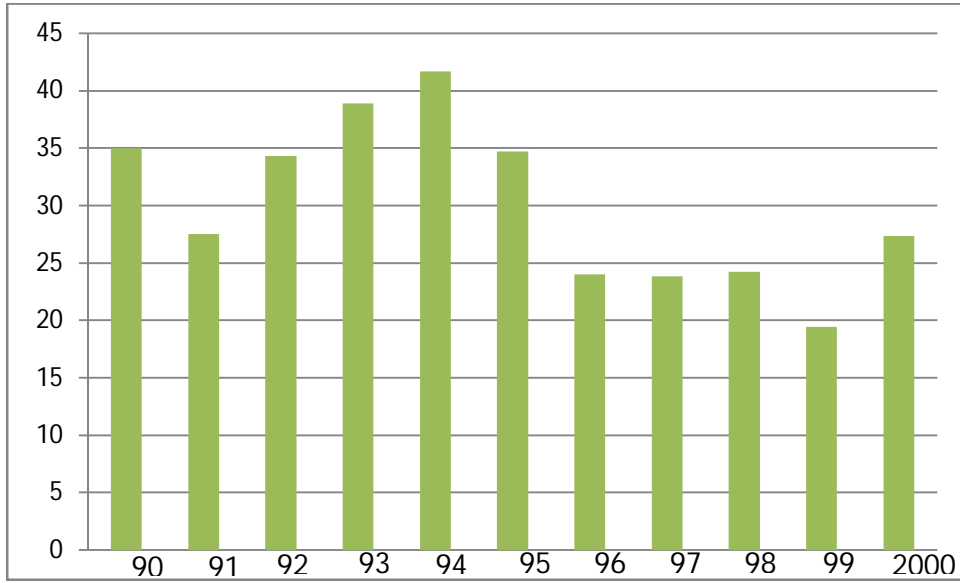
الشكل رقم (4-1): تطور نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الكلي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الجدول رقم (4-4)

من خلال الشكل البياني السابق نلاحظ تطور نسبة الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الحكومي الكلي فلقد شهدت الفترة تطورات عديدة حيث انتقلت النسبة من 58% سنة 1994 إلى 80% سنة 1999، والتي تعتبر أكبر نسبة تطور خلال الفترة (1990-2000)، أي تطور وارتفاع بحوالي 22 نقطة، كما عرف المعدل ارتفاعات وانخفاضات طفيفة خلال الفترة أما بالنسبة للانخفاض في المعدل المتواتر خلال السنوات 1991، 1992، 1993، 1994 بالنسب 72%، 65%، 61%، 58%، على التوالي نفسه بالسياسة والبرامج الحكومية المبنية على الإصلاح الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، والحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وترك المجال أمام القطاع الخاص.

الشكل رقم (4-2): تطور نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق الحكومي.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الجدول رقم (4-4)

من خلال الشكل (4-2) نلتبس أن حصة الإنفاق الاستثماري عرف معدلات مختلفة نستطيع تقسيمه إلى مرحلتين:

**المرحلة الأولى** الممتدة من سنة 1991 إلى سنة 1994 والتي عرفت فيها النسبة تصاعداً مستمراً خلال الأربع سنوات 1991، 1992، 1993، 1994، المتوالية على التوالي 27%، 34%، 38%، 41%، والذي يفسر بالاهتمام المولى من طرف الحكومة للقطاع الاستثماري وبالخصوص القطاع الخاص.

**أما المرحلة الثانية** الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 1999، حيث شهدت الفترة انخفاض مستمر نسبياً في الحصة والتي قدرت بنسبة 19% سنة 1999، بعدما قدرت نسبة الحصة بـ 34% سنة 1995، ويفسر ذلك إلى ما عرفته فترة التصحيح الهيكلي للمنشآت القاعدية والبنية التحتية في الجزائر خلال الفترة بالإضافة إلى تأثير عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر خلال الفترة.



## 4.2. النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترة التصحيح الهيكلي:

من المعلوم أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على ريع البترول حيث سيطر قطاع المحروقات على خلال الفترة على نسبة 95% من الصادرات وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد الوطني، ولقد حقق برنامج التمويل الموسع الهدف الأساسي والمتمثل في الاستيعاب بغرض إدارة الطلب الكلي، خاصة فيما يتعلق بتوازن الموازنة العامة وإعادة تشكيل احتياطات الصرف، وتحسين رصيد الميزان التجاري، كما أن النتائج كانت غير مرضية في مجال الاقتصاد الحقيقي، وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الجدولين المواليين:

**الجدول رقم (4-5): انعكاس برنامج التمويل الموسع على معدل النمو خارج قطاع المحروقات**

1998	1997	1996	1995	1994	1993	البيان
1.5	9.0-	6.2	7.3	4.0-	5.2-	معدل النمو خارج المحروقات
6.4	9.3-	9.7-	4.1-	4.4-	3.1-	القطاع الصناعي
4.11	14-	5.19	0.15	0.9-	7.3-	القطاع الزراعي
4.2	2	5.4	7.2	9.0	0.4-	قطاع البناء والأشغال العمومية
5.3	2.5	7	1	5.2-	0.8-	المحروقات

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 229.

من خلال الجدول (4-5) نلاحظ أن معدل النمو بالنسبة للانتاج خارج قطاع المحروقات عرف نمواً مستمراً خلال المرحلة من سنة 1933 إلى سنة 1996 لينتقل المعدل من -5.2% إلى 6.2%، لكن المعدل عرف انخفاضاً كبيراً خلال سنة 1997، والسبب يرجع إلى الانخفاض المشهود في كل من قطاعي الصناعة بمعدل -9.3% وقطاع الزراعة بنسبة -14%، بينما معدل النمو خارج قطاع المحروقات خلال سنة 1998 عرف ارتفاعاً بحوالي 10.5 نقطة أي بمعدل 1.5% ويرجع السبب في ذلك أنه خلال سنة 1998 كل المعدلات للقطاعات عرفت ارتفاعاً موجباً.

#### الجدول رقم (4-6): الميزان التجاري خلال فترة التصحيح الهيكلي

1999	1998	1996	1995	1994	1993	البيان
12.5	10.2	13.2	10.3	8.9	10.4	الصادرات
9.1	9.4	9.1	10.1	9.2	8	الواردات
3.4	0.8	4.1 +	0.2 +	0.3 -	2.4 +	الرصيد

Source : Abdelmadjid bouzidi, Les année 90 de l'économie algérienne. Les limites des politique conjoncturelle, Alger, 1999, p49.

من خلال الجدول نتعرف على وضعية الميزان التجاري خلال فترة التصحيح الهيكلي والمتمثلة في انخفاض الواردات وزيادة الصادرات ويعود هذا إلى ارتفاع حصيلة النفط، أما انخفاض الواردات يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض الطلب على المنتجات الأجنبية بسبب انخفاض استهلاك العائدات، وانخفاض الدخل الشهري وزيادة

الصادرات وارتفاع أسعار النفط أدت إلى تسجيل فائض في الميزان التجاري خلال الفترة عموماً.

## 5.2. نتائج برامج التعديل الهيكلي على مستوى الاقتصاد الكلي:<sup>1</sup>

### أ- تحسين مؤشرات المالية العامة:

خلال فترة التعديل الهيكلي ارتفع فائض الخزينة إلى معدل قدره 3% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال سنة 1996 مقابل عجز قدر بنسبة 9,1% سنة 1993 وهذا ما يتضح لنا جلياً من خلال الجدول الموالي:

### الجدول رقم (4-7): تطور المالية العامة خلال الفترة (1993-1998)

1998	1997	1996	1995	1994	1993	البيان
-	36,2	33,4	30,6	29,5	27,0	نسبة الإيرادات الموازية من الناتج %
-	33,6	29,4	30,0	31,4	33,6	نسبة النفقات العامة من الناتج %
3,6-	2,4+	2,9+	1,5-	4,4-	9,1-	نسبة الرصيد الإجمالي من الناتج %
100-	66,1	70+	28-	65-	110-	الرصيد الإجمالي للخزينة (مليار دج)

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 231.

من خلال الجدول (4-7) يتضح لنا أن السياسة الحكومية عرفت تدابير احترازية في إدارة المالية العامة ويتجلى ذلك من خلال حجم نسبة الارتفاع المستمر الذي عرفته

<sup>1</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مرجع سبق ذكره، ص ص 230-232.

نسبة الإيرادات العامة الموازية من الناتج خلال الفترة على التوالي، وفي المقابل الانخفاض المتواتر في نسبة النفقات العامة من الناتج خلال الفترة (1993-1996)، والأمر الأساسي والباهر هو أن الرصيد الإجمالي للخزينة عرف فائضاً قدر بـ +70 مليار دينار جزائري خلال سنة 1996 وفائضاً قدر بـ +66,1 خلال سنة 1997.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قررت العودة إلى التمويل بالعجز سنة 1998 وذلك بعد نهاية الالتزام الذي يربطها مع صندوق النقد الدولي والعمل على التطهير المالي للمؤسسات العمومية، وهذا ما ترجم عجزاً في الموازنة العامة بقيمة -100 مليار دينار جزائري خلال سنة 1998.

#### ب- التحكم في المؤشر العام للأسعار:

بناءً على السياسة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فقد عرفت معدلات التضخم إنخفاضاً ملحوظاً وذلك خلال فترة التعديل الهيكلي ويتضح لنا ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): تطور معدلات التضخم خلال فترة التعديل الهيكلي (1993-1998)

السنوات	معدل التضخم
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.6
1998	5.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء ONS.

من خلال الجدول السابق فلقد عرفت معدلات التضخم تراجعاً كبيراً خلال الفترة بعد أن قدر بنسبة 29% سنة 1994 ليصبح قدره 5,0% في نهاية 1998 أي عرف انخفاضاً قدر بـ (24 نقطة) نتيجة الإجراءات والتدابير الصارمة للبرنامج.

إلا أن المعدل خلال الثلاث سنوات الأولى عرف ارتفاعاً قدر بـ (9.3 نقطة)، ويعتبر أقصى معدل تضخم خلال هذه الفترة خلال سنة 1995 بمعدل 29,8% ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق كما عرفت هذه الفترة انخفاض في قيمة العملة الوطنية (الدينار الجزائري) التي ألحقت الأضرار بالمستوى العام لأسعار السلع.

#### ج- تحسن شروط تمويل الاقتصاد الوطني وبعث وتيرة النمو:

نظراً لتراجع أسعار الفائدة وعملية التطهير المالي للمؤسسات العمومية والبنوك فقد انخفضت أسعار الفائدة من 23% سنة 1994 إلى نسبة 11% سنة 1997، إلا أن ما يعاب على الاقتصاد الوطني خلال الفترة هو استمرارية هشاشته تجاه التصدي إلى الصدمات الخارجية نتيجة اعتماده الكبير على قطاع المحروقات.

والجدير بالذكر أن وتيرة النمو تحسنت بعد سنة 1994 خاصة بعد الانتعاش الذي عرفهما قطاعي المحروقات والزراعة إلا أنهما قطاعان لا يتم التحكم فيهما مما يجعل الاقتصاد معرضاً للأزمات المفاجئة والجدول الموالي يوضح ذلك التطور:

الجدول رقم(4-9):معدل النمو حسب القطاعات خلال فترة التعديل الهيكلي(1993-1998).

البيان	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة%	1,3-	4,4-	1,4-	7,9-	3,9-	4,6+
الزراعة%	3,7-	9,0-	15+	19,5+	14-	11,4+
البناء والأشغال العمومية%	4-	0,9+	2,7+	4,5+	2+	2,4+
المحروقات%	0,8-	2,5-	1+	7+	5,2+	3,5+

المصدر: لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مرجع سبق ذكره، ص232.

وقد سعت الجزائر من أجل خلق تدابير كفيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية كتوسيع دائرة تحرير الأسعار بما فيها التخلي عن دعم المواد الأساسية وذلك بإتباع سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية لدعم ميزانية الحكومة، وسعت أيضاً لتمويل وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك وكذا تطهيرها، مع التخفيف من عبء المديونية الداخلية والخارجية خلال فترة التصحيح الهيكلي الذي اعتمدته الحكومة الجزائرية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> C N S E « RAPPORT préliminaire sur les effets économiques et sociaux programme d'ajustement structurel, Alger (1998).

## المبحث الثاني: السياسة النقدية والمالية وأثرها على التضخم خلال الفترة 2000-2014

### 1. السياسة النقدية الحديثة في الجزائر وإدارتها:

#### 1.1. طبيعة السياسة النقدية في الجزائر خلال العشرية الأخيرة<sup>1</sup>

لقد تميز الاقتصاد الكلي الجزائري خلال العشرية السابقة بالادخار، لاسيما خلال الفترة من 2004 إلى 2008 والتي اتسمت بالصلابة المالية والقدرة على مقاومة الصدمات الخارجية، لكن وبالرغم من الأزمة المالية الخانقة المسجلة في سنة 2009. والتي تسببت في انهيار إيرادات صادرات المحرقات بنسبة تقدر بـ 42.5% مقارنة بسنة الأساس 2008، فقد استطاعت السلطات النقدية التصدي للأزمة نظراً للحجم الكبير الموجودات الخارجية والتي كانت تعتبر المصدر الرئيسي للتوسع النقدي في الاقتصاد الجزائري.

حيث عرفت الفترة ما بين 2009 و2014 انخفاض في التوسع النقدي هذا من جهة ومن جهة أخرى عرف الاقتصاد الجزائري تزايد معدلات التضخم الداخلي، ما جعل السلطات النقدية وعلى رأسها بنك الجزائر اللجوء إلى امتصاص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية خلال سنة 2013 بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، تبعاً لإصلاح السياسة النقدية في أوت من سنة 2010.

#### 2.1 الإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية<sup>2</sup>

يعتبر قانون النقد والقرض الصادر في أبريل 1990 المنعرج الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر، والذي تم تعديله الصلاحيات العامة لبنك الجزائر والذي من خلاله تم الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، بالإضافة إلى الأمر المتعلق بالنقد والقرض (الأمر رقم 03-11) المؤرخ في 26 أوت 2003 حيث تنص المادة 35 منه على ما يلي: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصرف في

<sup>1</sup> Les rapports annuels de la Banque d'Algérie. 2012, 2013, 2014.

<sup>2</sup> Les rapports annuels de la Banque d'Algérie. 2012, 2013

توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف".

مجلس النقد والقرض (CMC) يعتبر هرم السلطة النقدية يسهر على تحديد أهداف السياسة النقدية وإدارة أدواتها خصوصاً في مجال تطور المجاميع النقدية والقرضية، وفي إطار منظم يسند هذا الأخير مهمة تنفيذ ومتابعة وتطبيق السياسة النقدية المبرمجة إلى بنك الجزائر لتولي الإشراف على تنفيذها وتقييمها والسهر على تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية.

خلال الفترة الأخيرة عرف الاقتصاد الجزائري عدة إصلاحات مصحوبة بالارتفاع المستمر والكبير في معدلات النفط، حيث عاشت الجزائر فترة البحبوحة المالية والتي انعكست بالإيجاب على كافة القطاعات في الجزائر بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، وحتى على الجانب السياسي والأمني، حيث ترجمت فترة الطفرة النفطية بالعديد من المحطات والإصلاحات الهيكلية والظرفية وكان لها الأثر على السياسة النقدية وهذا ما سنراه من خلال الآتي:

### 1.2.1. أهم تعديلات وإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة:

-النظام 01/2000 والمتعلق بعمليات الخصم والقرض للبنوك يحمل في طياته شروط وعمليات إعادة الخصم للأوراق المالية بالإضافة إلى عمليات القروض للبنوك والمؤسسات المالية.



-الأمر **01/01 المعدل لقانون النقد والقرض**: الصادر بتاريخ 2001/02/27. حيث أن من خلاله تم إدخال بعض التعديلات على قانون 10/90 والذي تم من خلاله الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز استقلالية البنك المركزي.

- **التعليمية رقم 2002/02** المؤرخة في أفريل 2002 المتضمنة إدخال استرجاع السيولة في السوق النقدية.<sup>1</sup>

-في أوت 2003 لجأت السلطات النقدية إلى تعديل قانون النقد والقرض وفقاً للأمر **11/03** والذي نص على وجوب إخضاع السلطة النقدية إلى القواعد والمعايير المصرفية الدولية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات المصرفية والنقدية، والهدف من هذا التعديل هو تقليص الصلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر وبالتالي تقليص حجم الاستقلالية التي كان يتمتع بها بنك الجزائر حيث جاء هذا الأمر بعد الأزمات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري والمتمثلة في إفلاس بنك الخليفة الخاص والبنك الصناعي التجاري الجزائري.<sup>2</sup>

- **القانون رقم 01/04 الصادر في مارس 2004** والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر.<sup>3</sup>

- **القانون رقم 02/04** الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 والمتعلق بشروط تكوين الاحتياطي الإلزامي لدى بنك الجزائر.

- **القانون رقم 03/04** الصادر بتاريخ 04 مارس 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية حيث من خلاله يلزم إيداع علاوة نسبية تقدر بـ 01% من إجمالي

<sup>1</sup> Le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008, P 182.

<sup>2</sup> Ordonnance N 03-11 du 26 Aout 2003 relative a la monnaie et au crédit.

<sup>3</sup> حبار عبد الرزاق، **تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد العاشر ديسمبر 2011، ص 40.

الودائع لدى صندوق الودائع المصرفية وذلك بهدف تعويض المودعين في حالة أخذ مستحقاتهم في تاريخ استحقاقها.

- **التعليمية رقم 04/05** المؤرخة في 14 جوان 2005 المتعلقة بتسهيل الودائع المغلة للفائدة.

- **القانون رقم 51/06** المؤرخ في 20/02/2006 والذي يقضي بتوريق القروض الرهنية حيث تتحول هذه القروض إلى سندات قابلة للتفاوض وتحويل إلى سيولة موجهة للتنازل عنها لصالح المستثمرين في السوق المالية.

- **التعليمية رقم 13/07** المؤرخة في ديسمبر 2007 المعدلة والمتممة لتعليمية 02/04 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلجبارية، تبعاً للمادة 03 من هذه التعليمية، حدد معدل الاحتياطات الإلجبارية عند 8% من الوعاء المحدد بموجب المادة رقم 02 من النظام المذكور.

- **تعليمية بنك الجزائر رقم 02/08** المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمية رقم 01/05 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلجبارية حيث تحدد هذه التعليمية مكافأة الاحتياطات الإلجبارية بنسبة 0.75%.

- **النظام رقم 91/08** المتضمن تنظيم السوق النقدية قد أكد في بابه الثالث - تدخل بنك الجزائر - أنه بالنظر إلى أهدافه النقدية، يمكن لبنك الجزائر التدخل بواسطة:

• عمليات أخذ أو منح على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة وأن هذه العمليات ليست آلية ولا بتكاليف ثابتة؛

• عمليات أمانة لمدة سبعة أيام؛

• عمليات أخرى يحتفظ بها بنك الجزائر بإمكانية إدخالها وأن هذه العمليات

المنتظمة يمكن إنجازها في أي وقت، ولكن لصالح المصارف فقط.

### 3.1. التطورات النقدية للجزائر خلال الفترة 2000-2014

لقد شهدت سياسة النقدية في الجزائر عدة إصلاحات هيكلية من خلال قانون 90-10 والأمر رقم 03-11 والمتعلقين بالنقد والقرض والالذان جاء من أجل رسم سياسة نقدية صلبة ومستقرة، حيث نصا على إنشاء توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض.

وفي هذا الصدد قام بنك الجزائر باستعمال الأدوات الملائمة لإدارة السياسة النقدية وتوجيهها من أجل امتصاص فائض السيولة (التضخم)، هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا كبيرا في معدلاته لتصل ذروته إلى 8,89% في سنة 2012، حيث بلغ متوسطه بين سنتي 2002 و2010 نسبة 3,5%، و عرف ارتفاعاً قدر بـ 5,74% بموجب سنة 2009 كان سببه أزمة الرهن العقاري والتي على إثرها قام بنك الجزائر بإدخال إصلاحات على أدوات السياسة النقدية في أوت 2010 لإرساء استقرار الأسعار.

بيدا أنه خلال سنتي 2011 و2012 عرفت السياسة الحكومية انتهاج سياسة توسعية في النفقات العامة وما عرفته الأسعار العالمية من ارتفاعا باهضاً خلال الفترة، بالإضافة إلى انتعاش أسعار البترول والذي عرف متوسطه خلال سنة 2011 (112,94 دولار/برميل) ما انجر عنه انتقال ارتفاع معدلات التضخم عن طريق سبب الاستيراد، ليصل معدل التضخم المسجل خلال سنة 2012 إلى (8,89%) مما جعل بنك الجزائر من خلال أدوات السياسة النقدية استعمال وسائل التضييق النقدي خلال سنة 2013. لهذا الغرض اطلع مجلس النقد والقرض على الأهداف المتعلقة بتطوير المجاميع النقدية والقرضية التي من شأنها تضييق الخناق على ارتفاع معدلات التضخم.

حيث حدد المجلس معدلات النمو للكتلة النقدية (M2) في مستوى يتراوح ما بين 9% و11%، ومعدل القروض للاقتصاد ضمن مجال يتراوح بين 14,5% و16,5%، حيث تميزت فترة مابين سنة 2011 و2013 بانخفاض واضح للعجز الكلي

لعمليات الخزينة العمومية، نظرا لنفقات الميزانية الجارية (الأجور والتحويلات... الخ)<sup>1</sup>.

### 1.3.1. الوضعية النقدية للجزائر خلال 2000-2014:

الجدول رقم (04-10): الوضعية النقدية للجزائر خلال 2000-2014

الوحدة: مليار دينار

سنة	معدل السيولة	نسبة المضاعف النقدي	الكتلة النقدية M2	صافي الموجودات الداخلية	صافي الموجودات الخارجية	الدوران	سرعة
2000	0.54	3.7	2022,5	1246.7	775.9	1.85	
2001	0.65	3.2	2901,6	1162.7	1310.8	1.53	
2002	0.71	3.4	3354,4	1145.8	1755.7	1.41	
2003	0.70	2.9	3738,03	1011.8	2342.6	1.42	
2004	0.67	3,2	3644,3	618.9	3119,2	1.49	
2005	0.60	3,5	4146.9	-22,1	4179,7	1.66	
2006	0.57	3,6	4827,6	-581,4	5515,0	1.75	
2007	0.63	3,5	5994,6	-1420,9	7415,5	1.58	
2008	0.62	3,6	6955,9	-3291,0	10246,9	1.61	
2009	0.71	3,2	7173,1	-3712,6	10885,7	1.40	
2010	0.67	3,2	8280,7	-3715,8	11996,5	1.49	

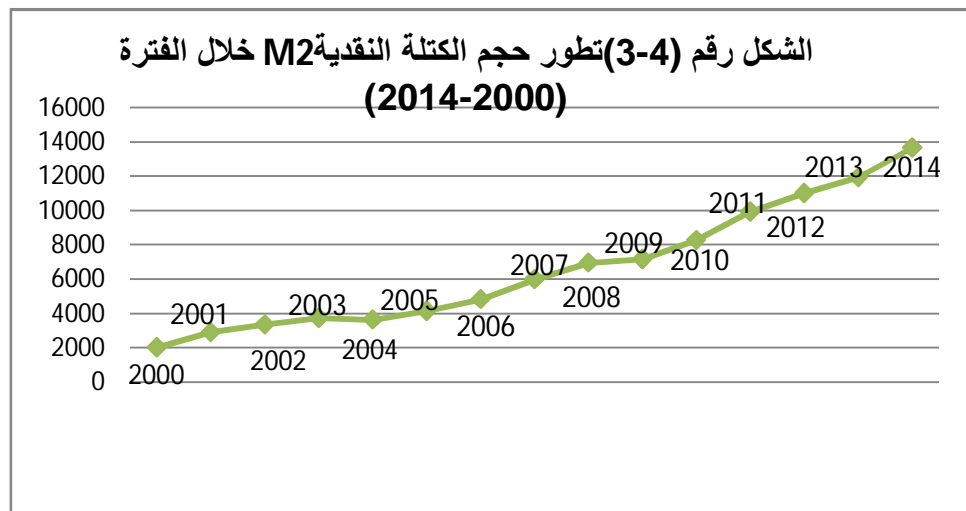
<sup>1</sup> التقرير السنوي 2013، بنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص ص 168-173 (بتصرف).

1.44	0.69	3,2	9929,2	-3993,2	13922,4	<b>2011</b>
1.44	0.69	3,0	11015,1	-3924,8	14490,0	<b>2012</b>
1.45	0.70	2,9	11941,5	-3283,6	15255,5	<b>2013</b>
1.45	0.70	2,9	13663,9	-2070,6	15734,5	<b>2014</b>

Source. les Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2003-2005-2008 -2012-2014.

### تطور الكتلة النقدية M2:

تمثل الكتلة النقدية عصب الحياة الاقتصادية في أي اقتصاد ما والجزائر كغيرها من الدول تحاول دائماً التحكم في حجمها وسرعة دورانها سعياً منها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تعتبر من أهم الوسائل للتحكم في السير الحسن للسياسة النقدية حيث تتكون من النقود (التداول النقدي خارج البنوك، الودائع تحت الطلب في البنوك، ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية) وأشباه النقود.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الجدول رقم (4-10)

من خلال الشكل البياني (3-4) نستنتج أن حجم الكتلة النقدية عرفت ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة 2000-2014، ليرتفع حجمها من 2022,5 مليار دينار إلى

13663,9 مليار دينار جزائري أي تضاعف حجمها بأكثر من ستة أضعاف ويرجع السبب في ذلك إلى الطفرة النفطية وانتهاج السياسة التوسعية من قبل السلطة النقدية في الجزائر وهذا ما يتضح لنا جليا من خلال الشكل البياني السابق حيث عرف المنحنى تصاعداً ايجابياً ومستمراً.

ومن خلال الجدول الموالي سنحاول التعرف أكثر على تطور حجم الكتلة النقدية.

**الجدول رقم (4-11): معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2014)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو%	13,0	4,3	17,3	15,6	-2.5	13,7	16,4	24,2
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو%	16,0	3,1	15,4	19,9	10,9	8,4	14,4	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات الجدول رقم (4-10).

من خلال الجدول نلتزم أن معدل النمو للكتلة النقدية عرف ارتفاعاً من حيث النسبة عدا سنة 2004 التي عرف فيها المعدل انخفاضاً ويرجع السبب في ذلك إلى لجوء السلطة النقدية إلى سياسات انكماشية للحد من الضغوط التضخمية حيث عرف معدل التضخم ارتفاعاً قدر بمعدل 4.26% سنة 2003 بالإضافة إلى توجه الحكومة نحو تقليص المديونية الخارجية، كذلك أن مجلس النقد والقرض حدد قواعد وأطر الاحتياطي الإلزامي وأصبح هذا المعدل في حدود 6.5% في ماي 2004 وكان الهدف

من هذا هو تنظيم السيولة البنكية، أما عمليات السوق المفتوحة لم تستخدم بعد 2002 في السوق النقدي حيث تم التركيز على الأدوات الأخرى حتى سنة 2005.<sup>1</sup>

أما خلال سنوات الفترة عرف حجم الكتلة النقدية ارتفاعاً مستمراً، حيث عرف معدل النمو ارتفاعاً قدره 17.3% سنة 2002 مقابل 13.0% و 4.3% خلال سنتي 2000 و 2001 على التوالي، ومرد ذلك يتمثل في تحسن أسعار النفط والتي أدت إلى ارتفاع احتياطات النفط والتي عملت على زيادات في احتياط الصرف\*، بالإضافة إلى التوجه الحكومي نحو إحداث برامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية الجزائري في أبريل 2001، حيث خصص له حوالي 07 ملايين دولار (أي ما يعادل 520 مليار دينار جزائري) لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات 2001 إلى 2004.<sup>3</sup>

وتجدر الإشارة أنه خلال الفترة تعتبر سنة 2007 صاحبة الأكبر معدل نمو مرده بروز ظاهرة جديدة، تتمثل في التقارب بين مستوى الفائض الإجمالي لميزان المدفوعات والفائض التجاري الذي يقدر بمبلغ 30.60 مليار دولار<sup>4</sup>، ومن جهة أخرى تميزت سنة 2007 بالنمو المعتبر في وسائل عمل البنوك (الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بالدينار)، حيث كان هذا النمو بمعدل 31% مقابل 20% في 2006، في ظل ظرف يتميز بتحسّن قوي في سيولة البنوك، مع العلم أن هذا انعكس على تحسّن نتائج ومردودية البنوك خلال سنة 2007، كذلك انتهاج سبيل التسهيلية الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة التي تم إدخالها في أوت 2005 من قبل بنك الجزائر، قد بقيت وسيلة مستعملة بنشاط من طرف بعض البنوك خلال 2007.

<sup>1</sup> مصيفي عبداللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد السادس، 2008، ص 119.

\* أو ما يعرف بالأصول الخارجية

<sup>3</sup> Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie, rapport 2005, p 185.

<sup>4</sup> محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2008 ص 03.

مع الإشارة إلى أن الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال 2007، المتميزة بتواصل الإنعاش الاقتصادي والتوسع النقدي ومخاطر التضخم المتزايدة قد سمحت بإدارة إستراتيجية هدف التضخم بشكل ناجح.

ويتبين أن الكتلة النقدية من خلال الجدول انها عرفت ارتفاعاً بنسبة 16% بعدما كانت تقدر بحجم إجمالي قدره 5994.6 مليار دينار سنة 2007 لتصل إلى 6955.9 سنة 2008 مرده أن مجموع الموجودات الخارجية الصافية قد سجلت نمواً قوياً بنسبة 38.2%، هذا التوسع الذي يعتبر "ذروة" تاريخية، بالإضافة اعتبار مجموع النقد الائتماني كمؤشراً ملائماً في آليات انتقال التطورات النقدية خلال سنة 2008، بالإضافة إلى ارتباط تطور حجم الكتلة النقدية M2 بتصرفات مؤسسات قطاع المحروقات.

أما بخصوص معدل تطور حجم الكتلة النقدية خلال سنة 2009 فقد تميز بتوسع نقدي معتدل بسبب الأزمة المالية الدولية والتي تعتبر الصدمة الخارجية لسنة 2009، والتي مست العديد من اقتصاديات البلدان حيث عرف معدل نمو M2 نسبة 3.1%، ومرده كذلك إلى مسح ديون القطاع الفلاحي، وما نستطيع الإشارة إليه بهذا الخصوص إلى أن أصغر معدل خلال الفترة لمعدل سرعة الدوران والذي قدر بـ 1.40% فقط.

أما خلال سنتي 2010 و2011 عرف المعدل انتعاشاً كبيراً وقدر بـ 15.4% و19.9% على التوالي، سببه اعتماد السلطة النقدية على التوسع النقدي بعد الأزمة المالية لإرساء الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى وصول السعر المتوسط لبرميل النفط الخام إلى 80.15 دولار سنة 2010، مع تعزيز أكبر قدرة للأموال القابلة للإقراض من طرف البنوك مرساة على سيولة واسعة ومتزايدة.



أما بالنسبة لسنة 2012 قدر معدل النمو للكتلة النقدية نسبة 10.9%، ليصل حجم الكتلة النقدية إلى 8280,7 مليار دينار حيث أنه ما يميز سنة 2012 هو بلوغ معدل التضخم ذروة معتبرة رغم تباطؤ وتيرة التوسع النقدي، ومرد هذا إلى تراجع وتيرة نمو العملة النقدية بـ 8 نقاط مئوية، أي بنسبة 14.81% في سنة 2012، إضافةً إلى التوسع القوي لنفقات الميزانية وخاصة ميزانية التسيير (الزيادات المعتبرة في الأجور بأثر رجعي) للسنة نفسها والعجز الإجمالي المرتبط بذلك.

سنة 2013 عرفت وتيرة نمو قوية لقروض الاقتصاد بنسبة (20.27%) كمحرك أساسي للتوسع النقدي، حيث عرف معدل نمو حجم الكتلة النقدية نسبة تقدر بـ 8.4% ويفسر هذا الصغر في المعدل بسبب انتهاج السلطة النقدية لسياسة انكماشية، من خلال أدوات السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع معدل التضخم الذي بلغ ذروته سنة 2012.

على الرغم من الصدمة الخارجية ارتفع صافي الموجودات الخارجية نظراً للارتفاع الطفيف في سعر صرف العملة مقابل الدولار الظرف خلال سنة 2014، حيث استأنف ارتفاع حجم الكتلة النقدية M2، الذي بلغت وتيرته السنوية 14.4% مقابل 8.4% في 2013، في وضع يتميز باستقرار وتيرة نمو شبه النقود واستقرار نسبة النقود الورقية إلى M2، كما عرفت سنة 2014 الارتفاع القوي للقروض الطويلة الأجل كأهم مفسر للتوسع النقدي<sup>1</sup>، كما ركز بنك الجزائر على آفاق تحقيق النمو خارج المحروقات، والعمل على وضع قاعدة صلبة للوضع المالية للمصارف لامتصاص الصدمات الخارجية.

<sup>1</sup> محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ديسمبر 2015 ص20.

رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة والإصلاحات بالنسبة للقطاع النقدي، إلا أن النشاط الاقتصادي عرف تباطؤاً وضالّة في التوسع النقدي خلال السنوات الأخيرة والجدول الموالي يوضح ذلك:<sup>1</sup>

**الجدول رقم (4-12):الوضعية النقدية للاقتصاد الجزائري بالتفصيل خلال الفترة**

الوحدة: مليار دينار

**2013-2009**

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
<b>15734.5</b>	<b>15225.2</b>	<b>14940.0</b>	<b>13922.4</b>	<b>11996.5</b>	<b>10884445.7</b>	<b>صافي الموجودات الخارجية</b>
15824.5	15267.2	14932.7	13880.6	12005.6	10865.9	البنك المركزي
-90.5	-42.0	7.3	41.8	-9.1	19.8	البنوك التجارية
<b>-2070.6</b>	<b>-3283.6</b>	<b>-3924.8</b>	<b>-3993.2</b>	<b>-3715.8</b>	<b>-3712.6</b>	<b>صافي الموجودات الداخلية</b>
4489.4	1920.9	953.6	319.9	-124,8	-402,4	القروض الداخلية
-2015.2	-3 235,4	-3 334,0	-3 406,6	-3 392,9	-3 488,9	صافي القروض إلى الدولة
-4487.9	-5 646,7	-5 712,2	-5 458,4	-4 919,3	-4 402,0	البنك المركزي
1012.3	930,0	1 029,2	1 017,8	790,9	340,2	البنوك التجارية
1460.4	1481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع بالحسابات الجارية ب و خ
6504.6	5156,3	4 287,6	3 726,5	3 268,1	3086.5	القروض إلى الاقتصاد
-27.1-	-25,2	-24,4	-17,3	-14,5	-14,8	أموال الإقراض الخاصة بالدولة
-3.6	-3,6	-3,8	-5,2	-6,2	- 8,2	التزامات خارجية م وط الأجل
-6529.3	-5 175,7	-4 850,2	-4 290,6	-3 570,3	-3 287,2	صافي البنود الأخرى
<b>13 663.9</b>	<b>11 941,5</b>	<b>11 015,1</b>	<b>9 929,2</b>	<b>8 280,7</b>	<b>7 173,1</b>	<b>النقود وشبه النقود(M2)</b>
9 580.2	8 249,8	7 681,5	7 141,7	5 756,4	4 944,2	النقود

<sup>1</sup> Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2014

3 658.9	3 204,0	2 952,3	2 571,5	2 098,6	1 829,4	التداول النقدي خارج البنوك
4 460.9	3 564,5	3 380,2	3 536,2	2 922,3	2 541,9	الودائع تحت الطلب في البنوك
1 460.4	1 481,3	1 349,0	1 034,0	735,5	572,9	ودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك ب
4 083.7	3 691,7	3 333,6	2 787,5	2 524,3	2 228,9	شبه النقود
<b>التغير السنوي بالنسبة المئوية</b>						
<b>14.4</b>	<b>8,4</b>	<b>10,9</b>	<b>19,9</b>	<b>15,4</b>	<b>3,1</b>	<b>النقود وشبه النقود (M2)</b>
<b>16.1</b>	7,4	7,6	24,1	16,4	- 0,4	النقود
<b>10.6</b>	10,7	19,6	10,4	13,3	11,9	شبه النقود
<b>-36.9</b>	<b>-16,3</b>	<b>-1,7</b>	<b>7,5</b>	<b>0,1</b>	<b>12,8</b>	<b>صافي الموجودات الداخلية</b>
133.7	101,4	198,1	-356,2	-69,0	-60,2	القروض الداخلية
-37.7	-3,0	-2,1	0,4	-2,8	-3,8	صافي القروض للدولة
26.1	20,3	15,1	14,0	5,9	18,0	القروض للاقتصاد
79.4	72,1	68,4	68,4	69,1	72,0	معدل السيولة (M2/إجمالي الناتج الداخلي)
55.7	49,8	47,7	49,2	48,0	49,6	النقود على إجمالي الناتج الداخلي
21.3	19,3	18,3	17,7	17,5	18,4	التداول خارج البنوك/إجمالي الناتج الداخلي
37.8	31,1	26,6	25,7	27,3	31,0	القروض للاقتصاد/إجمالي الناتج الداخلي
70.1	69,1	69,7	71,9	69,5	68,9	النقود / M2
26.8	26,8	26,8	25,9	25,3	25,5	التداول النقدي خارج البنوك / M2
<b>2.9</b>	<b>2,9</b>	<b>3,0</b>	<b>3,2</b>	<b>3,2</b>	<b>3,2</b>	<b>المضاعف النقدي</b>

Source : Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2014. P115

من خلال الجدول يتضح لنا أن صافي الموجودات الخارجية عرف ارتفاعا طفيفا ومستمرا خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2014 ليصل 15734.5 في سنة 2014، حيث بلغ قدرها في سنة 2013 حوالي 15225.2 أي بلغت نسبة الارتفاع معدل طفيف جداً قدرت بـ 0.3% ويرجع السبب في ذلك لوضعية المبادلات الخارجية.

ولقد بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى M2 (1.151%) في ديسمبر 2014، بعدما قدرت النسبة في سنة 2013 بـ (1.275%) هذا ما يشير إلى أهمية مكانة وحجم الموجودات الخارجية داخل الاقتصاد الوطني.

فبالرغم من الصدمة الخارجية إلا أنه خلال سنة 2014 ارتفع صافي الموجودات الخارجية في ظرف اتسم بالتوسع النقدي والذي بلغت وتيرته السنوية 14.4% مقابل 8.4% في سنة 2013، وهذا في ظل ظروف اقتصادية بلغ فيها متوسط سعر البرميل من النفط حوالي 100 دولار للبرميل.

علاوة على ذلك عرفت النقود وشبه النقود M2 ارتفاع نسبي مستمر خلال الفترة من 2009 إلى 2013 وخاصة نهاية 2011 فقد عرف المعدل ارتفاعا يقدر بـ 19,9%. بالإضافة وكذلك خلال سنة 2014 قدر حجمه بـ 13 663.9 مليار دينار. بعدما كان يقدر خلال سنة 2009 بـ 7 173,1. نستخلص في الأخير أن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة عرف ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار.

### 2.3.1. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال (2014-2000):

حدد الإطار القانوني لعمليات بنك الجزائر بواسطة القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم والملغى بالأمر 03-11 المؤرخ في أوت 2003، ويتمثل الهدف النهائي للسياسة النقدية في إطار هذا الأخير في ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، بالإضافة إلى الحفاظ على ضمان النمو السريع للاقتصاد ولقد تم إصدار نظامين من قبل مجلس النقد والقرض والمتمثلان في:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمد راتول وصلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، 2014، ص ص 98-99.

- النظام (91-08) المؤرخ في 14/08/1991، والمتضمن تنظيم السوق النقدية.
  - النظام (2000-01) المؤرخ في 13/02/2000، والمتعلق بعمليات إعادة الخصم والقروض إلى المصارف
- ولقد قام بنك الجزائر بإضافة وسائل غير مباشرة في السياسة النقدية مع ظهور فائض سيولة هيكلي وذلك منذ بداية 2002 والمتمثلة في:

- استرجاع السيولة ل 07 سبعة أيام وفق التعليمات رقم (2002-02) المؤرخة في 11 أبريل 2002؛
- استرجاعات السيولة ل ثلاثة أشهر والتي اعتمدها في أوت 2005؛
- التسهيل الدائمة: والمتمثلة في تسهيلات الودائع المغلة للفائدة ابتداءً من جوان 2005 وفق التعليمات رقم (05-04) والمؤرخة في 14/06/2005.

حيث تستخدم السلطة النقدية (بنك الجزائر) مجموعة من الأدوات (أدوات السياسة النقدية) للتحكم في العرض النقدي والتأثير على حجم معدلات التضخم، وسوف يتم التركيز على أهم الأدوات المنتهجة خلال فترة الدراسة (2000-2014)، والمتمثلة في عمليات إعادة الخصم، الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة والتي حظيت بعدة إصلاحات وغيرها وسنعرض أهم الأدوات فيما يأتي:

### 1.2.3.1. تطور معدل إعادة الخصم:

حيث يمكن اعتبار معدل الخصم مابين أهم الأدوات التي يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض والتحكم فيها بالزيادة والنقصان وبالنسبة لهذه الأداة الأساسية التي يعتمدها بنك البنوك في الجزائر فلقد مرت بمرحلتين وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-13): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الخصم %	6.0	6.0	5.5	4.5	4.0	4.0	4.0	4.0
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل الخصم %	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات صندوق النقد الدولي وإحصائيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول السابق يمكننا تقسيم تطور معدل إعادة الخصم إلى مرحلتين أساسيتين:

#### المرحلة الأولى: مرحلة الانخفاض المتواصل (2000-2003)

شهدت هذه المرحلة انخفاضاً مستمراً وتدرجياً لمعدل إعادة الخصم خلال الأربع سنوات الأولى، حيث كانت تسعى السلطة النقدية آنذاك إلى إتباع سياسة من شأنها تساهم في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية، فعملت السلطة النقدية إلى تخفيض معدل إعادة الخصم من 6.0% سنتي 2000 و 2001 إلى 5.5% سنة 2003، لتعيد تخفيضه سنة 2004 إلى معدل 4.5% هذا للتحكم في معدلات التضخم حيث قدر سنة 2002 بـ 1.43%، وسنة 2004 بـ بعدما كان سنة 2001 يقدر بـ 4.3%، وكذلك سنة 2004 قدر بـ 3.97% حيث كان السنة التي قبلها بمعدل قدره 4.3% وما ينبئ سبب الانخفاض في المعدل هو أن البنوك التجارية عرفت تحسناً في وضعيتها المالية وهذا ما أدى إلى إجماع البنوك عن التمويل من طرف بنك الجزائر.

### المرحلة الثانية: مرحلة الثبات

حيث استقر معدل إعادة الخصم عند معدل 4%، بداية من 2004 إلى غاية نهاية فترة الدراسة، حيث أنه منذ سنة 2003 توقفت البنوك التجارية عن إعادة الخصم من طرف البنك المركزي، وهذا ما يدل على ضعف آلية وهدف استخدام معدل الخصم في السياسة النقدية الجزائرية رغم الصدمات التي تشهدها السياسة النقدية في الجزائر، وخاصة الارتفاع الهائل في معدلات التضخم.

#### 2.2.3.1. الاحتياطي الإجباري:

تعتبر الاحتياطات الإجبارية عبارة عن وسيلة مؤسسية خاصة للسياسة النقدية تترجم بتدخلات بنك الجزائر، عن طريق تشكيل ودائع مصرفية لدى بنك الجزائر قصد تغطية مستوى الاحتياطات الإجبارية التنظيمية على أساس متوسط شهري.

حيث نص قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 من خلال المادة 93 أنه لا يجب أن يتعدى الاحتياطي الإلزامي 28%، إلى أن أصدرت التعليمات رقم 16/94 سنة 1994 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بالمبالغ الاحتياطية الإلزامية في شكل ودائع لدى البنك المركزي، وتم تحديد الاحتياطي الإلزامي وفق هاته التعليمات بمعدل 2.5%، وفي سنة 2001 تم رفع النسبة إلى 4% ثم 4.25% وخلال سنة 2002 قرر بنك الجزائر رفع هذه النسبة إلى 6.25% وفي عام 2004 تم رفع النسبة لتصل إلى 6.5%، لترتفع سنة 2008 إلى نسبة 8%، وكان ذلك وفق تعليمات بنك الجزائر رقم 02/08 المؤرخة في 11 مارس 2008 المعدلة للتعليمات رقم 05-01 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإجبارية، أما في ماي 2013 قام بنك الجزائر برفع المعدل ليصل إلى نسبة 12%، وهذا يدل على أن بنك الجزائر سعى جاهداً من أجل تفعيل الأداة وفق الظروف النقدية التي كان يعيشها

الاقتصاد الجزائري وللتحكم في حجم السيولة النقدية التي كانت تملكها البنوك الجزائرية، كما يهدف هذا إلى تعزيز فعاليات أدوات السياسة النقدية ودورها في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة في السوق النقدية وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4-14): تطور معدل الاحتياطي الإلزامي لبنك الجزائر خلال (2000-2014).

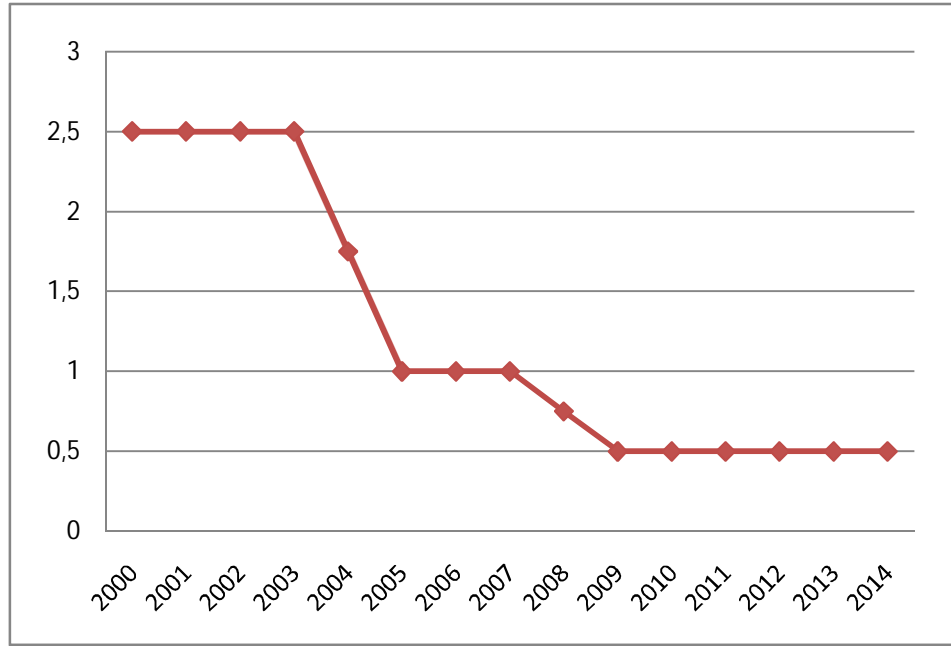
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل الاحتياطي الإلزامي %	3,0	3,0	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل الاحتياطي الإلزامي %	8,0	8,0	9,0	9,0	11	12	12	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

أما فيما يتعلق بمعدل مكافأة الاحتياطات الإلزامية فقد شهد عدة تغييرات من طرف بنك الجزائر من خلا العديد من التعليمات الصادرة عن السلطة النقدية وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني التالي:



الشكل البياني رقم (4-4): تطور معدل مكافأة الاحتياطات الإجبارية لبنك الجزائر خلال (2000-2014)



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على إحصائيات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الشكل نلاحظ أن منحى تطور معدل مكافأة الاحتياطات الإجبارية عبارة عن منحى سالب عرف انخفاضاً مستمراً خلال فترة الدراسة عبر ثلاث مراحل الأولى من سنة (2004-2000) حيث استقر المعدل في 2.5% لينخفض إلى معدل 01% خلال المرحلة الثانية (2007-2005) والمرحلة الثالثة التي استقر المعدل فيها عند معدل 0.5% وذلك خلال (2014-2009) هذا ما يدل على إجماع البنوك عن إعادة الخصم من طرف بنك الجزائر لهذا سعى هذا البنك إلى تخفيض المعدل بصفة مستمرة خلال الفترة ليهوي المعدل من 2.5% إلى 0.5% خلال الفترة من سنة 2000 إلى 2014.

## 3.2.3.1. عمليات السوق المفتوحة:

تعتبر آلية عمليات السوق المفتوحة من بين السياسات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في التحكم في حجم السيولة النقدية، والتي من خلالها يقوم بنك الجزائر بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة (06) أشهر وعلى أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات معدل 120% من إجمالي الإيرادات العادية بالنسبة للسنة المالية المنفرطة.<sup>2</sup> حيث تم التخلي عن هذا السقف عند صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 54 والتي جاء في مضمونها أنه لا يسمح لبنك الجزائر بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة، لكن ورغم أهمية الأداة فقد تم تطبيقها لأول مرة سنة 1996 حيث قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 06 أشهر.

حيث أن بنك الجزائر لم يتمكن من بيع السندات العمومية بغية امتصاص السيولة النقدية الفائضة بالرغم من صدور فائض السيولة خلال عام 2001، لكن منذ سنة 2004 سعت السلطات النقدية وبذلت قصار جهدها من أجل تفعيل أداة السوق المفتوحة، وذلك من خلال ترغيب المتعاملين الاقتصاديين في طرح أوراق مالية على المدينين المتوسط والطويل.

وما نخلص إليه هو أنه رغم الدور والفعالية لأداة السوق المفتوحة إلى أنها بقيت بغير جدوى في السوق المصرفية الجزائرية، ولعبت الدور الطفيف على مستوى التحكم في حجم السيولة النقدية خلال سنوات فترة الدراسة.

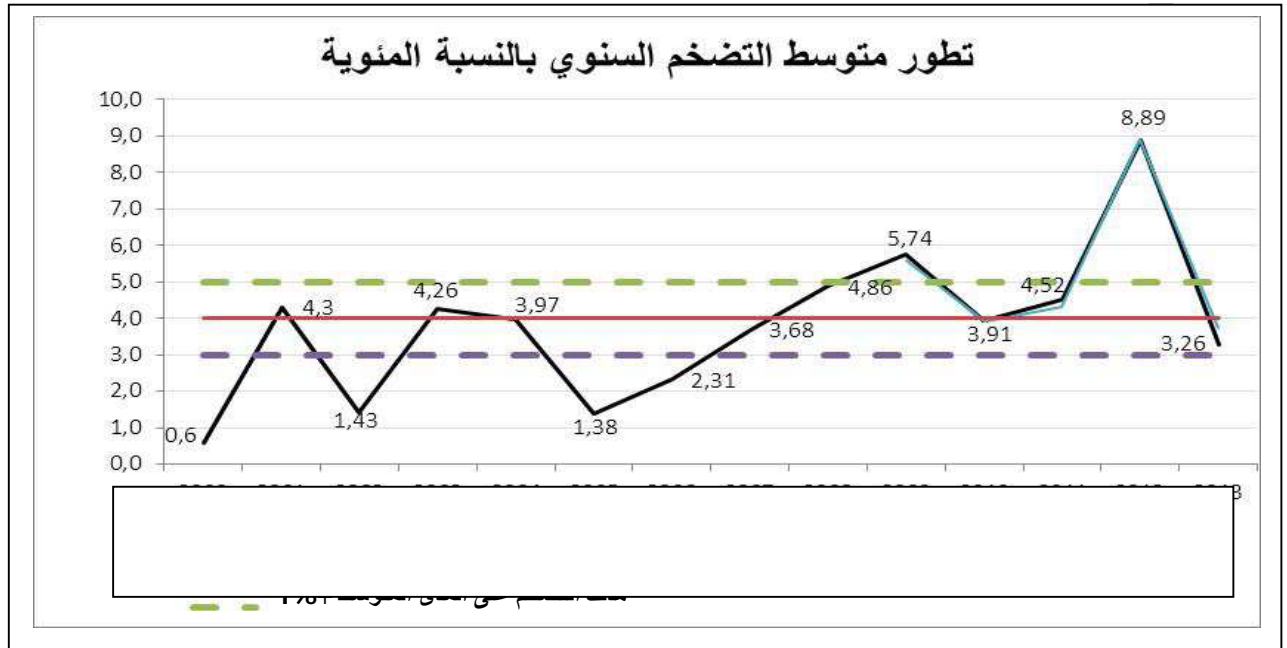
<sup>1</sup> المادة (41-42) الأمر 11/03 .

<sup>2</sup> المادة (77) من قانون النقد والقرض 10/90.

#### 4.1. تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الأخيرة

من خلال الشكل البياني الموالي سوف نعرض تطورات معدلات التضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2013.

الشكل رقم (4-5): تطور متوسط التضخم السنوي بالنسبة المئوية.



Source : Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2013. P179

من خلال الشكل رقم (4-5) يتضح لنا أن أعلى مستوى لمعدلات التضخم خلال الثلاثة عشر سنوات الأخيرة بلغت سنة 2012 بمعدل 8,89%. حيث يرجع السبب في ذلك إلى التوسع النقدي الذي عرفته ميزانية الحكومة، بينما بلغ التضخم السنوي المتوسط في الجزائر (محسوب بمتوسط متحرك على مدار 12 شهرا) نسبة 3,26% خلال سنة 2013 مقابل 8,89% في سنة 2012 (4,52) في 2011 و 3,9% في (2010)، حيث انخفض المعدل ولقد ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القوي المسجل في 2013 في الجزائر.

بالفعل قد تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض (4%)، حيث أن التحكم في التضخم يساهم في الاستقرار المالي والنقدي.<sup>1</sup>

علاوة على ذلك انخفض المتوسط السنوي للتضخم الأساسي، والمقاس باستبعاد المنتجات الغذائية، بنسبة 2,77 نقطة مئوية مقارنة بنسبة 2012 ليبلغ معدله 3,32% في 2013، كما بلغ معدل التضخم خلال سنة 2014 معدل 2,92%.<sup>2</sup>

وأخيراً يمكن القول أن إدارة السياسة النقدية ممثلة في مركزها الأول البنك المركزي ساهم بشكل كبير من خلال إدارة وترشيد أدوات السياسة النقدية، والعمل على تخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار السلع المحلية حيث يظهر خلال سنوات 2002، 2005، 2010، 2013، 2014.

والجدول الموالي يبين ويوضح لنا تطور هذا المعدل من سنة 2000 إلى 2015:

<sup>1</sup> محمد القصاصي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ص12.

<sup>2</sup> Le rapport annuel de la Banque d'Algérie. 2014. P131.

الجدول رقم (4-15): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (2000-2015)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة
1.38	3.97	4.26	1.43	4.3	0.6	معدل التضخم
2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة
4.52	3.91	5.74	4.86	3.68	2.31	معدل التضخم
		2015	2014	2013	2012	السنة
		8.14	2.92	3.26	8.89	معدل التضخم

Source : Les rapports annuels de la Banque d'Algérie. 2004,2006,2008,2012,2014

## 2. واقع وتطور السياسة المالية خلال الفترة 2000-2014

انتهجت الحكومة الجزائرية خلال الفترة مساراً جيداً لترشيد السياسة المالية، حيث ركزت على التوسع في النفقات العامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وحاولت الدولة إثبات دورها بالتوسع في حجم النفقات وذلك راجعاً بالدرجة الأولى إلى الارتفاع النسبي والكبير أحياناً في أسعار النفط خلال الفترة (البجوحة المالية)، والتي على إثرها أحدثت الحكومة الجزائرية عدة إصلاحات هيكلية والعديد من البرامج الاستثمارية وهذا ما سنتناوله من خلال النقاط التالية:

<sup>1</sup>أفراحات علي، خبير مالي، تسوية الميزانية- بين مؤشرات الحكومة وتقييم مجلس المحاسبة، الحوار الاقتصادي، التلفزيون الجزائري، القناة الثالثة، 2017-01-12، على الساعة 21:00.

## 1.2. سياسة الإنفاق العام خلال 2000-2014

لقد عرفت سياسة الإنفاق في الجزائر خلال الفترة عدة تطورات اتسمت بالتوسعية سواءً من ناحية نفقات التسيير أو التجهيز وهذا ما سنتعرف عليه من خلال الجدول الموالي:

**الجدول رقم (4-16):** تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال 2000-2014

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم النفقات العامة	1178,10	1321,00	1550,60	1752,70	1891,80	2052,00	2453,00	3108,5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
حجم النفقات العامة	4191,00	4246,30	4466,90	5853,56	7058,11	6024,20	6980,20	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير بنك الجزائر 2004،2008،2012،2014 والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ تطور حجم النفقات في الجزائر حيث أنه عرفت تطوراً مستمراً خلال الفترة عدى خلال سنة 2013 التي انخفض الحجم بحوالي 10 مليار دينار عن السنة السابقة (2012) ويرجع السبب في ذلك إلى معدل التضخم خلال سنة 2012 الذي قدر ب 9.89 و عليه انتهجت الحكومة الجزائرية سياسة إنكماشية ومنها التقليل من حجم النفقات بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط.

## 2.2. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر سياسة الإيرادات العامة من بين أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة لتمويل المشروعات الاقتصادية ومن بين أهم الآليات التي تزود خزينة الدولة لتغطية نفقاتها العامة.

حيث تمثل إيرادات الجباية البترولية أهم أداة تعتمد عليها الخزينة الجزائرية في جمع إيراداتها بالإضافة إلى الإيرادات الجبائية العادية، فمن خلال الجدول الموالي سنتعرف على تطور الإيرادات الجبائية للميزانية العامة.

الجدول رقم (4-17): تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال 2000-2014

الوحدة: (مليار دينار جزائري)

السنوات	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	الإيرادات غير الجبائية	الإيرادات العامة
2000	398,8	720,00	386,7	1505,5
2001	436,4	840,50	228,6	1505,5
2002	482,9	916,40	203,9	1603,2
2003	524,9	836,05	613,45	1974,4
2004	580,4	1570,7	78,6	2229,7
2005	640,4	2352,6	89,6	3082,6
2006	720,8	2799	120	3639,8
2007	766,7	2796,7	124,4	3687,8
2008	965,2	4088,5	57,3	5111,0
2009	1146,6	2412,7	116,7	3676,0

4392,9	189,8	2905,1	1298,0	<b>2010</b>
5790,1	283,3	3979,7	1527,1	<b>2011</b>
6339,3	410,2	4020,5	1908,6	<b>2012</b>
5957,5	192,1	3747,3	2018,1	<b>2013</b>
5719,0	330,1	3156,2	2232,7	<b>2014</b>

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على تقرير بنك الجزائر 2004،2008،2012،2014 والديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد الإيرادات الضريبية العامة والتي عرفت تزايداً بنسب كبيرة جداً خلال الفترة من 2000 إلى 2014 والتي تضاعفت بما يزيد عن أربع أضعاف لتنتقل من 1505,5 مليار دينار سنة 2000 إلى 5719,0 خلال سنة 2014، والملاحظ كذلك أن الجباية البترولية هي الأساس في الارتفاع حيث أنها تمثل خلال الفترة معدل 65% من حجم الإيرادات الجبائية.



## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى هناك تفاعل بين السياستين النقدية والمالية وهذا الأخير لديه علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة وحتى خلال فترة التصحيح الهيكلي، كما أن السياسة النقدية شهدت عدة تطورات وتعديلات وإصلاحات حيث أن قانون 90-10 يعتبر المنحى الرئيسي للسياسة النقدية، أيضاً السياسة المالية عرفت عدة تطورات على مستوى النفقات والإيرادات ومعدلات الضرائب إلا أن ما ساعد على ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط.

والجدير بالذكر أن هذه التطورات التي عرفتها كل من السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2014 كان لها الأثر على المستوى العام للأسعار، فمن خلال إدارة أدوات كل منهما ساعد على التحكم في معدلات التضخم.

إن ظروف التضخم تتميز بالارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار واتجاه الأجور نحو الارتفاع خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود والقوة الشرائية ومن ثم زيادة النفقات بشكل عام عن الناتج المحلي، وبفرض وجود توظيف كامل في الاقتصاد، فإن التحكم في إدارة كل من السياسة النقدية والمالية بشكل جيد يؤدي إلى تحقيق توازن اقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق القومي.

فمن خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى مدى تأثير كلاً من السياسة النقدية والسياسة المالية على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، حيث كان ذلك من خلال تناول الإطار النظري للسياستين النقدية والمالية من جهة وتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية حول التضخم من جهة أخرى، بالإضافة إلى إسقاط زوايا الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2014، وفي إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ سنة 1988، وبالخصوص سنة 1990 ودخولها نظام السوق كانت نقطة تحول بارزة في الاقتصاد الجزائري، حيث فتح المجال أمام أجهزة وأدوات السياستين النقدية والمالية بممارسة نشاطها على كافة الأصعدة والقطاعات، والتي على إثرها استطاعت على التحكم في المستوى العام للأسعار، وبالخصوص القطاع المالي والنقدي وكذا المصرفي.

في خاتمة هذه الدراسة نعرض النتائج التي توصلنا إليها بالرجوع إلى الفرضيات التي سبق وضعها، بهدف تأكيدها أو نفيها، بعد ذلك نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي في اعتقادنا وإيماناً منا أنها هامة في تغيير واقع إدارة أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية نحو أثرها على التحكم في معدلات التضخم.

## أولاً: النتائج

01. أن السياسة النقدية وما عرفته من عصرنة وفعالية ليس وليدة الصدفة، بل شهدت العديد من الدراسات والتحديثات على مر العصور والأزمات من طرف العديد من المدارس الاقتصادية، وأن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال إدارة أدواتها والإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية أمنية، وسياسية ومن بين أهمها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار. كما تركز أدوات السياسة النقدية على نوعين من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وكل نوع من الأنواع يستعمل كوسيلة لبلوغ غاية؛

02. ارتبط مفهوم السياسة المالية وتطورها بدور الدولة في الحياة الاقتصادية، فمن دور الحيادية واعتبار الدولة كالحارس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد والتي اقتصر دورها على فرض الضرائب، إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد والتي ارتبط مفهوم وأدوات السياسة المالية بمدى تطور الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والتأثير في مستحدثاتها؛

03. أن ظاهرة التضخم توصف بالعالمية قد تصيب العديد من اقتصاديات العالم بما فيها الرأسمالية والدول النامية على حد سواء، حيث أن حدوث ظاهرة التضخم لها علاقة بالعديد من المتغيرات والسياسات الاقتصادية - وعلى وجه الخصوص السياسة النقدية، السياسة المالية، الدخل، الأسعار والعملية... الخ - فالتغير وعدم الجدوى في المتغيرات والسياسات الاقتصادية يحدث الظاهرة بحسب مستوى التغير والخلل؛

04. السبب في حدوث التضخم يرجع إلى العديد من العوامل منها بدافع العرض الكلي والآخر بدافع الطلب الكلي، كما أنه هناك آثار اقتصادية واجتماعية تصيب الاقتصادية القومية بنفس درجة وحدة الظاهرة، حيث كما نجد عدة نظريات اهتمت بالسياسات الاقتصادية لدينا العديد من النظريات والمدارس التي درست واهتمت بتفسير ظاهرة التضخم نظراً لعدة اعتبارات وعلى رأسها مدى خطورة الظاهرة على الاقتصاد القومي ومدى حدة وتأثيرها على كافة القطاعات الاقتصادية؛

05. توصلنا إلى أن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لبلوغ النتائج والأهداف الاقتصادية المرجوة ولا يمكن الوصول إليها بمعزل سياسة عن الأخرى، فالتفاعل والمزج بين السياستين كفيل بتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد القومي، فالتضخم باعتباره ظاهرة نقدية فلا يمكن علاجه بمعزل عن السياسة المالية فكل من السياستين مكمل للآخر، فالسياسة النقدية لا يمكن لوحدتها معالجة الظاهرة قيد الدراسة؛

06. توصلنا إلى أن هناك تفاعل بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر وهذا التفاعل لديه علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة وحتى خلال فترة التصحيح الهيكلي، كما أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر شهدت عدة تطورات وتعديلات وإصلاحات حيث أن قانون 90-10 يعتبر المنحى الرئيسي للسياسة النقدية، أيضاً السياسة المالية عرفت عدة تطورات على مستوى النفقات والإيرادات ومعدلات الضرائب إلا أن ما ساعد على ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط خلال الفترة قيد الدراسة.

## ثانياً: اختبار الفرضيات

- التضخم ظاهرة نقدية تنشأ عن اختلالات في السياسات الاقتصادية بصفة عامة سواء كانت نقدية أو مالية أو تجارية ولا يمكن معالجتها إلا باعتماد مزيج بين السياستين النقدية والمالية، والتفاعل بينها كفيل بوضع حد لارتفاع معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، كل هذا مرهون باعتماد سياسات مالية ونقدية مبنية على قواعد صلبة تتماشى مع الظروف الاقتصادية بطريقة مرنة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- تعتبر السياسة النقدية والمالية من أكبر اهتمامات الحكومة الجزائرية وخاصة في الآونة الأخيرة ويتضح ذلك من خلال التعديلات والإصلاحات في المنظومة النقدية والمالية والتي أدت إلى إحداث تأثير على معدلات التضخم من خلال تحديث أدوات جديدة وتفعيلها وخاصة على مستوى السياسة النقدية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛

- لقد شهدت المنظومة المصرفية الجزائرية عدة إصلاحات وذلك منذ فترة التعديل الهيكلي، والتي مست كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر وبالرغم من الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي شهدته الأسعار العالمية وباعتبار الجزائر بلد يعتمد بنسبة كبيرة على ريع البترول إلا أنه وبفضل السياستين النقدية والمالية استطاعت التحكم في الحد من تفاقم معدلات التضخم وإحداث الاستقرار في المستوى العام للأسعار منذ فترة الإصلاح الهيكلي حتى سنة 2014، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛

- من خلال الدراسة التحليلية الوصفية للموضوع وباختبار أدوات كل من السياسة النقدية والمالية توصلنا إلى أن السياسة النقدية أجدر وأصلح من

السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

### ثالثاً: الاقتراحات والتوصيات

- العمل على تحديث وتحيين وإتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية، صلبة ومرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي تملحها الظروف العالمية خاصة وقد يشهد العالم في العديد من المرات أزمات نقدية خانقة؛

- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية وإتباع سياسة نقدية كفيلة للتقليل من التأثيرات الخارجية والداخلية على الاقتصاد الجزائري؛

- يجب إحداث إصلاحات هيكلية في أجهزة السلطة النقدية، مع منح استقلالية أكبر للسلطة النقدية والممثلة في بنك الجزائر؛

- ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة ومحكمة، تحمل في طياتها ترشيد النفقات وسياسة النقشف وتمويل المشروعات الاستثمارية ذات الإنتاجية الكبيرة لدعم عجلة التنمية الاقتصادية ودعم قطاع الصادرات، والتقليل من الإنفاق الحكومي لكبح جماح تنامي معدلات التضخم؛

- ضرورة إتباع سياسة نقدية مالية متكاملة وهادفة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

📖 الكتب:

أ. باللغة العربية:

1. أحمد محمد أحمد أبو طه، التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2012.
2. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2008.
3. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
4. أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
5. أحمد رمزي محمد عبد العال، العلاقة التبادلية بين معدلات الدورة وفعالية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2014.
6. أكرم محمود الحوراني، عبدالرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2014.
7. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر القاهرة، 1997.
8. حامد عبد المجيد دراز، السياسة المالية، بدون دار النشر، الاسكندرية مصر، 1999.
9. حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2004.

10. حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.
11. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
13. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية 1986.
14. حامد عبدالمجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
15. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2013.
16. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، عمان الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016.
17. رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى، القاهرة 1989.
18. زاهر عبد الرحيم عاطف، إدارة العمليات النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2008.
19. زكريا الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
20. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.



21. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1994.
22. سامي خليل، النظريات والسياسة المالية والنقدية، دار كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982.
23. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول المفاهيم والنظريات الأساسية، مطابع الأهرام، مصر القاهرة.
24. سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1988.
25. السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
26. سيف سعيد السويدي، النقود والبنوك، الطبعة الثالثة، دار الكتب القطرية، قطر، 2002.
27. شافعي محمد، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
28. طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1999.
29. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
30. عباس كاظم الدعي، السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، الطبعة الثانية، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014.
31. عبد الحسين جليل الغالبي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2015.
32. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود، دار الجامعات المصرية للنشر، الاسكندرية، مصر 1979.

33. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
34. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
35. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر، 2003.
36. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، 2013.
37. عبد المنعم راضي، النقود والبنوك، مكتبة عين شمس للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 1998.
38. عبد المنعم فوزي، السياسة المالية في النظام الاشتراكي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1967.
39. عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009.
40. عدنان حسين يونس وعلي اسماعيل عبدالمجيد، الهيمنة المالية للدول الربعية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
41. علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.
42. علي كنعان، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، الطبعة الأولى، منشورات الحسين، سوريا.

43. علي كنعان، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
44. عوض فاضل إسماعيل، نظرية الإنفاق الحكومي - دراسة في جوانبه القانونية والمالية والاقتصادية-، دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد العراق، 2002.
45. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.
46. فليج حسن خلف، المالية العامة، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
47. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010.
48. مايكل آبدجمان، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية الرياض، 1999.
49. محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
50. محمد محمود عطوة يوسف وعصام الدين البدرابي البرعى، اقتصاديات النقود والبنوك النظريات والسياسات، دار النشر المكتبة العصرية، 2010.
51. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
52. محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

53. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف و(النظرية النقدية)، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.
54. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصادات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية 1973.
55. نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1984.
56. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
57. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الاسكندرية مصر، 1988.
58. وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية - قضايا نقدية ومالية، ط 01، بيروت لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2000م.
59. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، 2010.
60. هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

ب. باللغة الأجنبية:

61. Abdelmadjid bouzidi, Les année 90 de l'économie algérienne، Les limites des politique conjoncturelle, Alger, 1999.
62. F. Renversez, Eléments d'analyses monétaire, édition Dallo, 1988.
63. Gauti B, eggertsson, Federal Reserve Bank of New York, what fiscal policy is effective at zero interest rates, April 2010.

64. JOHNSON, Harry Gordon, On Economic and society, Chicago, University of Chicago, Bress, 1975.
65. Josep G, Nellis, David Parker, principles of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004.
66. Lestre v, chandles, The economies of money and banking, 6emeedition, new yourk: Harper and row publishers, 1973.
67. Levine (Chars) and Rubin (Jrene), Fiscal Stress and Public Policy, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1980.
68. Philip, A, Kein, the Management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company; Belmont, California, 1973.

📖 الرسائل و الأطروحات:

أ. باللغة العربية:

69. بلوافي محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر

1970-2011 - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة أوبكر بلقايد جامعة تلمسان، موسم

2012-2013.

70. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، - حالة

الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر، 2005.

📖 المنتقيات، المؤتمرات، منشورات ومقالات المجالات:

أ- باللغة العربية:

71. ابراهيم عبدالحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الموسوم بـ الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهونات المستقبل، جامعة غرداية.

72. أزداد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبدالرزاق عزيز حسين، "أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي لمدة 2003-منتصف 2010 تحليل وقياس"، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد 32، 2011.

73. حبار عبد الرزاق، تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، العدد العاشر ديسمبر 2011.

74. سنوسي على، بن البار محمد، "العلاقة بين معدل التضخم النقدي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1980-2013) دراسة قياسية"، مجلة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، العلوم الإحصائية، العدد السابع، 2015.

75. محمد راتول وصلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66، 2014.

76. مصيفي عبداللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد السادس، 2008.

📖 التقارير، القوانين والتشريعات:

أ. باللغة العربية:

77. الأمر 11/03 المادة (41-42).

78. قانون النقد والقرض 10/90، المادة (77).

ب. باللغة الأجنبية:

79. C N S E « RAPPORT préliminaire sur les effets économiques et sociaux programme d'ajustement structurel, Alger (1998).

80. Banque d'Algérie, Evolution économique et Monétaire en Algérie.

81. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003.

82. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004.

83. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2005.

84. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2006.

85. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2008.

86. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2012

87. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2013.

88. le Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2014.

89. Ordonnance N 03-11 du 26 Aout 2003 relative a la monnaie et au crédit.

📖 المستندات و الوثائق:

أ. باللغة العربية:

90. إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات S.N.O.

91. إحصائيات صندوق النقد الدولي.

92. إحصائيات وزارة المالية.

📖 مراجع أخرى:

93. فرحات علي، خبير مالي، تسوية الميزانية - بين مؤشرات الحكومة وتقييم مجلس

المحاسبة، الحوار الاقتصادي، التلفزيون الجزائري، القناة الثالثة.

94. محمد لكصاسي، تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر، تدخل محافظ بنك

الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني أكتوبر 2008.

95. محمد لكصاسي، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني ديسمبر 2015.
96. التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.



OBS	T INF	نسبة المضاعف النقدي	معدل السيولة	سرعة الدوران	صافي الموجودات الخارجية	صافي الموجودات الداخلية	رصيد الموازنة العامة	PIB	إجمالي النفقات العامة	إجمالي إيرادات الميزانية	الإيرادات الضريبية	معدل إعادة الخصم	معدل الاحتياطي الإيجابي	معدل المكافئة في الاحتياطي الإيجابي	سعر برميل النفط
2000	0,6	3,7	0,54	1,85	775,9	1246,7	327,4	4123,5	1178,1	1505,5	398,8	6	3	2,5	27,4
2001	4,3	3,2	0,65	1,53	1310,8	1162,7	171	4227,1	1321	1492	436,4	6	3	2,5	23,02
2002	1,43	3,4	0,71	1,41	1755,7	1145,8	52,6	4522,8	1550,6	1603,2	482,9	5,5	4,25	2,5	22,81
2003	4,26	2,9	0,7	1,42	2342,6	1011,8	221,7	5252,3	1752,7	1974,4	524,9	4,5	6,25	2,5	27,69
2004	3,97	3,2	0,67	1,49	3119,2	618,9	337,9	6149,1	1891,8	2229,7	580,4	4	6,5	1,75	37,41
2005	1,38	3,5	0,6	1,66	4179,7	-22,1	1030,6	7562	2052	3082,6	640,4	4	6,5	1	50,03
2006	2,31	3,6	0,57	1,75	5515	-581,4	1186,8	8501,6	2453	3639,8	720,8	4	6,5	1	58,4
2007	3,68	3,5	0,63	1,58	7415,5	-1420,9	579,3	9325	3108,5	3687,8	766,7	4	6,5	1	64,2
2008	4,86	3,6	0,62	1,61	10246,9	-3291	920	11043,7	4191	5111	965,2	4	8	0,75	91,5
2009	5,74	3,2	0,71	1,4	10885,7	-3712,6	-570,3	9968	4246,3	3676	1146,6	4	8	0,5	53,55
2010	3,91	3,2	0,67	1,49	11996,5	-3715,8	-74	12049,5	4466,9	4392,9	1298	4	9	0,5	80,2
2011	4,52	3,2	0,69	1,44	13922,4	-3993,2	-63,46	14418,6	5853,56	5790,1	1527,1	4	9	0,5	112,9
2012	8,89	3	0,69	1,44	14490	-3924,8	-718,81	15843	7058,11	6339,3	1908,6	4	11	0,5	111
2013	3,26	2,9	0,7	1,45	15255,5	-3283,6	-66,7	17521,5	6024,2	5957,5	2018,1	4	12	0,5	107
2014	2,92	2,9	0,7	1,45	15734,5	-2070,6	-1261,2	17205,1	6980,2	5719	2232,7	4	12	0,5	102

الملحق رقم (01): الإحصائيات النقدية والمالية للجزائر خلال الفترة 2000-2014.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2000-2015)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الملحق رقم (02): جداول مقارنة فعالية أدوات السياسة النقدية والمالية

	T INF	نسبة المضاعف النقدي	معدل السيولة	سرعة الدوران	صافي م خ	صافي م د	رصيد الموازنة ع	PIB	اجمالي النفقات ع	اجمالي الإيرادات	الإيرادات الضريبية	معدل إعادة الخصم	معدل الاحتياطي الاج	معدل المكافئة إ الاج	سعر برميل النفط
2000	1														
2001	0,57053669	1													
2003	0,47406959	-0,82128606	1												
2003	0,43933788	0,79861121	0,99288063	1											
2004	0,97530924	-0,48785605	0,45041869	0,43005286	1										
2005	0,81878905	0,28883639	0,35710936	0,36378702	0,92535762	1									
2006	0,62658389	0,73091081	0,70046877	0,6515999	-0,5638524	0,39018349	1								
2007	0,98818367	-0,51095523	0,40334491	0,37493814	0,97978941	0,85071916	0,53112794	1							
2008	0,97752558	-0,54515545	0,47793933	0,45380719	0,97997761	0,86950383	0,64399233	0,97649001	1						
2009	0,93663133	-0,3777462	0,30854957	0,29808795	0,96335594	0,89649312	0,39446085	0,97157157	0,95702737	1					
2010	0,98789833	-0,62294211	0,49368303	0,45189156	0,95269696	0,78078071	-0,6888063	0,97522473	0,97509958	0,91013096	1				
2011	0,62031192	0,25923792	0,25368421	0,27777837	0,66959735	0,67583933	0,05078415	0,65700117	0,60313985	0,70520664	0,54699647	1			
2012	0,95825444	-0,61264144	0,49793701	-0,470515	0,94204254	0,80397007	0,53746448	0,96212405	0,93760258	0,92246024	0,94812431	-0,75915512	1		
2013	0,82834478	0,20426516	0,20290471	0,20798543	0,89694472	0,90973603	0,26147959	0,86421378	0,82954198	0,89728049	0,77516091	0,83171945	-0,8416653	1	
2014	0,92601433	-0,35267198	0,27755283	-0,2671795	0,94997576	0,87993555	0,37743299	0,96254355	0,94462071	0,99155251	0,89706807	-0,66352806	0,89527052	0,86938513	1

## RAPPORT DÉTAILLÉ

<i>Statistiques de la régression</i>	
Coefficient de détermination multiple	0,8106106
Coefficient de détermination R <sup>2</sup>	0,65708954
Coefficient de détermination R <sup>2</sup>	0,25702733
Erreur-type	1,62554752
Observations	14

## ANALYSE DE VARIANCE

	Degré de liberté	Somme des carrés	Moyenne des carrés	F	Valeur critique de F
Régression	7	30,3804644	4,34006635	1,64246842	0,28104593
Résidus	6	15,8544284	2,64240474		
Total	13	46,2348929			

	Coefficients	Erreur-type	Statistique t	Probabilité	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95%	Limite supérieure pour seuil de confiance = 95%	Limite inférieure pour seuil de confiance = 95,0%	Limite supérieure pour seuil de confiance = 95,0%
Constante	405,586398	176,2765	2,30085348	0,06102902	-25,746658	836,919454	-25,746658	836,919454
3,7	0,28522332	5,26280994	0,05419601	0,9585385	-12,5924087	13,1628553	-12,5924087	13,1628553
0,54	-318,632602	153,125039	-2,08086544	0,0826358	-693,316073	56,0508694	-693,316073	56,0508694
1,85	-133,774027	62,1592527	-2,15211769	0,07488706	-285,872239	18,3241843	-285,872239	18,3241843
6	1,15367339	1,78559296	0,646101	0,54212126	-3,21551518	5,52286197	-3,21551518	5,52286197
3	0,95363495	1,27989345	0,74508933	0,48437017	-2,17815149	4,08542139	-2,17815149	4,08542139
2,5	0,012437	1,71526079	0,00725079	0,99444983	-4,18465495	4,20952894	-4,18465495	4,20952894

27,4 -0,01785262 0,05423272 -0,32918547 0,75320278 -0,15055531 0,11485007 -0,15055531 0,11485007

## ANALYSE DES RÉSIDUS

## RÉPARTITION DES PROBABILITÉS

Observation	Prévisions		Résidus	Centile	0,6
	0,6	Résidus	normalisés		
1	4,11672983	0,18327017	0,16595417	3,57142857	1,38
2	1,72765772	0,29765772	0,26953399	10,7142857	1,43
3	4,1001075	0,1598925	0,1447853	17,8571429	2,31
4	3,85918742	0,11081258	0,10034262	25	2,92
5	3,27282401	1,89282401	1,71398343	32,1428571	3,26
6	0,67123546	1,63876454	1,48392837	39,2857143	3,68
7	4,16279648	0,48279648	0,43718019	46,4285714	3,91
8	4,30439054	0,55560946	0,50311355	53,5714286	3,97
9	4,28031064	1,45968936	1,32177284	60,7142857	4,26
10	5,46381477	1,55381477	1,40700495	67,8571429	4,3
11	5,1960833	-0,6760833	0,61220461	75	4,52
12	7,08022852	1,80977148	1,63877799	82,1428571	4,86
13	3,55268534	0,29268534	0,26503141	89,2857143	5,74
14	3,64194846	0,72194846	0,65373626	96,4285714	8,89

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ons، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2000-2015)، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الملحق رقم (03): إحصائيات المالية العامة خلال الفترة 2000-2014.

الإيرادات الضريبية	إيرادات الميزانية	PIB	إجمالي نفقات العامة للميزانية	
398,8	1505,5	4123.5	1178,10	2000
436.4	1505,5	4227.1	1321,00	2001
482,9	1603,2	4522.8	1550,60	2002
524,9	1974,4	5252.3	1752,70	2003
580,4	2229,7	6149.1	1891,80	2004
640,4	3082,6	7562.0	2052,00	2005
720,8	3639,8	8501.6	2453,00	2006
766,7	3687,8	9325.0	3108,50	2007
965,2	5111,0	11043.7	4191,00	2008
1146,6	3676,0	9968.0	4246,30	2009
1298,0	4392,9	12049.5	4466,90	2010
1527,1	5790,1	14418.6	5853,56	2011
1908,6	6339,3	15843.0	7058,11	2012
2018,1	5957,5	17521.5	6024,20	2013
2232,7	5719,0	17205.1	6980,20	2014

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر 2003-2014.

الملحق رقم (04): الإحصائيات المصرفية لبنك الجزائر خلال الفترة 2000-2012.

التمويل الخارجي	التمويل غير البنكي	التمويل البنكي	رصيد الموازنة	السنوات
-97.6	105.7	-407.0	398.8	2000
110.5	85.3	-145.8	171.0	2001
-74.9	32.8	31.6	10.5	2002
-90.9	-138.4	-209.2	438.5	2003
-53.2	29.6	-412.4	436.0	2004
115.7	221.5	-1002.3	896.4	2005
158.7	-15.0	-976.9	1150.6	2006
110.7	206.9	-553.0	456.8	2007
-4.2	508.2	-1410.9	906.9	2008
0.7	655.3	57.1	-713.1	2009
0.7	608.0	-430.5	178.2	2010
-0.8	905.6	-328.8	-168.6	2011
-2.5	1529.4	-224.9	-746.1	2012

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ons، التقارير السنوية لبنك الجزائر (2000-2015).

الملحق رقم (05): التطورات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

سرعة الدوران	معدل السيولة	نسبة المضاعف النقدي	الكتلة النقدية M2	صافي الموجودات الداخلية	صافي الموجودات الخارجية	
1.85	0.54	3.7	2022.5	1246.7	775.9	<b>2000</b>
1.53	0.65	3.2	2901.6	1162.7	1310.8	<b>2001</b>
1.41	0.71	3.4	3354.4	1145.8	1755.7	<b>2002</b>
1.42	0.70	2.9	3738.03	1011.8	2342.6	<b>2003</b>
1.49	0.67	3,2	3644,3	618.9	3119,2	<b>2004</b>
1.66	0.60	3,5	4146.9	-22,1	4179,7	<b>2005</b>
1.75	0.57	3,6	4827,6	-581,4	5515,0	<b>2006</b>
1.58	0.63	3,5	5994,6	-1420,9	7415,5	<b>2007</b>
1.61	0.62	3,6	6955,9	-3291,0	10246,9	<b>2008</b>
1.40	0.71	3,2	7173,1	-3712,6	10885,7	<b>2009</b>
1.49	0.67	3,2	8280,7	-3715,8	11996,5	<b>2010</b>
1.44	0.69	3,2	9929,2	-3993,2	13922,4	<b>2011</b>
1.44	0.69	3,0	11015,1	-3924,8	14490,0	<b>2012</b>
1.45	0.70	2,9	11941,5	-3283,6	15255,5	<b>2013</b>
1.45	0.70	2,9	13663,9	-2070,6	15734,5	<b>2014</b>

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2000-2015)

الملحق رقم (06): الوضعية المالية للخزينة العمومية في الجزائر خلال 2012-2016.

SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR A FIN JUIN 2016					
EXECUTION LOIS DE FINANCES (En Millions DA)					
	2012	2013	2014	2015	A fin juin 2016
<b>Recettes Budgétaires</b>	<b>3 804 030</b>	<b>3 895 315</b>	<b>3 927 748</b>	<b>4 480 205</b>	<b>2 316 596</b>
Fiscalité Pétrolière	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	883 138
Ressources Ordinaires	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 757 265	1 433 458
Recettes Fiscales	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 288 750	1 335 808
Recettes Ordinaires	77 876	83 700	75 984	241 998	94 627
Recettes d'ordre, dons et legs	61	21	122	56	21
Recettes Exceptionnelles	298 477	164 675	182 456	226 461	3 002
<b>Dépenses Budgétaires</b>	<b>7 058 173</b>	<b>6 024 131</b>	<b>6 995 769</b>	<b>7 746 214</b>	<b>4 100 286</b>
Fonctionnement	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 591 925	2 527 760
Équipement	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 154 289	1 572 526
<b>Solde Budgétaire</b>	<b>-3 254 143</b>	<b>-2 128 816</b>	<b>-3 068 021</b>	<b>-3 266 009</b>	<b>-1 783 690</b>
Solde Comptes d'affectation	74 614	53 352	-27 723	19 683	45 239
Solde Opérations Budgétaires	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 246 326	-1 738 451
Interventions du Trésor	-66 668	-130 481	-90 250	-128 776	-30 533
<b>Solde Global du Trésor (solde Exécution lois de Finances)</b>	<b>-3 246 197</b>	<b>-2 205 945</b>	<b>-3 185 994</b>	<b>-3 375 102</b>	<b>-1 768 984</b>
<b>FINANCEMENT DU SOLDE GLOBAL DU TRESOR (En Millions DA)</b>					
	2012	2013	2014	2015	A fin juin 2016
<b>Solde Global du Trésor</b>	<b>-3 246 197</b>	<b>-2 205 945</b>	<b>-3 185 994</b>	<b>-3 375 102</b>	<b>-1 768 984</b>
<b>Financement</b>	<b>3 246 197</b>	<b>2 205 945</b>	<b>3 185 994</b>	<b>3 375 102</b>	<b>1 768 984</b>
Financement Bancaire	51 546	-165 461	18 676	152 631	21 062
Financement Non Bancaire	913 836	241 112	204 084	339 291	98 400
Prélèvements du FRR	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 333 847
Emprunts Extérieurs Nets	-2445	-2177	-2438	-3326	-1 947
Emprunts National pour la croissance économique	-	-	-	-	317 622

Source: DGT/Ministère des Finances



## الملخص

إن وجود سياسية نقدية ومالية مبنية على أسس اقتصادية صلبة محكمة تحكمها إدارة رشيدة في اقتصاد أي دولة ما نستطيع الحكم عليها بأنها لن تتأثر بالعوامل والمؤثرات الخارجية، وبالخصوص ما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فمن خلال دراستنا هذه تخصصنا في دراسة مدى فعالية السياسة النقدية والمالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم وذلك من خلال أربعة فصول، ففي الفصلين الأول والثاني تطرقنا إلى الإطار النظري لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على التوالي، أما الفصل الثالث خصصناه لدراسة الإطار العام لمشكلة التضخم التي تصيب العديد من اقتصاديات العالم وبالخصوص الدول النامية، أما بالنسبة للفصل الأخير استعرضنا من خلاله أثر السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم وحصرناه في دراسة حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 2000-2014.

## الكلمات المفتاحية:

السياسة النقدية، السياسة المالية، التضخم، المستوى العام للأسعار، النفقات العامة، الإيرادات العامة.

**Résumé :**

L'évaluation d'une politique monétaire et financière d'un pays édictée sur des règles solides de bonne gouvernance et d'une gestion saine de l'activité économique ne peut subir les effets néfastes de facteurs externes, en particulier en ce qui concerne le niveau général des prix.

A travers cette étude, nous avons essayé de mettre en exergue l'efficacité de la politique monétaire et financière et son rôle dans la lutte contre l'inflation à travers quatre chapitres essentiels.

Dans les deux premiers chapitres, nous avons développé successivement le cadre théorique général de la politique monétaire et celui de la politique financière. Dans un troisième chapitre, nous avons abordé le cadre général de la problématique de l'inflation que subissent de nombreuses économies dans le monde, en particulier celles des pays en développement.

Le dernier chapitre a été plus spécifiquement consacré à l'étude du rôle de la politiques monétaire et financière dans la lutte contre l'inflation à travers une étude empirique sur le modèle de l'expérience Algérienne menée dans ce cadre durant la période 2000-2014.

**Mots clés :** Politique monétaire, politique financière, l'inflation, le niveau général des prix, les dépenses publiques, les recettes publiques.